# □ الباب الرابع □

## الشيعة المعاصرون وصلتهم بأسلافهم

□ **تمهيد:**

سأتناول بمشيئة الله في هذا الباب بيان مذهب المعاصرين من الاثنى عشرية، ولذلك لا تجد فيه إلا كلام هؤلاء المعاصرين، اللهم إلا ما جاء عرضاً في مناقشة بعض الأقوال، وأعني بالمعاصرين، من عاش في المائة سنة الأخيرة من زماننا.

وسأوضح مدى موافقتهم ورضاهم عن مصادرهم القديمة التي ورد فيها تلك الطامات التي مر ذكر جملة منها.

ونوع علاقتهم بالفرق الشيعية القديمة، وهل هي علاقة رضى وقبول أم رفض وإنكار؟

ثم أوضح جملة من آرائهم العقدية ليتبين من خلالها هل حدث تغير في المذهب الاثنى عشري في هذا العصر.

ثم يكون الحديث بعد هذا عن «دولة الآيات» وحقيقة التشيع من خلالها..

* * *

# الفصل الأول

## الصلة في مصادر التلقي

* * *

# □ الفصل الأول □

## الصلة في مصادر التلقي

إن وحدة مصادر التلقي هي العامل الأول والأخير في اتفاق الاعتقاد والوجهة عند أية طائفة من الطوائف.. وهي التي تصل اللاحقين بالسابقين.

والشيعة المعاصرون قد اعتمدوا في التلقي على أصولهم القديمة المجموعة في الكتب الأربعة الأولى وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه. كما قرر ذلك طائفة من شيوخهم كأغا بزرك الطهراني في الذريعة[1]، ومحسن الأمين في أعيان الشيعة[2] وغيرهما[3].

قال شيخهم وآيتهم في هذا العصر عبد الحسين الموسوي عن كتبهم الأربعة: «وهي الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه، وهي متواترة، ومضامينها مقطوع بصحتها، والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها»[4].

فبعد هذا هل يختلف المعاصرون عن طبقة الكليني وأمثالها من الغابرين وهم يرجعون إلى معين واحد ومصدر واحد؟

بالطبيعي لن يختلفوا، ولاسيما في الأصول الأساسية، لكن الأمر لم يقتصر على هذا الحد.

بل عدّ شيوخهم المعاصرون ما جمعه متأخروهم في القرن الثاني عشر

---

(١) الذريعة: ١٧/ ٢٤٥.

(٢) أعيان الشيعة: ١/ ٢٨٠.

(٣) انظر: مقدمة سفينة البحار.

(٤) المراجعات: ص٣١١ (المراجعة ١١٠).

والثالث عشر والتي كان آخرها ما جمعه شيخهم النوري المتوفى سنة (١٣٢٠هـ) في مستدرك الوسائل عدوها مصادراً للتلقي سموها «الكتب الأربعة المتأخرة»، وبغض النظر عن اعتمادهم لروايات سجلت في القرن الرابع عشر عن الأئمة في العصر الأول..

وما يقال في ذلك، فإن تلك الكتب- ما عدا- مستدرك الوسائل قد ألفت وجمعت إبان الحكم الصفوي، لذلك حوت من الغلو والبلاء ما لم يخطر ببال الشيعة السابقين كما ترى في البحار للمجلسي، وأصبحت- مع ذلك- عمدة عند شيعة هذا العصر وهذا يعني بطبيعة الحال تطوراً خطيراً عند المعاصرين ينقلهم إلى دركات من الضلال والتطرف.

وليس ذلك فحسب، بل إن المعاصرين اعتمدوا عشرات المصادر التي وصلتهم منسوبة لسابقيهم واعتبروها في المنزلة والاحتجاج كالكتب الأربعة الأولى. كما تجد ذلك في مقدمات تلك المصادر، وهذا منهم متابعة لشيخ الدولة الصفوية المجلسي الذي عدها في «بحاره» بهذه المنزلة.

وليس هذا فقط، بل إن بعض المصادر الإسماعيلية قد أصبحت عمدة عند المعاصرين من الاثنى عشرية مثل كتاب «دعائم الإسلام» للقاضي النعمان بن محمد بن منصور، المتوفى سنة (٣٦٣هـ) وهو إسماعيلي كما تؤكد ذلك بعض مصادر الاثنى عشرية نفسها[(١)]. ومع ذلك فإن كبار شيوخهم المعاصرين يرجعون إليه[(٢)].

---

(١) قال الشيعي الاثنا عشري ابن شهراشوب (ت٥٨٨هـ) القاضي النعمان بن محمد ليس بإمامي (معالم العلماء ص١٣٩) وأنت تلاحظ أن الاثنى عشرية- كما سلف- تعتبر من ينكر إماماً من الأئمة كمن جحد نبوة أحد الأنبياء، أي: أنه كافر، والإسماعيلي ينكر إمامة كل الأئمة بعد جعفر الصادق.. ومع ذلك تتلقى الاثنا عشرية عن الإسماعيلية، ومعنى ذلك أنها تلقى دينها من كفار..

(٢) مثل الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية» انظر: ص٦٧ من الحكومة.

ويشير بعض علماء الاثنى عشرية المعاصرون إلى وحدة الأصل في التلقي بين الإسماعيلية والاثنى عشرية فيقول: «وإذا لم يكن الفاطميون على المذهب الاثنى عشري فإن هذا المذهب قد اشتد أزره ووجد منطلقاً في عهدهم فقد عظم نفوذه ونشط دعاته... ذلك أن الاثنى عشرية والإسماعيلية وإن اختلفوا من جهات، فإنهم يلتقون في هذه الشعائر بخاصة في تدريس علوم آل البيت والتفقه بها وحمل الناس عليها[1].

وقد جاء في دائرة المعارف عن انفتاح الاثنى عشرية على الغلاة هذا القول «على أن الحدود لم تقفل تماماً أمام الغلاة يدل على ذلك التقدير الذي دام طويلاً للكتاب الأكبر للإسماعيلية وهو كتاب «دعائم الإسلام»[2].

ومن يطالع بعض الكتب الإسماعيلية يرى وفاقاً في جملة من الروايات بين الطائفتين[3].

وهذا كله يعني أن هذه الطائفة في العصر الحاضر قد وضعت نفسها في بحر مظلم عميق تتقلب بها أمواجه.. حينما ارتضت أن تضع معظم ما وصلها من كتب السابقين مصادر معتمدة لها..

وقد قامت في هذا العصر حركة نشطة لبعث التراث الشيعي القديم وتعريف الناس به وترويجه بينهم. وهذا التراث مليء بالطعن في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ومليء باللعن والتكفير والتخليد بالنار لرجال الصدر الأول للإسلام وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة، وبعض أمهات المؤمنين ومن معهم من المهاجرين والأنصار ممن رضي الله عنهم ورضوا عنه بنص القرآن.

---

(١) محمد جواد مغنية/ الشيعة في الميزان: ص١٦٣.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية: ١٤/ ٧٢.

(٣) من الأمثلة لذلك أنه يرد حديثهم «من لم يؤمن برجعتنا فليس منا» في كتب الإسماعيلية (انظر: ص٤٩ من مسائل مجموعة ضمن كتاب «أربعة كتب إسماعيلية»، كما جاء ذلك في كتب الاثنى عشرية: ص٤٦.

وحركة النشر هذه قام بها علماء من أشهر مجتهدي الشيعة في هذا العصر وعلى كثير من هذه الكتب تصحيحاتهم، وتعليقاتهم وتقريضاتهم، ومع هذا لم نر اعتراضاً ولا انتقاداً من أحد منهم لما في هذه الكتب من كفر وإلحاد أليس في ذلك إقراراً من هؤلاء لما فيها؟

وقد توجه د. على السالوس إلى أحد علماء الشيعة المعاصرين وسأله عن رأيهم فيما اشتمل عليه أصول الكافي من روايات طافحة بالغلو فأجابه- كتابة بخطه-:

«أما الروايات التي ذكرها شيخنا الكليني في كتابه الكافي فهي موثوقة الصدور عندنا.. وما ورد في الكافي أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل وأنهم إذا شاء أن يعلموا علموا، ويعلمون متى يموتون ولا يموتون إلا باختيار منهم، ويعلمون علم ما كان وما يكون ولا يخفى عليهم الشيء، لا شك أنهم أولياء الله وعباده الذين أخلصوا له في الطاعة، ثم ذكر قولاً عن أئمته وهو: «قولوا فينا ما شئتم ونزهونا عن الربوبية»[1].

وهذا لا يحتاج إلى تعليق إذ أقر وصف أئمته بما لا ينبغي إلا للخالق جل شأنه، وليس هذا هو رأي الكفائي وحده في مضامين أصول الكافي المتضمنة للغلو في الأئمة، بل للخنيزي الذي ألف كتاباً يدعو فيه إلى وحدة أهل السنة والإمامية جواب عن هذه المسائل لا يخالف جواب الكفائي في حقيقته[2]، مع أنه يقرر ذلك في كتاب قد وضع بإسلوب التقية، لأنه منشور للدعوة للوحدة المزعومة بينهم وبين أهل السنة، والتي هي في حقيقتها تبشير بالرفض في صفوف أهل السنة.

وكذلك أجاب شيخهم الآخر لطف الله الصافي على محب الدين الخطيب الذي عرض في خطوطه العريضة بعض عناوين أبواب الكافي الطافحة بالغلو[3]،

---

(١) حديث لكاظم الكفائي نشره علي السالوسي بخط الكفائي. (انظر: فقه الشيعة: ص٢٦٥).

(٢) أبو الحسن الخنيزي/ الدعوة الإسلامية: ١/ ٢٧- ٢٨.

(٣) انظر: الخطوط العريضة: ص٢٩.

فقال الصافي: بأن الأبواب المعنونة في الكافي ليست إلا عناوين لبعض ما ورثوا عن جدهم رسول الله ﷺ[1].

بل إن تلك المصنفات التي حوت ذلك الغلو هي موضع الفخر والتباهي عند المعاصرين.

استمع لأحد آياتهم يتحدث عما تركه أئمته من آثار تدل بزعمه على إمامتهم يقول: «إن لهم آثاراً تدل على تلك الإمامة المقصودة، ولا أريد أن أدلك على مجاميع عديدة رويت عنهم وألفت في عصورهم أو ما قاربها.. أمثال تحف العقول، وبصائر الدرجات، والخرائج والجرائح، واحتجاج الطبرسي، والخصال والتوحيد للصدوق.. إلى ما يكثر تعداده. بل إنما أريد أن أدلك على أثر واحد جامع، وفيه القدح المعلى لكل إمام، ألا وهو أصول الكافي لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني.. وقد ألف هذا الكتاب النفيس في عشرين عاماً وأثبت فيه لكل إمام في كتبه وأبوابه من الأحاديث.. ما ينبيك على أن ذلك الفرات السائغ يمتد من ينبوع الفيض الإلٰهي، وإن الناس فارغة الحقائب عن مثل تلك النفائس..»[2].

ثم مضى يعظم من أمر أصول الكافي حتى طلب من القايء أن يراجع أبوابه ليعرف الحقيقة[3].

وقد ثبتت الحقيقة- فيما مر من فصول- أن هذا الكافي قد جمع من الغلو والكفر ما لا يخطر بالبال، ويكفي النظر في أبوابه فضلاً عن مراجعة أخباره.

* * *

(١) مع محب الدين في خطوطه العريضة: ص١٤٩.
(٢) الشيعة والإمامة/ لمحمد رضا المظفر: ص١٠١.
(٣) مع محب الدين الخطيب في خطوطه العريضة: ص١٠٢.

# الفصل الثاني

## صلتهم بالفرق القديمة

* * *

# □ الفصل الثاني □

## صلتهم بالفرق القديمة

ما صلة هؤلاء بالفرق الشيعية القديمة التي يرد ذكرها في كتب الفرق والمقالات؟

لقد لاحظت أن شيوخ الشيعة المعاصرين و«آياتها» إذا تحدثوا عن طائفتهم ورجالها ودولها.. نسبوا لها كل الفرق والدول والرجال المنتمين للتشيع، وإن كانوا من الإسماعيلية والباطنية، أو من الزنادقة الدهرية، أو من المجسمة الغلاة.

فهم إذا تحدثوا- مثلاً- عن دول الشيعة ذكروا الدولة الفاطمية في صدر دولهم مع أنها غير اثنى عشرية(١).

وإذا جاء ذكر رجالهم رأيت منهم كثيراً من رؤوس الضلال والزندقة ممن تنسب إليهم فرق خاصة ليست من الاثنى عشرية، بل تحمل النسبة لأسمائهم بأعيانها.

لهذا ترى- على سبيل المثال- شيخ الشيعة محسن الأمين يقول عن الهشامية أتباع هشام بن الحكم، واليونسية أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي، والشيطانية أتباع محمد بن النعمان شيطان الطاق وغيرهم «أنهم عند الشيعة الإمامية كلهم ثقات صحيحوا العقيدة فكلهم إمامية واثنا عشرية(٢)».

بل الأخطر من ذلك أننا نجد الاثنى عشرية تحاول أن تحتضن كل فرقة

---

(١) انظر: الشيعة في الميزان، مبحث دول الشيعة: ص١٢٧ وما بعدها، وانظر: أعيان الشيعة: ١/ ٤٤، ٤٥، وانظر: دول الشيعة/ لمحمد جواد مغنية.

(٢) أعيان الشيعة: ١/ ٢١.

تنتسب إلى التشيع، وإن كانت من فرق الكفر باعتراف كتب الشيعة القديمة نفسها.

فتلاحظ- مثلاً- أنهم يضفون صفة الشرعية على بعض الغلاة الكفرة باتفاق المسلمين كالنصيرية.

وقد كتب أحد علماء الاثنى عشرية المعاصرين وهو المدعو حسن الشيرازي رسالة سماها (العلويون شيعة أهل البيت)- والعلويون لقب للنصيرية- وذكر في رسالته هذه أنه التقى بالنصيريين في سوريا ولبنان وذلك بأمر من مرجعهم الديني محمد الشيرازي وقال: بأنه وجدهم كما يظن من شيعة أهل البيت الذين يتمتعون بصفاء الإخلاص وبراءة الالتزام بالحق، وينتمون إلى علي بن أبي طالب بالولاية، وبعضهم ينتمي إليه بالولاية والنسب.. وقال بأن العلويين والشيعة كلمتان مترادفتان مثل كلمتي الإمامية والجعفرية[1].

هذا ولم ينكر على هذا الشيرازي أحد من شيوخ الاثنى عشرية، مع أنه قد عرف واشتهر عن النصيرية الكفر والزندقة[2]، بل إن كتب الشيعة القديمة تكفر النصيرية وتعتبرها فرقة خارجة عن الإسلام[3].

والمعاصرون يرونها من الجعفرية وإن تسمت بغير هذا الاسم.. وذهب بعض كبار مراجع الشيعة في هذا العصر إلى أنه لا يوجد اليوم على ظهر الأرض فرقة من الفرق الغالية مع وجود النصيرية والدروز والأغاخانية وغيرهم، فكأنه يحكم عليها بعدم الغلو.

يقول محمد حسين آل كاشف الغطا:

«إن جميع الفرق الغالية قد بادت ولا يوجد منها اليوم نافخ ضرمة»[4].

(١) حسن الشيرازي/ العلويون شيعة أهل البيت: ص٢- ٣.

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٣٥/ ١٤٥ وما بعدها.

(٣) انظر ذلك في بحار الأنوار: ٢٥/ ٢٨٥.

(٤) أصل الشيعة وأصولها ص٣٨، وانظر: دعوة التقريب: ص٧٥.

وقد علق د. سليمان دنيا- رحمه الله- على ذلك بقوله: «فما يكون الأغاخانية أليسوا قائلين بالحلول؟! أم ليسوا مع قولهم بالحلول ملاحدة؟! أم ليسوا منتسبين إلى الشيعة.. ثم أليسوا على رقعة الأرض اليوم[1]».

والواقع أن أسماء الكثير من الفرق الشيعية قد اختفى وبقيت آراؤها وعقائدها في كتب الاثنى عشرية.

والمعاصرون اليوم حينما يقررون أن الكتب الثمانية، وما في منزلتها هي مصادرهم في التلقي إنما هم بهذا يرتضون كل آراء وعقائد الفرق الشيعية التي وجدت على مدار التاريخ.. ذلك أن هذه المدونات هي النهر الذي انسكبت فيه كل الجداول والروافد الشيعية الأخرى، وهذه حقيقة واقعة شواهدها كثيرة، حيث نلاحظ أنه ما من عقيدة من عقائد تلك الفرق إلا ولها شاهد ودليل في كتب الاثنى عشرية.

فأنت تلاحظ أن عقيدة البداء اعتبرها أصحاب الفرق من عقائد الغلاة[2] ونسبوها للمختارية[3] ومع ذلك- كما مر- قد ورد في صحيحهم الكافي ستة عشر حديثاً في البداء، وفي البحار في باب البداء والنسخ أكثر من سبعين حديثاً، وصار البداء من عقائد الاثنى عشرية، وإن حاول شيوخهم أن يلتمسوا مخلصاً لينجو من تكفير المسلمين لهم لقولهم بهذه العقيدة الضالة.

ومثل ذلك عقيدة الرجعة اعتبروها من عقائد الغلاة.

وقد ذكرت كتب السنة، واعترفت كتب الاثنى عشرية أن الرجعة من أصول عقيدة ابن سبأ، ومع ذلك هي من أصول عقائد الاثنى عشرية[4].

---

(١) بين السنة والشيعة: ص٣٧.

(٢) انظر: الشهرستاني/ الملل والنحل: ١/ ١٧٣.

(٣) **المختارية**: أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي، ومن مذهبه أنه يقول بالبداء على الله تعالى (الملل والنحل: ١/ ١٤٧- ١٤٨). وانظر: التعريف بالكيسانية.

(٤) انظر: فصل «الرجعة».

وعقيدة «تأليه الأئمة» هي من عقائد الفرق الغالية كالسبئية وغيرها، وتجد عند الاثنى عشرية في الكافي والبحار، وفي كتب التفسير بالمأثور كتفسير القمي والعياشي، وكتب الرجال كرجال الكشي نصوصاً كثيرة تؤله الأئمة- كما مر نقل بعضه-.

ومسألة تفضيل الأئمة على الأنبياء كان مذهباً لغلاة الروافض، كما قرر ذلك الإمام عبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ)، والقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) فورثت هذه العقيدة طائفة الاثنى عشرية[(١)].

وبسط هذا الموضوع يحتاج لبحث مستقل، وأن دراسة آراء الفرق الشيعية القديمة ومقارنتها بما جاء في كتب الاثنى عشرية ومدوناتهم لهي دراسة جديدة تكشف الصلات بين هذه الطائفة والفرق القديمة.

لقد تسللت آراء الفرق الشيعية الغالية إلى كتب الاثنى عشرية على شكل روايات منسوبة للأئمة وارتضى ذلك المعاصرون.

وكان السبب وراء حدوث هذا «التسرب» هو شيوخ الشيعة أنفسهم الذين حملهم التعصب على قبول رواية الشيعي أياً كان مذهبه والإعراض عن رواية ما يسمونهم بالعامة وهم «أهل السنة». وقد اعترف شيخهم الطوسي بأن معظم رجالهم في الحديث من أصحاب المذاهب الفاسدة، ومع ذلك قال بأن كتبهم معتمدة. ومن يراجع تراجم رجالهم يلحظ ذلك.. حيث فيهم الواقفي، والفطحي[(٢)].. وغيرهما .

وقد أقر بعض مفكري الشيعة في العصر الحاضر بأن الفكر الاثنى عشري قد استوعب آراء وعقائد الفرق الشيعية القديمة، حيث قال: «ولكن يجب أن نشير قبل أن نضع القلم بأن ما مر بنا من أفكار الشيعة مما كان خاصاً بفرقة بعينها

---

(١) انظر: ص (٦١٤) من هذه الرسالة.

(٢) انظر: فصل السنة.

لم يلبث أن دخل كله في التشيع الاثنى عشري ودعم بالحجج العقلية وبالنصوص. والتشيع الحالي إنما هو زبدة الحركات الشيعية كلها من عمار إلى حجر بن عدي إلى المختار وكيسان إلى محمد بن الحنفية وأبي هاشم إلى بيان بن سمعان، والغلاة الكوفيين إلى الغلاة من أنصار عبد الله بن الحارث إلى الزيديين والإسماعيليين، ثم الإمامية التي صارت اثنا عشرية، وقام بعملية المزج متكلمو الشيعة ومصنفوها»[1].

إذا التشيع الحالي قد استوعب خلاصة الاتجاهات الشيعية بكل ما فيها من غلو وتطرف. حتى رأينا النزعة السبئية بكل غلوها في عليّ تطل علينا من خلال روايات الاثنى عشرية يدرك هذا من راجع مجرد عناوين أبواب الكافي والبحار.

كما أن الاتجاه الباطني واضح في كتب الاثنى عشرية من خلال تأويلهم لآيات القرآن وأركان الإسلام وما قالوه في التقية والكتمان.. فأصبحت الاثنا عشرية هي المصب الأخير لكل الروافد الشيعية بكل ما فيها من شطحات، ويجد كل صاحب غلو وتطرف بغيته وما يؤيد مذهبه في كتب هذه الطائفة.

ولقد صدر إقرار خطير، وبيان مثير من أكبر شيخ من شيوخهم المعاصرين في علم الرجال يتضمن الاعتراف بتغير المذهب وتطوره، وأن ما عليه المذهب الاثنا عشري في العصر الحاضر يعتبر غلواً وتطرفاً عند قدماء الشيعة، وأن شيعة العصر الحاضر يعتقدون عقائد يرونها من ضرورات المذهب وأركانه، وهي عند قدماء الشيعة من الغلو والكفر.

يقول هذا الشيخ وهو عبد الله الممقاني[2] في معرض دفاعه عن

---

(١) مصطفى الشيبي/ الصلة بين التصوف والتشيع: ص٢٣٥.

(٢) عبد الله بن محمد حسن الممقاني، من كبار شيوخ الشيعة، ولد بالنجف سنة (١٢٩٠هـ) وتوفي بها سنة (١٣٥١هـ). ومن كتبه: تنقيح المقال في علم الرجال في ثلاث مجلدات. (معجم المؤلفين: ٦/ ١١٦).

المفضل بن عمرو الجعفي فيما رمي به من قبل بعض علماء الشيعة القدماء، يقول: «إنا قد بينا غير مرة أن رمي القدماء الرجل بالغلو لا يعتمد عليه ولا يركن إليه لوضوح كون القول بأدنى مراتب فضائلهم (يعني الأئمة) غلواً عند القدماء، وكون ما نعده اليوم من ضروريات مذهب التشيع غلواً عند هؤلاء، وكفاك في ذلك عد الصدوق نفي السهو عنهم غلو، مع أنه اليوم من ضروريات المذهب، وكذلك إثبات قدرتهم على العلم بما يأتي (أي علم الغيب) بتوسط جبرائيل والنبي غلواً عندهم ومن ضروريات المذهب اليوم»[1].

من هذا النص يتبين أن شيعة العصر الحاضر لم يكتفوا بمتابعة سابقيهم حتى زادوا عليهم في الغلو والتطرف حتى أن شيوخ الشيعة في القرن الرابع كالصدوق وغيره يرون أن من يعتقد أن الأئمة لا يسهون، أو أن الأئمة يعلمون ما يأتي أو حسب عبارة الكليني يعلمون ما كان وما يكون، ولا يخفى عليهم الشيء من يعتقد هذه العقائد وأمثالها هو في نظر كبار شيوخ الشيعة في ذلك العصر من الغلاة الذين لا تقبل رواياتهم عن الأئمة، ولكن المذهب تغير وأصبح ذلك اليوم من ضرورات مذهب التشيع، كما يعترف الممقاني، ومعنى هذا أن الشيعة المتقدمين يعتبرون- بناء على ذلك- المعاصرين من الغلاة ولا يثقون بأقوالهم.

ولاحظ أن الحكم بغلو أصحاب هذه العقائد صدر من قبل شيوخ الشيعة لا من قبل علماء السنة، ثم إن هذا رأيهم في القرن الرابع بعد ما تغير التشيع وتطور فكيف يكون موقف الشيعة الأول الذين كان تشيعهم هو في تقديم علي على عثمان فقط.

ولعل هذه الظواهر هي التي دعت الشيخ محب الدين الخطيب يحكم بأن مدلول الدين عند الشيعة يتطور، وأشار في هذا إلى كلام الممقاني السالف الذكر، ثم قال: «هذا تقرير علمي في أكبر وأحدث كتاب لهم في الجرح والتعديل يعترفون

---

(١) تنقيح المقال: ٣/ ٢٤٠، وانظر: ص (٣٧٣- ٣٧٤) من هذه الرسالة.

فيه بأن مذهبهم الآن غير مذهبهم قديماً، فما كانوا يعدونه قديماً من الغلو وينبذونه وينبذون أهله بسبب ذلك صار الآن- أي الغلو- من ضروريات المذهب، فمذهبهم اليوم غير مذهبهم قبل الصفويين، ومذهبهم قبل الصفويين غير مذهبهم قبل ابن المطهر. ومذهبهم قبل ابن المطهر غير مذهبهم قبل آل بويه، ومذهبهم قبل آل بويه غير مذهبهم قبل شيطان الطاق، ومذهبهم قبل شيطان الطاق غير مذهبهم في حياة الحسن والحسين وعلي بن الحسين[1].

* * *

---

(١) هامش المنتقى: ص١٩٣.

# الفصل الثالث

## الصلة العقدية بين القدامى والمعاصرين

*** 

# □ الفصل الثالث □

## الصلة العقدية بين القدامى والمعاصرين

وما دامت وحدة المصدر في التلقي موجودة، فهل نحتاج للحديث عن الصلة العقدية بين القدامى والمعاصرين، ولاسيما أن تلك المصادر قد استوعبت– كما بينا– معظم ما تناقلته كتب الفرق والمقالات من آراء غلاة الشيعة، وما لم تنقله..

فهل هناك من داع لدراسة هذه الصلة العقدية؟

الواقع أن هناك حاجة.. ذلك أن المعاصرين قد أكثروا من طبع الكتيبات والرسائل، وبعث الدعاة للعالم الإسلامي.. لبيان أن مذهب الشيعة لا يختلف عن مذهب أهل السنة.. وأن هذه الطائفة مظلومة مفترى عليها من قبل الخصوم والأعداء، فنسب إليها عقائد وأقوال هي بريئة منها.. ونشط دعاة منهم للدعوة للتقريب بين أهل السنة والشيعة، ورفعت شعارات الوحدة الإسلامية.: وأقيمت مراكز وألفت كتب، وتخصص دعاة لهذا الغرض..

وقيل بأن المعاصرين قد تخلوا عن ذلك التطرف والغلو المعهود عند سابقيهم..

وأنه قد آن الأوان، لأن تلتقي السنة والشيعة على كلمة سواء فكيد الأعداء كبير ووضع العالم الإسلامي خطير..

ثم ما أكثر ما يقول بعض شيعة العصر الحاضر حينما تقول لهم بأن عندكم حديث يقول بكذا، أو أن شيخكم فلان يقول بكذا.. فيقولون ليس كل ما ورد في كتبنا نرتضيه.

أو ما يقول به الشيخ فلان هو المسؤول عن قوله ولا حجة إلا في كلام المعصوم.

أو يقولون بأن أهل السنة يقولون مثل ذلك، وكثيراً ما يفترون ويتجاوزون ويتحايلون في هذا بشكل عجيب، ولهذا دعت الحاجة لبيان رأي المعاصرين في القضايا الأساسية والخطيرة التي تفصل بينهم وبين الجماعة، أو تحول بينهم وبين الإسلام.

وهناك أقلام شيعية كثيرة قد وظفت للكتابة للعالم الإسلامي، والرد على ما يثار حول الشيعة وأعطتهم عقيدة التقية حرية القول وإطلاق الأحكام بلا تأثم بينما هناك كتب خاصة لا تنشر في العالم الإسلامي[1].

أو بعبارة أخرى أن هناك وجه ظاهر للاثنى عشرية تقدمه وسائل الإعلام الشيعية المختلفة للترويج للمذهب ونشره في العالم الإسلامي، ووجه باطن لا يظهر إلا في الحوزات العلمية وفي المجتمعات الشيعية، وفي أمهات مصادرهم كالكافي وتفسير القمي.

وقد صدّق من صدّق ذلك الأسلوب «الدعائي» أو الوجه المعلن.. وتأثر بذلك من تأثر.. ووجد التشيع طريقه إلى قلوب أعداد غير قليلة من شباب العالم الإسلامي، والمنتسبين للحركات الإسلامية، الذين أرق عيونهم الواقع المفجع للعالم الإسلامي، فطفقوا يبحثون عن طريق ومخلص.. وكانت صورة العدو الظاهر أمامهم بكل غطرسته وكيده قد حجبت عنهم العدو الكامن بينهم، والمتستر بإسلامهم فصدقوا ما يقال.. وتعجلوا الخطى.. وظنوا أن كل ما يقال من خلاف بين السنة والشيعة هي ضجة مفتعلة، لا رصيد لها من الواقع[2].

ولذلك لا بد من استماع لما يقوله شيوخ الشيعة المعاصرون في عقائدهم الخطرة التي تفصل بينهم وبين المسلمين، وسأختار من هذه الآراء ما فيه دعوى

(١) مثل كتاب فصل الخطاب للمجوسي النوري الطبرسي، وبعض أجزاء بحار الأنوار، وكتاب «نبوة أبي طالب» تأليف الرافضي مزمل حسين الميثمي الغديري، الحوزة العلمية «قم» وغيرها.
(٢) انظر: السنة والشيعة ضجة مفتعلة.

جديد أو تغيير، أو زيادة تطور وغلو عما مضى ذكره عن سابقيهم لتتضح مدى صلة السابقين باللاحقين وذلك من خلال المباحث التالية:

* * *

# □ المبحث الأول □

## عقيدة المعاصرين في كتاب الله

ونتحدث عن ذلك في مجالين:

□ **المجال الأول:**

ما امتلأت به كتب الشيعة من أساطير تقول بأن في كتاب الله نقصاً وتحريفاً..

وما تفوه به بعض زنادقتهم من القول بهذا مما عرضنا له فيما سبق.. فماذا يقول شيعة العصر الحاضر عن هذه القضية التي تحول بينهم وبين الإسلام.. وهم ينشطون في الدعوة للتقارب مع أهل السنة.. ويرفعون شعار الوحدة الإسلامية.

□ **المجال الثاني:**

ماذا يقول شيعة العصر الحاضر عن ذلك التأويل الباطني لكتاب الله والذي هو تحريف لمعناه وإلحاد في آياته.. والذي يجعل من كتاب الله كتاباً آخر غير ما في أيدي المسلمين مما عرضنا صورة له فيما سلف.

□ **المجال الأول:**

نستطلع فيما يلي آراء المعاصرين في «فرية التحريف» التي شاع الحديث عنها في كتب الشيعة.. فماذا نجد؟

نجد وجوهاً أربعة مختلفة:

**الوجه الأول:** إنكار وجودها في كتبهم أصلاً.

**الوجه الثاني:** الاعتراف بوجودها ومحاولة تبريره.

**الوجه الثالث**: المجاهرة، والاحتجاج على هذا الافتراء.

**الوجه الرابع**: التظاهر بإنكار هذه الفرية، ومحاولة إثباتها بطرق ما كرة خفية.

* * *

## □ الوجه الأول: إنكار وجودها في كتبهم أصلاً:

لقد اتجه صنف من شيوخهم إلى إنكار وجودها أصلاً، ومن هؤلاء عبد الحسين الأميني النجفي في كتابه الغدير، وذلك حينما رد على ابن حزم ما نسبه إلى الشيعة من القول بهذه المقالة، فقال هذا النجفي: «ليت هذا المجتريء أشار إلى مصدر فريته من كتاب للشيعة موثوق به، أو حكاية عن عالم من علمائهم تقيم له الجامعة وزناً، بل نتنازل معه إلى قول جاهل من جهالهم، أو قروي من بسطائهم أو ثرثار، كمثل هذا الرجل يرمي القول على عواهنه، وهذه فرق الشيعة في مقدمتهم الإمامية مجمعة على أن ما بين الدفتين هو ذلك الكتاب لا ريب فيه»[(١)].

ويقول عبد الحسين شرف الدين الموسوي: «نسب إلى الشيعة القول بالتحريف بإسقاط كلمات وآيات فأقول نعوذ بالله من هذا القول ونبرأ إلى الله من هذا الجهل وكل من نسب هذا الرأي إلينا جاهل بمذهبنا أو مفتر علينا، فإن القرآن الحكيم متواتر من طرقنا بجميع آياته وكلماته»[(٢)].

كما نفى لطف الله الصافي أن يكون كتاب فصل الخطاب قد ألف لإثبات هذه الفرية، وقال بأن القصد من تأليفه محاربتها[(٣)]، كما نهض بعضهم للدفاع عن الكليني الذي هو أحد أعمدة هذا الكفر[(٤)].

---

(١) الغدير: ٣/ ٩٤- ٩٥، وبمثل هذا الإنكار قال شيخهم الآخر: لطف الله الصافي في كتابه «مع الخطيب في خطوطه العريضة: ص٧١».

(٢) أجوبة مسائل جار الله: ص٢٨- ٢٩.

(٣) مع الخطيب في خطوطه العريضة: ص٦٤- ٦٦.

(٤) يقول صاحب عقيدة الشيعة في دفاعه عن الكليني: «النقص لا يدعيه أحد من علماء الإمامية حتى ثقة الإسلام الإمام الكليني رضي الله عنه (!) فإنه يعتقد بنزاهة القرآن وصيانته عن النقص والزيادة، ومع ذلك فقد تهجم الشيخ أبو زهرة وتحامل عليه وأكثر من الطعن فيه (عقيدة الشيعة ص١٦٢). وقال: «إن الكليني لا يقول بنقص القرآن، فكيف يجوز لمسلم أن =

□ **النقد:**

إن إنكار ما هو واقع لا يجدي شيئاً في الدفاع، وسيؤول من جانب الشيعة ومن جانب المطلعين على كتبهم من أهل السنة بأنه تقية.. فالمسألة اليوم لم تعد تقبل مثل هذا الأسلوب في الرد، فقد فضحتهم مطابع النجف وطهران، وقد كشف المستور، وأبان المخفي شيخهم الطبرسي فيما جمعه في كتابه «فصل الخطاب» فلا ينفع مثل هذا الموقف.

وهذا المسلك في الإنكار يسلكونه في كل مسألة ينفردون بها عن المسلمين، كما نبه على ذلك شيخهم الطوسي في الاستبصار في أكثر من موضع بأن ما كان موضع إجماع من أهل السنة تجري فيه التقية[1]، وبهذا المبدأ هدموا كل الروايات التي تتفق مع المسلمين وتعبر عن مذهب البيت، وعاشوا مع المسلمين بالخداع

---

= ينسب إليه هذا القول، وكيف جاز للشيخ أبو زهرة أن ينسبه إليه دون تورع، وكيف جاز له أن يهاجمه بتلك المهاجمة القاسية؟

وأقول: إن الأصل في نسبة ذلك إلى الكليني هم شيوخ الشيعة، وكتابه الكافي شاهد على ذلك وهو عار عليه، وعلى الشيعة أبد الدهر، ولو وقع الكافي في أيدي أئمة الإسلام لكان لهم حكم على الاثنى عشرية غير هذا الحكم، وقد اعتمد أبو زهرة- رحمه الله- على ما قاله الكاشاني في تفسير الصافي حينما نسب ذلك إلى الكليني (تفسير الصافي ١/ المقدمة السادسة ص٥٢).

والكاشاني هذا من أعمدة المذهب الاثنى عشري، فهو صاحب الوافي الجامع لكتبهم الأربعة، والذى يعدونه من المصادر المعتمدة عندهم، كما نسب ذلك أيضاً إلى الكليني خاتمة شيوخهم ومحدثيهم النوري في كتابه: فصل الخطاب (انظر: فصل الخطاب ص٣٠- ٣١). وغيرهما- كما مر-

فهل يظن هؤلاء أن هذا يخفى على أهل السنة، وكيف يدافعون عن مثل الكليني الذي سطر هذا الكفر، ويقعون في صحابة رسول الله الذي رضي الله عنهم ورضوا عنه

(١) انظر: الاستبصار: ٤/ ١٥٥.

والتزوير يوافقونهم في الظاهر ويخالفونهم في الباطن.

ولكن هذه التقية سرعان ما تنكشف في الوقت الحاضر، إذ أن كتبهم أصبحت بمتناول الكثيرين..

فالنجفي الذي طلب- في رده على ابن حزم- أن يثبت دعواه بكلام أي فرد من أفراد الشيعة هل يجهل ما جاء في الكافي والبحار، وما صرح به شيوخهم في هذا الضلال مما مضى ذكره.. وهل يتصور أن هذا القول ينخدع به أحد في حوزته كتاب من كتبهم التي سارت على هذا الكفر.

ومن العجيب أنه وهو ينكر وجود تلك المقالة في كتبهم في الجزء الثالث من كتابه نراه في الجزء التاسع من الكتاب نفسه يصرح هو بهذا الكفر، حيث قال- وهو يتحدث عن بيعة المهاجرين والأنصار لصديق هذه الأمة تلك البيعة العظيمة التي جمعت الأمة وأحبطت مؤامرات أعدائها: قال: «.. بيعة عمت شؤمها الإسلام وزرعت في قلوب أهلها الآثام.. وحرفت القرآن وبدلت الأحكام»[1].

بل أورد آية مفتراة في نفس الكتاب[2]... وهكذا يثبت الرجل ما نفاه. وهذا الأسلوب: الإثبات مرة والإنكار مرة أخرى، والظهور أمام الناس بأقوال مختلفة ونصوص متناقضة مسلك لهم مطرد في أحاديثهم وفي كلام شيوخهم، وقد ورد في أخبارهم بيان للسبب في هذا «النهج» وهو عدم وقوف العامة (أهل السنة)

---

(١) الغدير: ٩/ ٣٨٨.

(٢) ونص هذه الآية المزعومة: (اليوم أكملت لكم دينكم بإمامته فمن لم يأتم به وممن كان من ولدي (؟!) من صلبه إلى يوم القيامة فأولئك حبطت أعمالهم وفي النار هم خالدون إن إبليس أخرج آدم «عليه السلام» من الجنة مع كونه صفوة الله بالحسد فلا تحسدوا فتحبط أعمالكم وتزل أقدامكم). (المصدر السابق: ١/ ٢١٤- ٢١٦).

وهي واضحة الافتراء في ركاكة لفظها، ومعناها، ومع ذلك يزعم هذا الرافضي أن رسول الله قال: إنها نزلت في علي، وحاول أن يموه ويخدع القراء فنسب هذا الافتراء لمحمد بن جرير الطبري السني، وهو محمد بن جرير الطبري الرافضي إن صحت النسبة إليه.. فالرجل افترى على الله وكتابه ورسوله وأئمة المسلمين..

على حقيقة مذهبهم فلا يتعرضون لهم بشيء[1].

أما أسلوب عبد الحسين في نفيه لهذه الأسطورة ففيه شيء من المكر والمراوغة قد لا ينتبه له إلا من اعتاد على أساليبهم وحيلهم.. تأمل قوله «فإن القرآن الحكيم متواتر من طرقنا بجميع آياته وكلماته «ماذا يعني بالقرآن المتواتر من طرقهم هل هو القرآن الذي بين أيدينا أم القرآن الغائب مع المنتظر كما يدعون..؟!

إن تخصيصه بأنه متواتر من طرقهم يلمس منه الإشارة للمعنى الأخير ذلك أن القرآن العظيم كان من أسباب حفظه تلك العناية التي بذلها عظيما الإسلام أبو بكر وعمر وأتمها أخوهما ذو النورين عثمان بن عفان في جمعه وتوحيد رسمه..

تحقيقاً لوعده عز وجل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[2].

ومعتقد الشيعة في الخلفاء الثلاثة معروف، فهذا القرآن إذاً غير متواتر من طرقهم.

أما المحاولة الغبية من لطف الله الصافي وأغا بزرك الطهراني في التستر على فضيحة الشيعة الاثنى عشرية الكبرى، والعار الذي لا يستر: وهو «كتاب فصل الخطاب» فهي محاولة يائسة، لاسيما وأن هذا الكتاب قد خرج من الدوائر الشيعية ووصل إلى أيدي السنة، بل قد وصل إلى أعداء المسلمين ليستفيدوا منه في الكيد لهذه الأمة ودينها»[3].

وقد نص في مقدمته على غرضه، وأقام الحجج المزعومة على مراده- كما سيأتي-.

فهل يمكن التستر عليه وقد جمع كل أساطيرهم، وأقوال شيوخهم بعد أن كانت متفرقة؟.

* * *

(١) انظر: أصول الكافي: ١/ ٦٥، وبحار الأنوار: ٢/ ٢٣٦.

(٢) الحجر، آية: ٩.

(٣) وقد صرح بهذا بعض الشيعة وهو: محمد مهدي الأصفهاني في كتابه أحسن الوديعة: ص٩٠.

☐ **الوجه الثاني: الاعتراف بوجودها ومحاولة تبريره:**

وقد اتخذ هذا الاعتراف صوراً متعددة، فصنف منهم يعترف بأن عندهم بعض الروايات في تحريف القرآن ولكنه يقول إنها «ضعيفة شاذة وأخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً، فإما أن تؤول بنحو من الاعتبار أو يضرب بها الجدار[1].

وصنف يقول بأنها ثابتة، ولكن «المراد في كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام كذا نزل هو التفسير بحسب التنزيل في مقابل البطن والتأويل»[2].

وصنف ثالث يقول بأن القرآن الذي بين أيدينا ليس فيه تحريف، ولكنه ناقص قد سقط منه ما يختص بولاية علي «وكان الأولى أن يعنون المبحث تنقيص –كذا– الوحي أو يصرح بنزول وحي آخر وعدمه حتى لا يتمكن الكفار من التمويه على ضعفاء العقول بأن في كتاب الإسلام تحريفاً باعتراف طائفة من المسلمين»[3]!!!.

وصنف رابع يقول: نحن معاشر الشيعة نعتقد بأن هذا القرآن الذي بين أيدينا الجامع بين الدفتين (كذا يعني المجموع) هو الذي أنزله الله تعالى على قلب خاتم الأنبياء– ﷺ– من غير أن يدخله شيء بالنقص أو بالزيادة كيف وقد كفل–كذا– الشارع بنفسه تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[4] على أننا معاشر الشيعة (الاثنى عشرية) نعترف بأن هناك قرآناً كتبه الإمام علي

---

(١) محمد حسين آل كاشف الغطاء/ أصل الشيعة: ص٦٣– ٦٤.

(٢) الطبطبائي/ الميزان في تفسير القرآن: ١٢/ ١٠٨.

(٣) أغابزرك الطهراني/ الذريعة: ٣/ ٣١٣– ٣١٤.

(٤) الحجر، آية: ٩.

رضي الله عنه بيده الشريفة، بعد أن فرغ من كفن رسول الله ﷺ وتنفيذ وصاياه، فجاء به إلى المسجد النبوي فنبذه الفاروق عمر بن الخطاب قائلاً للمسلمين حسبنا كتاب الله وعندكم القرآن فرده الإمام علي إلى بيته ولم يزل كل إمام يحتفظ عليه كوديعة إلهية إلى أن ظل محفوظاً عند الإمام المهدي القائم عجل الله تعالى فرجنا بظهوره[1].

واتجاه خامس يقول: «وقع بعض علمائنا المتقدمين بالاشتباه فقالوا بالتحريف ولهم عذرهم، كما لهم اجتهادهم، وإن أخطأوا بالرأي، غير أنا حينما فحصنا ذلك ثبت لنا عدم التحريف فقلنا به وأجمعنا عليه[2]».

وفريق سادس يقول بأن هذه الفرية، إنما ذهب إليها من لا تمييز عنده بين صحيح الأخبار وسقيمها من الشيعة وهم الإخباريون، أما الأصوليون فهم ينكرون هذا الباطل[3].

□ **النقد:**

نبدأ في مناقشة الآراء السابقة على حسب ترتيب عرضها:

**أولاً**: إن القول بأن تلك «الأساطير» هي في مقياس الشيعة روايات ضعيفة شاذة يرد عليه ما ردده طائفة من شيوخهم من القول باستفاضتها وتواترها كالمفيد والكاشاني، ونعمة الله الجزائري وغيرهم، بل إن المجلسي جعل أخبارها كأخبار الإمامة في الكثرة والاستفاضة.. كما سلف، كما أن هذه المقالة قد أصبحت مذهباً لطائفة من كبار شيوخهم.

ومع ذلك فإن هذا الحكم من كبير علماء الشيعة على تلك الروايات بالشذوذ مع كثرتها التي اعترف بها شيوخهم تدل على شيوع الكذب في هذا المذهب بشكل كبير، وهذا الحكم المعلن- إن كان بصدق- ينبغي أن يكون دافعاً

---

(١) الخراساني/ الإسلام على ضوء التشيع: ص٢٠٤.
(٢) الشيعة والسنة في الميزان، محاكمة بقلم س خ، نشر نادي الخاقاني ص٤٨-٤٩.
(٣) انظر: الطبطبائي/ في تعليقه على الأنوار النعمانية: ٢/ ٣٥٩.

للحكم على عقائد الشيعة الأخرى التي شذت بها عن المسلمين، كما ينبغي أن تكون منطلقاً لنقد رواياتهم وجرح رجالهم، فمن روى تلك الروايات وجعلها مذهبه لا ينبغي أن يوثق به كالكليني وإبراهيم القمي اللذين كان لهما النصيب الأكبر في تأسيس هذا الكفر في مذهب الشيعة وإشاعته بينهم[1].

**ثانياً**: أما القول بأن المقصود بروايات الشيعة في هذا هو تحريف بعض النصوص التي نزلت لتفسير آيات القرآن فهذا تأكيد للأسطورة وليس دفاعاً عنها ذلك أن من حرف ورد وأسقط النصوص النازلة من عند الله والتي تفسر القرآن وتبينه، هو لرد وتحريف الآيات أقرب، ومن لم يكن بأمين على المعنى كيف يؤتمن على اللفظ،

القول بأن المقصود بروايات الشيعة في هذا هو تحريف بعض النصوص التي نزلت لتفسير آيات القرآن فهذا تأكيد للأسطورة وليس دفاعاً عنها ذلك أن من حرف ورد وأسقط النصوص النازلة من عند الله والتي تفسر القرآن وتبينه، هو لرد وتحريف الآيات أقرب، ومن لم يكن بأمين على المعنى كيف يؤتمن على اللفظ، ثم إذا فقدت المعاني ما قيمة الألفاظ؟ ثم كيف يكون تفسير الصحابة هو تحريف في نظر هذه الفئة، «وتحريفات» القمي والكليني والمجلسي لمعاني القرآن هي التفسير، والتي لا يشك من له أدنى صلة بلغة العرب أنها إلحاد في آيات الله وتحريف لها، وإذا فقدت معاني القرآن وغابت مع المنتظر فكيف تهتدي الأمة بآياته أم تبقى الأمة ضائعة تائهة..

ثم إنك ترى أن «النموذج» الذي أخرجوه لنا على أنه من معاني القرآن الوارد عن الأئمة يكفي مجرد تأمله لمعرفة كذبه فكيف يجعل هو «التفسير الإلـٰهي» الذي رده الصحابة كما يفترون.

---

(١) ولكن صاحب هذا القول- الذي نناقشه- وهو محمد حسين آل كاشف الغطاء يعظم بعض ملحدي الشيعة، الذين يجاهرون بهذا الكفر فيقول عن النوري الطبرسي صاحب فصل الخطاب: «.. حجة الله على العالمين، معجب الملائكة بتقواه، من لو تجلى الله لخلقه لقال هذا نوري، مولانا ثقة الإسلام حسين النوري» (محمد آل كاشف الغطاء/ مقدمة كشف الأستار لحسين النوري الطبرسي، مطبعة مؤيد العلماء الجديدة بقم ١٣١٨). وهذا المديح جاء بعد اقتراف النوري الطبرسي لجريمته.

على أن هذا «التأويل لنصوص الأسطورة» لا يتلاءم مع كثير من تلك الروايات، إذ أن في رواياتهم «المفتراة» التصريح بأن النص القرآني قد شابه- بزعمهم-تغيير في ألفاظه وكلماته[1] فهذا التأويل ليس بمخرج سليم من هذا العار والكفر.. والموقف الحق هو ردها ورد مرويات من اعتقدها لأنه ليس من أهل القبلة..

**ثالثاً**: أما القول بأن القرآن ناقص وليس بمحرف فهذا كسابقه ليس بدفاع ولكنه تأكيد لأساطيرهم وطعن في كتاب الله بما يشبه الدفاع فكيف تهتدي الأمة بقرآن ناقص، ومن قدر واستطاع على إسقاط قسم منه هو قادر على تحريف ما بقي.. ولكن الشيء من معدنه لا يستغرب فصاحب هذا القول هو أغا بزرك الطهراني وهو تلميذ النوري صاحب «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب».

ولذلك ترى هذا الطهراني يحاول خداع المسلمين بزعمه أن مؤلف فصل الخطاب شافهه أنه أراد الدفاع عن القرآن وإنما أخطأ في العنوان[2] فهو يحاول أن يتستر على معتقده الباطل بأساليب من المكر والمراوغة، وها هو ينكشف بهذا الدفاع فهو يصرح بأن للقرآن بقية، وأن للوحي الإلـهي تكملة، وأن الأولى أن

---

(١) مثل ما يفترونه أن علياً قال: «وأما ما حرف من كتاب الله فقوله: كنتم خير (أئمة) أخرجت للناس » فحرفت إلى خير أمة ومنهم الزناة واللاطة والسراق وقطاع الطريق والظلمة وشراب الخمر والمضيعون لفرائض الله والعادون عن حدوده أفترى الله تعالى مدح من هذه صفته (يعنى واضع هذه الرواية- لعنه الله- صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن القرآن العظيم أثنى عليهم، ودين الشيعة يقوم على سبهم فطعنوا في كتاب الله لهذا السبب).
ومنه قوله تعالى: (أن تكون أمة هي أربى من (أئمة) فجعلوها أمة... وقوله تعالى: (وكذلك جعلناكم (أئمة) وسطاً (بين الرسول وبين الناس) فحرفوها وجعلوها أمة.
ومثله في سورة عم «ويقول الكافر ياليتنى كنت (ترابياً) فحرفوها وقالوا تراباً وذلك أن الرسول كان يكثر من مخاطبتي بأبي تراب، ومثل هذا كثير.
(بحار الأنوار: ٩٣- ٢٦- ٢٨).
فهل هذه الرواية وأمثالها تتفق مع تأويلهم لها بأنها من قبيل التفسير؟

(٢) ذكر ذلك في كتابه أعلام الشيعة، الجزء الأول، من القسم الثاني: ص٥٥٠.

يُعَنون بدل التحريف بعنوان «نقص القرآن أو نزول وحي إلـٰهي آخر، ويزعم أن في هذا دفاعاً عن القرآن أمام الأعداء؟ وهذا هو مبلغ دفاعه عن القرآن والإسلام- سبحانك هذا بهتان عصيم-.

**رابعاً**: أما ما قاله الصنف الرابع بوجود قرآن آخر عند منتظرهم.. فهذا يعنى أن الدين لم يكمل، والله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾[1] ثم ما فائدة العباد من كتاب غائب مع منتظر مضى على احتجابه- المزعوم- قرون، فإن كان لا بد منه فما حكم الشيعة على ما مضى من القرون بما فيهم أسلافهم من الشيعة هل هم على ضلال.. وإن كانت الأمة تهتدي بدونه فما قيمة كل هذه الدعاوى..

الحقيقة أن كل هذه «الترهات» لإقناع أتباعهم بما عليه الرافضة من شذوذ لاشاهد لها من كتاب الله، فحاولوا التلبيس على الأتباع والتغرير بهم بأن دليلها يوجد في القرآن الآخر، أو الكامل، أو المفسر الغائب مع المنتظر.

ثم إن مسألة وجود قرآن آخر، ومسألة الطعن في كتاب الله سبحانه هما في كتب الشيعة الأساسية مسألة واحدة لاتنفصل إحداهما عن الأخرى، فهم يزعمون أن علياً جمع القرآن بتمامه وجاء به إلى الصحابة فردوه وألفوا قرآنا حذفوا منه ما يتصل بولاية علي.. وبقي القرآن المزعوم يتوارثه الأئمة حتى وصل إلى المنتظر؟

فهذا الرافضي ومن على منهجه أراد الخداع والتلبيس، فتراه يتدرج بالقارىء المسلم لإقناعه بهذه الفرية بإطلاعه على أحد وجوهها.

**خامساً**: أما الفئة الخامسة الذين يقولون بأن القول بالتحريف رأي خاطىء، وضلال سابق كنا نذهب إليه ثم تبين لنا الحق فعدلنا عنه.. فإنه ليسر المسلم أن يرجعوا عن هذا المذهب الفاسد.. ولكن هذا القول قد يكون للتقية

---

(١) المائدة، آية: ٣.

أثر فيه.. ذلك أن أصحاب هذه المقالة والكتب التي حوت هذا الكفر، هي محل تقدير عند هؤلاء، وصدق الموقف في هذه المسألة يقتضي البراءة من معتقديها وكتبهم كالكليني وكتابه الكافي، والقمي وتفسيره وغيرهما ممن ذهب إلى هذا الكفر، فكيف يكونون إلى اليوم موضع القدوة، ومحل الثقة، تعتمد كتبهم كمصادر في تلقي العقيدة والشريعة، ويوثق بأقوالهم ويقتدى بأفعالهم.

ثم إن القول بأن الاثنى عشرية أجمعهم رجعوا عن هذا منقوض بصنيع عالمهم المعاصر حسين النوري الطبرسي في كتابه «فصل الخطاب»، والذي ألفه لإثبات هذه الفرية- كما سلف-.

وهو منقوض أيضاً بكتاب تحريف القرآن لسيدهم علي تقي بن السيد أبي الحسن النقوي اللكنهوي- المعاصر- المولود سنة (١٣٢٣هـ) وهو بالأردية[١] وغيرهما من مؤلفاتهم في هذا الضلال، وهو معارض أيضاً بما قدمناه عن أغا بزرك الطهراني والأميني النجفي وغيرهما. فلا تزال فئة منهم يتيهون في هذا الضلال ويضربون فيه بسهم.. ثم لِمَ يقال في أمر أجمع عليه المسلمون وهو سلامة كتاب الله سبحانه وحفظ الله له لِمَ يقال إن من خالف فيه له عذره واجتهاده، وهل هي مسألة اجتهادية وهل فيها عذر وتأويل سائغ..؟

**سادساً**: أما ما ذهبت إليه الطائفة الأخيرة من أن هذه المقالة لم يقل بها كل الاثنى عشرية وإنما هي مقالة لفرقة منهم وهم الأخباريون الذين لا يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه.. فهذا قول قاله أيضاً بعض شيوخ الشيعة القدامى وهو الشريف المرتضى، حيث قال: «من خالف في ذلك من الإمامية لايعتد بخلافهم، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث (من الشيعة) نقلوا أخباراً ضعيفة وظنوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم للمقطوع على صحته»[٢].

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٣/ ٣٩٤.

(٢) نقل ذلك عنه: الطوسي في التبيان: ١/ ٣، والطبرسي في مجمع البيان: ١/ ١٥.

كما أن القول بأن هذه الفرية خاصة بالأخباريين قالها وأكدها مرجع الشيعة الأكبر في عصره جعفر النجفي المتوفى سنة (١٢٢٧هـ).

ولكنه وهو من الأصوليين يذهب في روايات التحريف الواردة في كتب الشيعة مذهباً لا يقل خطورة عن رأي إخوانه الأخباريين، حيث قال بعد أن ذكر أن تلك الفرية هي رأي للأخباريين وهو باطل بدلالة العقل والنقل وما علم من الدين بالضرورة، قال: «فلا بد من تنزيل تلك الأخبار، إما على النقص من الكلمات المخلوقة[1] قبل النزول إلى سماء الدنيا، أو بعد النزول إليها قبل النزول إلى الأرض، أو على نقص المعنى في تفسيره، والذي يقوى في نظر القاصر التنزيل على أن النقص بعد النزول إلى الأرض فيكون القرآن قسمين: قسم قرأه النبي ﷺ على الناس وكتبوه وظهر بينهم وقام به الإعجاز، وقسم أخفاه ولم يظهر عليه أحد سوى أمير المؤمنين رضي الله عنه، ثم منه إلى باقي الأئمة الطاهرين، وهو الآن محفوظ عند صاحب الزمان جعلت فداه»[2].

لم يجرأ صاحب كشف الغطاء- كما ترى- أن يكذب تلك الأساطير كما فعل المرتضى بل تاه في بيداء من التكلفات والتمحلات حتى وقع في شر مما فر منه، أو كاد.

لقد زعم أن النبي ﷺ كتم قسماً من القرآن الذي أنزله الله عليه، ولم يبلغ به أحداً من أمته سوى علي، وأن علياً أخفاه عند أبنائه وهو اليوم عند المنتظر فماذا بعد هذا الافتراء؟!

* * *

(١) لأنهم يعتقدون- كما سلف- أن القرآن مخلوق على نفس منهج أهل الاعتزال.

(٢) كشف الغطاء: ص٢٩٩.

□ **الوجه الثالث: المجاهرة بهذا الكفر والاستدلال به:**

والذي تولى كبر هذا «البلاء هو المدعو حسين النوري الطبرسي المتوفى سنة (١٣٢٠هـ)، الذي ألف كتابه «فصل الخطاب» لإثبات هذه الأسطورة.

ولربما لأول مرة في التاريخ يحدث هذا الجمع «لأساطير» الشيعة المتفرقة وأقوال شيوخها، والآيات المفتراة التي يزعمونها في كتاب واحد يطبع وينشر..

ليصبح فضيحة لهم أبد الدهر.. ولو كان للمسلمين قوة وسلطان لعقدت المحاكم لهذا الكتاب وصاحبه وحكم في ضوئه على دخول الاثنى عشرية في الإسلام أو خروجها منه، وارتاح المسلمون من شر أولئك المرتزقة «الذين ينتشرون في العالم الإسلامي لنشر التشيع.. وأفاق من غرّر به شيوخ الشيعة من أولئك الأتباع الجهلة.. الذين لايدركون من التشيع إلا أنه حب آل البيت الذي سيدخلهم الجنة بغير حساب!

ولقد قام الأستاذ إحسان إلـٰهي ظهير بنشر قسم كبير من الكتاب في كتابه الشيعة والقرآن.. مع ذكر أدلة هذا المفتري وشبهه، ومع أن ذلك يعد كشفاً لحقيقة الاثنى عشرية في هذا العصر إلا أن الأستاذ إحسان قد اكتفى بنقل النصوص دون تعليق أو نقد.. وهذا من الخطورة بمكان، ولاسيما أن المؤلف قد ذكر اثنتي عشرة شبهة لإثبات فريته، وهي وإن كانت أشبه بخيوط العنكبوت إلا أن فيها ما قد يخفى على بعض من لا علاقة له بالعلم الشرعي، فكان من الواجب أن تكشف ترهاته وأن تدك شبهاته، ويؤتى عليها من القواعد: وفيما يلي عرض موجز لمحتويات هذا الكتاب باعتبار أن مؤلفه من المعاصرين[1].. مع نقده وكشف شبهاته وأغاليطه-

(١) وقد سبقت الإشارة إلى الكتاب في أثناء الحديث عن كتب الشيعة التي قالت بهذه الأسطورة: ص٢٣٣، وفي هذا الموضع نناقش شبهات الكتاب ومحتوياته:

بحول الله-.

بناء على أن كتاب إحسان قد سار بها في كل مكان في العالم الإسلامي ولم تحظ منه بنقد ولا رد على أساس أن الأمر أوضح من أن يبين، ومجرد عرض هذه الفرية كاف في بيان بطلانها.. وأقول أن هذا حق باعتبار أصل الفرية ومنطلقها، ولكن الشبه التي أثارها لا بد من إبطالها وكشف ضلالها.

لقد قام المؤلف بكشف الغطاء عن عقيدة الشيعة الاثنى عشرية في تحريف القرآن وجمع ماتفرق من أخبارهم فيها، ونقل تصريحات شيوخهم بتواترها، وأنها تزيد على ألفي حديث، واتهم صحابة رسول الله بتحريفه والتواطؤ على ذلك ولم يستثن من ذلك سوى أمير المؤمنين علي، وهذا الاستثناء صوري، إذ أن لازم قوله تواطؤ الجميع، لأن القرآن الذي عند علي والسالم من التحريف بزعمهم لم يظهره علي ولا إبان خلافته..

ثم قدّم- من كتبهم- (١٠٦٢) رواية معظمها تقول في آيات من كتاب الله أنها خطأ ويذكر تصويبها من كتبهم الأسطورية، فيرد ما أجمعت عليه الأمة ويرتضي ما قاله حثالة من الأفاكين..

كما لم يجبن عن ذكر بعض «سور» بكاملها تتناقلها الدوائر الشيعية وليس لها ذكر في المصحف، وعلامة الكذب والافتراء واضحة بيّنة في نصها ومعناها لا يخفى إلا على أعجمي جاهل ولا يروّجها إلا زنديق مغرض..

كما رد على من أنكر التحريف من طائفته وبين أن إنكار القدامى كان تقية وأن من أنكر أخبار التحريف يلزمه رد أخبار الإمامة لما بينهما من تلازم.

وهذا الكتاب الذي حوى هذا الكفر قد طبع في إيران سنة (١٢٩٨هـ) وما إن خرج حتى انزعج كثير من الشيعة لظهوره، وقد وصف أحد شيوخهم ذلك فقال: «فلا تدخل مجلساً في الحوزة العلمية إلا وتسمع الضجة والعجة ضد

ذلك الكتاب ومؤلفه وناشره يسلقونه بألسنة حداد»[1].

ويرى الأستاذ محب الدين الخطيب أن سبب الضجة أنهم يريدون أن يبقى التشكيك في صحة القرآن محصوراً بين خاصتهم ومتفرقاً في مئات الكتب المعتبرة عندهم، وأن لايجمع ذلك كله في كتاب واحد تطبع منه ألوف من النسخ ويطلع عليه خصومهم فيكون حجة عليهم ماثلة أمام أنظار الجميع. ويقول: ولما أبدى عقلاؤهم هذه الملاحظات خالفهم فيها مؤلفه، وألف كتاباً آخر سماه (رد بعض الشبهات عن فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب)[2].

وإذا كان غلاة الشيعة يحاولون التستر على هذه الفضيحة في معظم الأحيان بحكم عقيدة التقية التي أصبحت لهم حصناً وملاذاً. وأن تلك الضجة التي حدثت قد شارك فيها من يذهب إلى هذا الكفر ويرى وجوب التستر عليه صيانة لسمعة قومه، ووقاية لدينهم من فضيحة تزلزل كيانهم، وتمنع انتشار عقيدتهم، فإنني لا أجزم كالأستاذ محب الدين في تعميم هذا الحكم على كل الشيعة، بل إن هناك فئة من الشيعة لاتزال تنكر هذا الكفر وتتبرأ منه، وقد كتبوا ردوداً على كتاب فصل الخطاب من هذا المنطلق- فيما يظهر- مثل ما كتبه شيخهم وآيتهم محمد حسين المرعشي في كتابه الموسوم بـ «رسالة في حفظ الكتاب الشريف من شبهة القول بالتحريف. وهو رد على كتاب فصل الخطاب[3].

كما أنني ألاحظ من خلال كتاب فصل الخطاب أنه يرد على المنكرين لهذه الفرية من قومه، ويجادلهم في هذا الأمر. ومن يقرأ الكتاب يرى أنه ألف لإقناع من خالف هذا الكفر من الشيعة[4].

ثم إن ماكتبه صاحب فصل الخطاب بعنوان (رد بعض الشبهات عن فصل

---

(١) المرعشي/ المعارف الجلية: ص٢١.

(٢) الخطوط العريضة: ص١١.

(٣) لا يزال هذا الكتاب مخطوطاً (انظر المعارف الجلية: ص٢١).

(٤) انظر: فصل الخطاب: ص٣٦٠ وما بعدها.

الخطاب..» كما يقول محب- رحمه الله- ليس- فيما يبدو- للرد على من قال: إن هذه القضية ينبغي أن تكون سرية بينهم ذلك أن ما يشير إليه محب صورته الظاهرة كالآتي:

لما ظهر كتاب «فصل الخطاب» قام بالرد عليه شيخهم محمود ابن أبي القاسم الشهير بالمعرب الطهراني بكتاب سماه «كشف الارتياب في عدم تحريف الكتاب» وقد نقل لنا صاحب الذريعة أول رد لصاحب كشف الارتياب، وهو يفيد إنكار التحريف لا الدعوة إلى التستر عليها. قال صاحب الذريعة: «وأول شبهات»(١) «كشف الارتياب» هو أنه إذا ثبت تحريف القرآن فلليهود أن يقولوا إذاً لا فرق بين كتابنا وكتابكم في عدم الاعتبار(٢).

فكتب الطبرسي رداً عليه- وهو ما يشير إليه محب فيما يبدو- في كتاب سماه «الرد على كشف الارتياب»(٣). قال صاحب الذريعة: «وكان يوصي كل من عنده فصل الخطاب أن يضم إليه هذه الرسالة التي هي في دفع الشبهات التي أوردها الشيخ محمود عليه وهي فارسية لم تطبع بعد».

وكان جواب الطبرسي في رده على دليل صاحب كشف الارتياب محاولة منه للتراجع-وبرهاناً على التناقص، حيث قال: «هذه مغالطة لفظية حيث إن المراد بالتحريف... غير ما حملت عليه ظاهراً للفظ، أعني التغيير والتبديل والزيادة والتنقيص وغيرها المحقق والثابت جميعها في كتب اليهود وغيرهم، بل المراد من التحريف خصوص التنقيص فقط في غير آيات الأحكام جزماً، وأما الزيادة

---

(١) لاحظ أنه يسميها شبهات، لأن صاحب الذريعة على مذهب صاحب فصل الخطاب في هذا الكفر، فهو يسمي أدلة كشف الارتياب شبهات إمعاناً في هذا الكفر، كيف وصاحب فصل الخطاب هو شيخ لصاحب الذريعة وقد أعظم الثناء عليه وغلا في مديحه في ترجمته التي كتبها عنه.

(٢) انظر: أغا بزرك الطهراني/ الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٨/ ٩ حرف الكاف، وج ١٠/ ٢١١ حرف الزاء.

(٣) انظر: المصدر السابق: ١٠/ ٢١١.

فالإجماع المحقق الثابت من جميع فرق المسلمين والاتفاق العام من كل منتحل للإسلام على عدم زيادة كلام واحد في القرآن المجموع فيما بين هاتين الدفتين ولو بمقدار أقصر آية يصدق عليه كلام فصيح، بل الإجماع والاتفاق من جميع أهل القبلة على عدم زيادة كلمة واحدة في جميع القرآن، بحيث لا نعرف مكانها فأين التنقيص الإجمالي المراد لنا عما حملت ظاهر اللفظ وهل هذا إلا مغالطة لفظية»[1]؟

هذا جزء مما دار في الرسالتين، نقله لنا صاحب الذريعة وهو يكشف أن الحوار كان في مسألة وقوع التحريف من عدمه، لا في وجوب التستر على هذه الفرية وهو لا ينفي أن يوجد اتجاهاً عند الشيعة يرى ضرورة التستر صيانة لحرمة المذهب..

ولكنه ينفي تعميم الحكم بهذا على الجميع.

هذا وفي كلام صاحب الذريعة الذي لخصه، من الرسالة الفارسية لصاحب فصل الخطاب ونقلناه مع صياغته التي يبدو عليها أثر العجمة تخليط وتناقض وتقية وضع دليلها في أثناء كلامه كما هي عادة هؤلاء الروافض في الغالب[2].

وهذا الكتاب رتبه مؤلفه- عليه من الله مايستحق- على ثلاث مقدمات وبابين.

---

(١) الذريعة: ١٠/ ٢٢١.

(٢) لاحظ مثلاً أنه نفى الزيادة مطلقاً ثم عاد بعد ذلك وقال: «بل الإجماع والاتفاق على عدم زيادة كلمة واحدة في جميع القرآن بحيث لا نعرف مكانها» انظر إلى قوله: «لا نعرف مكانها» فهو يشير بهذه الجملة من طرف خفي إلى ما يذهب إليه صاحب فصل الخطاب ويوافقه هو على هذا المذهب من افترائهم بالقول بالزيادة في كلام الله.
(قال صاحب فصل الخطاب وهو يذكر صور التغير في القرآن الذي أوحاه إليه شيطانه ودفعه إليه حقده على الإسلام وأهله» السابعة زيادة الكلمة كزيادة عن في قوله تعالى: ﴿**يسئلونك عن الأنفال**﴾ (فصل الخطاب: ص٢٥). كما أن قوله بالنقيصة لا يخرجه عن تكذيب قول الله تعال: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾.

ففي المقدمة الأولى نقل مجموعة من أخبارهم التي تتحدث عن جمع القرآن– حسب تصور هؤلاء الزنادقة– كرواية ثقة دينهم التي تقول: «ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله، كما أنزل إلا كذاب وما جمعه وحفظه كما أنزله الله إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده».

وهذا مبني على مذهب الشيعة في القول بعصمة رجل واحد وهو علي، وضلال الأمة بأجمعها، وهو من آثار البيئة الفارسية التي تحيط ملوكها بهالة من التقديس.

وما أسخف عقلاً يرد ما أجمع عليه الصحابة كلهم، ويدعي أن لا ثقة إلا بنقل واحد منهم، مع أن هذه الدعوى لا وجود لها إلا في خيالات هؤلاء الزنادقة، فلم يعرف علي والأمة إلا هذا القرآن.

ثم يواصل نقله عن «قرآن عليّ» الذي لم ينُقص منه حرف كما يزعمون.. فينقل مجموعة من رواياتهم ينتهيالقاريء لها إلى أن العقل الشيعي.. من أسرع العقول إلى تصديق الخرافة، فهو يؤمن بكتاب لاوجود له إلا في أساطيرهم ويكفر بقرآن أجمعت عليه الأمة.. بما فيهم الأئمة.

تتحدث هذه الأساطير عن جمع عليّ للقرآن وعرضه على الصحابة ورد الصحابة له..

فيورد من هذه الروايات خبر الشيعي الذي التقى بمنتظرهم والذي لم يولد أصلاً– وفيه يقول له المنتظر: «لما انتقل سيد البشر محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله من دار الفناء وفعلا صنما[1] قريش ما فعلا من نصب الخلافة جمع أمير المؤمنين رضي الله عنه القرآن كله ووضعه في إزار وأتى به إليهم وهم في المسجد، فقال لهم: هذا كتاب الله سبحانه أمرني رسول الله ﷺ أن أعرضه عليكم لقيام

(١) يعنون بهما صديق هذه الأمة وفاروقها، ومن أقاما دولة الإسلام بعد رسول الله.

الحجة عليكم يوم العرض بين يدي الله تعالى، فقال له فرعون هذه الأمة ونمرودها:[1] لسنا محتاجين إلى قرآنك، فقال له: أخبرني حبيبي محمد صلى الله عليه وآله بقولك هذا وإنما أردت بذلك إلقاء الحجة عليكم فرجع أمير المؤمنين إلى منزله... فنادى ابن أبي قحافة بالمسلمين وقال لهم: كل من عنده قرآن من آية أو سورة فليأت بها فجاءه أبو عبيدة بن الجراح، وعثمان، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، وحسان بن ثابت، وجماعات المسلمين وجمعوا هذا القرآن وأسقطوا ما كان فيه من المثالب التي صدرت عنهم بعد وفاة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله، فلذا ترى الآيات غير مرتبطة، والقرآن الذي جمعه أمير المؤمنين بخطه محفوظ عند صاحب الأمر عجل الله فرجه وفيه كل شيء حتى أرش الخدش. وأما هذا القرآن فلا شك ولا شبهة في صحته، وأنه من كلام الله سبحانه، هكذا صدر عن صاحب الأمر[2].

وهذا النص نقلناه رغم طوله، لأن معظم حكاياتهم تدور على ماجاء فيه.. فالمسألة أصلاً نابعة من حقد هذه «الفئة» على صحابة رسول الله ﷺ، وبغضها للدين الذي يحملونه.

فأنت ترى أن الحديث عن مثالب الصحابة وأن من جمع القرآن- بزعمهم- قد أسقطها فأباح هؤلاء بالسر المكنون وكشفوا المستور، وما تخفي قلوبهم أعظم.

ثم إذا رفض الصحابة القرآن كما يزعمون فلم يحجب عن الأجيال والقرون التي بعدهم؟ وإذا قامت الحجة على الصحابة فإنها لم تقم على من بعدهم.. وكيف لم يُقم عليٌّ الحجة وهو في قوة سلطانه إبان خلافته؟

---

(١) يعني الفاروق عمر رضي الله عنه وأرضاه، والذي فتح بلاد فارس، ونشر الإسلام فيها، فكان جزاؤه عند هؤلاء الحاقدين السب والتكفير.

(٢) فصل الخطاب: ص ٩- ١٠.

إن أساطيرهم تنقض نفسها بنفسها، وإذا امتنع الصحابة عن قبوله- كما يزعمون- أليس في الأمة من يقبله عبر مراحل القرون كلها، وفيهم من صحب الأئمة، والتقى بالمنتظر.. وقامت للشيعة دول وسلطان فلماذا يحجب عنهم ويظل مع الغائب في سردابه؟ ألا يؤكد هذا لكل عاقل خرافة هذه الدعوى بغض النظر عن جميع الأدلة الأخرى، بل إن صاحب فصل الخطاب ينقل في هذه المقدمة أخباراً تقول إن علياً امتنع عن تسليم القرآن الذي جمعه للصحابة حينما طلبوا منه ذلك، واحتج بأنه لا يمسه إلا المطهرون، وأن المطهرين هم الأئمة الاثنى عشر[1].

وهذه قاصمة الظهر.. فعليٌّ- كما يفترون- هو الذي رفض إبلاغ القرآن، وادعى أنه خاص به وبولده.. وهذا لا يقول به أحد من المسلمين فضلاً عن أمير المؤمنين، فهو كلام المقصود به الإساءة إلى أهل البيت والطعن فيهم، ولذلك ذهبت بعض فرق الشيعة كالكاملية إلى تكفير أمير المؤمنين عليّ.

وهذه الآثار التي جمعتها كتب الاثنى عشرية تؤدي إلى هذا المذهب، فهؤلاء يشايعون الشيطان ولا يشايعون أمير المؤمنين، ومن ينزه أمير المؤمنين من هذه الأباطيل وأمثالها هم شيعته وأنصاره على الحقيقة.

أما المقدمة الثانية عنده فتتضمن صور التحريف التي يزعم وقوعها في كتاب الله سبحانه أو امتناعها، فعرض مجموعة من الصور التي أوحاها له شيطانه: في السورة، والآية، والكلمة، والحرف.

- وقرر «أن زيادة السورة وتبديلها بأخرى أمر ممتنع[2]»، لأن الله يقول: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾[3] فهو يقول بأن القرآن الذي بين أيدي المسلمين لا زيادة فيه أصلاً، لأن البشر عاجزون عن

(١) فصل الخطاب: ص٧.

(٢) فصل الخطاب: ص٢٤.

(٣) البقرة، آية: ٢٣.

الإتيان بسورة من مثله.. ولكنه ينقض هذا حينما يزعم أن «نقصان السورة جائز كسورة الولاية»[1].

فهو بهذا يزعم أن في كتاب الله نقصاً، ويمثل لذلك بسورة الولاية ولاشك أن هذه الدعوى تتضمن زيادة سورة على كتاب الله، وهو قد قرر امتناعها.. ثم إن هذه السورة المفتراة يشهد نصها على كذبها.. وقد كشف ذلك بعض شيوخ الشيعة أنفسهم[2]. وهي عبارة عن نص ملفق، وتركيب متهافت، ومعنى ساقط يتضح من خلاله أن واضعه أعجمي جاهل- كما سيأتي-.

- ويقول إن زيادة آية على القرآن، أو تبديل آية بأخرى هو أيضاً منتفٍ بالإجماع. ثم يناقض ذلك بزعمه أن نقصان الآية غير ممتنع[3].

- أما زيادة كلمة في القرآن فيرى على ضوء أساطيرهم أنها ممكنة، ويمثل لذلك بقوله: كزيادة «عن» في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾[4] فهو يفترى أن في القرآن زيادة كلمة «عن»، وغرض الرافضة في هذا الزعم أن الأنفال كانت خاصة لرسول الله ﷺ، ثم هي للأئمة الاثنى عشر المعصومين من بعده، والصحابة إنما كانوا يسألون الرسول أن يعطيهم منها على سبيل الصدقة ولم يكن سؤالهم عن حكمها، وهذا لا يتأتى للرافضة إلا بحذف كلمة «عن».

- ثم يقول «نقصانها- أي الكلمة- وهو كثير كـ «في عليّ» في مواضع، أي أن اسم علي ورد بزعمهم في القرآن، وحذفه الصحابة، وهذه دعوى لإسكات أتباعهم الذين داهمهم الشك في مذهبهم الذي لا شاهد له من كتاب الله، وهذا أحد الأسباب القريبة التي دفعت الرافضة للقول بهذه الفرية.. وأما الأسباب

---

(١) فصل الخطاب: ص٢٤.

(٢) وهو شيخهم: محمد جواد البلاغي في تفسيره آلاء الرحمن ص٢٤- ٢٥.

(٣) فصل الخطاب: ص٢٤.

(٤) الأنفال، آية: ١.

البعيدة، وجذور هذه المقالة فهي هدم التشيع أصلاً وإبعاد الشيعة عن الإسلام كلياً.

ثم بعد ذلك يذكر من الصور للتغير المزعوم في كتاب الله تبديل الكلمات، ويقرر على هدي من خرافاتهم وقوعه فيقول: «كتبديل آل محمد بعد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ﴾[1] بآل عمران. وواضح غرض الشيعة من ذلك فهي تبحث بأي وسيلة عما يثبت ذكر أئمتهم في كتاب الله، إذ كيف يذكر آل عمران ولا يذكر أئمتهم..؟

– ثم يتحدث عن الحرف فيرى بمقتضى أساطيرهم أن زيادته ونقصانه أمر ممكن وواقع فيقول: «نقصان الحرف كنقصان «همزة» من قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾[2]، ويا في قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا﴾[3].

والهدف من خلال هذا الافتراء مكشوف، فأمة محمد في قاموس هؤلاء القوم الذين أكل الحقد قلوبهم عليها، لأنها فتحت ديارهم وأسقطت عروشهم، ونشرت الإسلام بينهم، هذه الأمة في اعتقادهم ملعونة ضالة ظالمة.. ويؤلمهم أن يثني الله سبحانه عليها، فحاولوا أن يجعلوا الثناء خاصاً بالاثنى عشر الذين لم يولد آخرهم أصلاً.. فقالوا إنها ليست الأمة، بل الأئمة.

وكذلك أرادوا من افترائهم بزيادة الياء في قوله «تراباً» أرادوا ترابياً والهدف النسبة إلى عليٍّ الذي كان يلقب بأبي تراب، وأن الكافر يقول ياليتني كنت ترابياً أي: من شيعة علي، وما أدرى لِمَ لا يتمنى أن يكون من شيعة محمد، وهل عليٌّ أفضل من محمد؟..

إلى آخر هذيانه.. الذي عاد على الشيعة بأسوأ العواقب.. وأورثها العار

---

(١) آل عمران، آية: ٣٣.

(٢) آل عمران، آية: ١١٠.

(٣) النبأ، آية: ٤٠.

إلى الأبد.

المقدمة الثالثة: وعقدها لذكر أقوال شيوخ طائفته في تغيير القرآن وعدمه فقال: «اعلم أن لهم في ذلك أقوالاً مشهورها اثنان، **الأول**: وقوع التغيير والنقصان فيه» ثم ذكر من قال به من شيوخهم كالقمي في تفسيره، والكليني في الكافي وهما كما قال ممن غلا وأكثرا من الرواية في هذا المذهب، ومثل المجلسي في مرآة العقول، والصفار في بصائر الدرجات، والنعماني في الغيبة، والعياشي وفرات الكوفي في تفسيرهما، ومفيدهم في المسائل السروية، ومحدثهم البحراني في الدرر النجفية..

وأخذ على هذا المنوال يعدد من مشاهير علماء مذهبه ممن قال بهذه الأسطورة مع تفخيمهم بالألقاب، أو نعت بعضهم بأنه «ممن لم يعثر له على زلة» (مع أنه يكفيه مقالته هذه إغراقاً في الضلال وزلةً إلى الكفر).. فذكر أسماء شيوخهم وكتبهم في هذا الكفر واستشهد ببعض كلماتهم التي كشفت حقيقة التشيع في عصوره المتأخرة كنقله لقول شيخهم أبي الحسن الشريف صاحب مرآة الأنوار، والذي ذكر فيه أن هذه المقالة من ضروريات مذهب التشيع[(١)].

ثم قال: «**الثاني**: عدم وقوع التغيير والنقصان فيه، وأن جميع مانزل على رسول الله صلى الله عليه وآله هو الموجود بأيدي الناس فيما بين الدفتين، وإليه ذهب الصدوق في عقائده، والسيد المرتضى، وشيخ الطائفة في التبيان ولم يعرف من القدماء موافق لهم إلا ما حكاه المفيد عن جماعة من أهل الإمامة والظاهر أنه أراد منها الصدوق وأتباعه»[(٢)].

وأنت تلاحظ- كما أسلفنا- أنه يريد أن يجعل هذه المقالة هي الأصل في التشيع.. وإلا فإن قدماء شيوخ المذهب كانوا بعيدين عن هذا الكفر.. وقد مضى

---

(١) انظر: فصل الخطاب: ص٣٢.

(٢) المصدر السابق: ص٣٣.

الحديث عن الأصل في هذا الافتراء وبدايته.

ثم ذكر بعض كلمات المنكرين وناقش إنكارهم لبعض ماجاء في كتبهم من القول بهذه الفرية ليصل إلى أن الإنكار ليس على حقيقته، بل هو من باب الخداع لأهل السنة[1].

وفي الباب الأول: عرض مايسميه بـ «الأدلة التي استدلوا بها، ويمكن الاستدلال بها على وقوع التغيير والنقصان في القرآن.

فذكر اثنتي عشرة شبهة بعدد أئمته..

□ **الشبهة الأولى:**

قال الملحد: «الدليل الأول أن اليهود والنصارى غيروا وحرفوا كتاب نبيهم بعده، فهذه الأمة أيضاً لابد وأن يغيروا القرآن بعد نبينا صلى الله عليه وآله، لأن كل ما وقع في بني إسرائيل لابد وأن يقع في هذه الأمة على ما أخبر به الصادق المصدق صلوات الله عليه[2].

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

* **الوجه الأول:**

سلمنا أن كل ماوقع في بني إسرائيل سيقع في أمة محمد ﷺ، لكننا نقول يخرج من هذا العموم مادل الدليل على خروجه، وتحريف القرآن مستثنى من هذا العموم بنص القرآن ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾[3]. وهل هناك أقوى من أن يخص عموم حديث بنص من القرآن.. فأين عقول هؤلاء القوم؟ ولهذا قال الباقلاني: «أول جهلكم أنكم قطعتم بخبر واحد على أن القرآن غُيّر وبُدّل

---

(١) السابق ص٣٣ وما بعدها.

(٢) فصل الخطاب: ص٣٦.

(٣) الحجر، آية: ٩.

مع ردكم لما هو أقوى منه»[1].

ثم إن الله سبحانه قد استحفظ أهل الكتاب التوراة واستودعهم إياها فخانوا الأمانة، ولم يحفظوها، بل ضيعوها عمداً.

والقرآن الكريم لم يكل الله حفظه إلى أحد حتى يمكنه تضييعه، بل تولى حفظه جل وعلا بنفسه الكريمة المقدسة كما أوضحه بقوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾، وقوله: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾[2] إلى غير ذلك من الايات[3].

وذلك لأن القرآن العظيم هو آخر الكتب، فلا كتاب بعده، والرسول ﷺ هو آخر الرسل فلا نبي بعده، وبموته انقطع الوحي.. فمن رحمة الله بعباده أن حفظ كتابه ليبقى هداية للأمة ونوراً إلى يوم القيامة.

*** الوجه الثاني:**

أن زعمه أن كل ما وقع في بني إسرائيل لابد أن يقع في هذه الأمة هذه المقدمة غير مسلمة له على إطلاقها، فالنتيجة التي اعتمدها بناءاً على هذه المقدمة، نتيجة كاذبة لأنها مبنية على مقدمة ليست مسلمة له على إطلاقها بدليل أن بني إسرائيل قتلوا أنبياءهم ولم يتحقق ذلك في هذه الأمة، وإن حاول فئة من المنافقين ذلك وبنو إسرائيل عبدوا العجل ولم يحصل من الأمة نظيره فتلك المقدمة ليست على إطلاقها وتحريف القرآن أولى مما ذكرنا لاستثنائه من هذا العموم بالنص كما بينا، وإن حاول فئات من المنافقين الذين تستروا بالتشيع ذلك.

كذلك أمتنا تختلف عن بني إسرائيل، حيث لاتزال طائفة ظاهرة على الحق

(١) نكت الانتصار: ص١٠٤.

(٢) فصلت، آية: ٤٢.

(٣) انظر: الشنقيطي/ أضواء البيان: ٢/ ١٠٠ - ١٠١.

لا يضرهم من خالفهم، ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة، ولهذا لا يسلط الله عليهم عدواً من غيرهم فيجتاحهم، كما ثبت هذا وهذا في الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ، حيث أخبر أنه لاتزال طائفة من أمته ظاهرة على الحق لا يضرهم من خالفهم إلى يوم القيامة(١)، وأخبر أنه سأل ربه أن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فأعطاه ذلك، وسأله أن لا يهلكم بسنة عامة فأعطاه ذلك وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم شديداً فمنعه ذلك(٢).

ومن قبلنا كان الخُلْف فيهم حتى لا تقوم بالحق منهم طائفة ظاهرة منصورة ولهذا كان العدو يسلط عليهم فيجتاحهم كما سلط على بني إسرائيل وخرب بيت المقدس مرتين ولم يبق لهم ملك»(٣).

*** الوجه الثالث:**

لو سلمنا جدلاً أن القرآن لم يخرج من ذلك العموم بالنص المذكور، فإن التحريف هو ماتقوم به الشيعة من تحريف للمعنى، ومحاولة لتحريف اللفظ، وماقدمناه عنهم هو الدليل، لكنهم لم يحققوا أهدافهم، لأن الله هو الذي تكفل بحفظه بنص الآية السابقة(٤).

---

(١) تقدم تخريجه ص (٤١٢).

(٢) رواه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض: ٣/ ٢٢١٦ (ح٢٨٩٠)، والترمذي، كتاب الفتن، باب ماجاء في سؤال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً في أمته: ٤/ ٤٧١- ٤٧٢، (ح٢١٧٥، ٢١٧٦)، وابن ماجه في كتاب الفتن، باب ما يكون من الفتن: ٢/ ٣٠٣ (ح٣٩٥١)، وأحمد: ١/ ١٧٥، ١٨١، ج٣/ ١٤٦، ١٥٦، ج٥/ ١٠٨، ٢٤٠، ٢٤٣، ج٦/ ٣٩٦.

(٣) منهاج السنة: ٣/٢٤٢.

(٤) في هذا الموضع أملى عليّ د. محمد رشاد سالم- رحمه الله- فقال: «وجه الشبه بين فعل الأمتين أن من أمة محمد من حاول تحريف القرآن بالفعل مثل الشيعة الرافضة، أو تأويله تأويلاً باطلاً متعسفاً كالجهمية.. .لكن النتيجة مختلفة فقد تم التحريف بالفعل في أمة بني إسرائيل الذين كتموا التوراة وأخفوها، وأظهروا التوراة المحرفة، وكذلك فعل النصاري في إنجليهم، أما أمة محمد فقد تكفل الله سبحانه بحفظ كتابهم القرآن».

*** الشبهة الثانية:**

قال الملحد: «الدليل الثاني أن كيفية جمع القرآن وتأليفه مستلزمة عادة لوقوع التغيير والتحريف فيه، وقد أشار إلى ذلك العلامة المجلسي في مرآة العقول، حيث قال: والعقل يحكم بأنه إذا كان القرآن متفرقاً منتشراً عند الناس وتصدى غير المعصوم لجمعه يمتنع أن يكون جمعه كاملاً موافقاً للواقع»[1].

**والجواب**: إن هذه الشبهة مبنية على العقلية الإمامية التي تحتم على جميع الأمة إذا أجمعت الخطأ، وتجعل رأي واحد منها (ليس بنبي) هو الصواب، كما يلحظ ذلك في قوله : «وتصدى غير المعصوم لجمعه». وهو رأي منقوض وباطل كما أسلفنا في الحديث عن العصمة وما بني على باطل فهو باطل..

وصياغته لهذه الشبهة تدل على أن كثيراً من شيوخ الإمامية قوم بُهْتٌ يكذبون بالحقائق الواضحات ويصدقون بالأكاذيب والخرافات. فجمع القرآن جاء على أدق الطرق وأوثقها ضبطاً وإتقاناً، فكتبة الوحي يكتبون، والحفظة يحفظون، والأمة بأكملها تردد آيات القرآن في صلواتها وحلقاتها، كلما نزل شيء من القرآن هبوا لحفظه وكتابته وتعلمه والعمل به، فالممتنع هو أن يزاد في القرآن حرف أو ينقص منه حرف آخر، ولذا أجمعت الأمة على ذلك والإجماع معصوم.

فلنحكم عقولنا ماجاءت هذه الدعوى إلا من طائفة الاثنى عشرية من بين فرق الشيعة كلها، وهي تتحدث عن قرآن جمعه عليّ هو الكامل في نظرها وترفض ما أجمع عليه المسلمون.. فأيهما نصدق أبالقرآن أم بكتاب غائب لم ير ولم يعرف، معلق خروجه على منتظر موهوم.. تولى جمعه- باعترافهم- فرد واحد..

أخرج لنا الشيعة منه آيات يستحيل أن تكون من كلام رب العزة جل علاه لسقوطها عن أداء الإنسان العادي، فكيف بكلام رب العالمين المعجز؟

---

(١) فصل الخطاب: ص٩٧.

ورأينا من تنسب الشيعة إليه هذا الكتاب المزعوم يتعبد ويقرأ بالقرآن الذي بأيدي المسلمين، والشيعة تفتري عليه بأن ذلك منه تقية. **فهل تجوز التقية في مثل هذا الذي يترتب عليه ضياع الدين وضلال الأجيال.. إنها مقالة تنطق الشواهد بكذبها، وهي من تقدير الله سبحانه لينكشف أمر هذه الطائفة للمسلمين جميعاً، بعد ما عاشت بينهم بالتقية قروناً متطاولة.**

ثم إن من المعلوم أن جمع الأمة للقرآن في زمن الصديق وأمير المؤمنين عثمان قد تم بإجماع الصحابة، وكان أمير المؤمنين عليٌّ على رأس الكتبة وأغلب القراءات المتداولة ترجع بالسند المتواتر إليه باعتراف الشيعة نفسها كما سلف نقل ذلك عنهم[1]، وليس في الطرق إلى عليّ مايخالف قرآن الأمة، وقد أثنى أمير المؤمنين على الصديق، وعلى ذي النورين فيما قاما به من أمر المصحف[2] فهل تنكر ضوء الشمس ليس دونها سحاب وتصدق أساطير نقلها شرذمة من أعداء الأمة والدين.. ومن أضل ممن يدعو أتباعه للإعراض عن كتاب الله وانتظار كتاب موهوم مفترى عند إمام مخترع أو هارب في سردابه منذ أكثر من ألف عام.. وكيف تقوم الحجة على العباد بمثل هذا الكتاب الموهوم.. والشيعة لاعلم لها بهذا المصحف ولاصلة لها به إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون.

□ **الشبهة الثالثة:**

قال الملحد: «إن أكثر العامة وجماعة من الخاصة ذكروا في أقسام الآيات المنسوخة مانسخت تلاوتها دون حكمها، وما نسخت تلاوتها وحكمها معاً وذكروا للقسمين أمثلة ورووا أخباراً كثيرة ظاهرة بل صريحة في وجود بعض الآيات والكلمات التي ليس لها في القرآن المتداول أثر ولاعين وأنه كان منه في عصر النبي صلى الله عليه وآله يتلونه الأصحاب وحملوها على أحد القسمين من

---

(١) انظر: ص٢٦٦- ٢٦٧ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: ص٢٣٦- ٢٦٥ من هذه الرسالة.

غير أن تكون فيها دلالة وإشارة على ذلك، وحيث إن نسخ التلاوة غير واقع عندنا فهذه الآيات والكلمات لابد وأن تكون مما سقط أو سقطوها من الكتاب جهلا أو عمداً، لا بإذن من الله ورسوله وهو المطلوب»[١]. هذه الشبهة تتكرر على ألسنة المعاصرين من الشيعة كثيراً، ويحاولون أن ينفذوا من خلالها إلى فكر القاريء للتأثير عليه بإيهامه أن الآيات المنسوخة تلاوة الواردة من طريق السنة هي كأخبار التحريف عند الشيعة، فلا تكاد تقرأ كتاباً من كتب هذه الطائفة، ويأتي الحديث عن هذه الفرية إلا وتجدهم يبررون ماشاع من أساطير في كتبهم بالأخبار المنسوخة عند أهل السنة[٢].

ولاشك بأن حجتهم داحضة ذلك أن النسخ من الله سبحانه، قال تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[٣]. أما التحريف فمن فعل البشر، وشتان بين هذا وذاك، ولذلك وجد من شيوخ الشيعة الكثير ممن يذهب إلى هذا المذهب الباطل بمقتضى دلالة أساطيرهم، ولم يوجد أحد من علماء السنة يقول بهذه الفرية، فالنسخ شيء آخر غيرها..

بل إن هذه الأسطورة لامكان لها أصلا عند المسلمين، ولذلك نجد الحديث عن الانحراف فيما يتصل بالقرآن عند أهل السنة في مسألة خلق القرآن وماشابه ذلك من الأقوال الباطلة التي وجدت في محيط السنة العام، أما تلك القضية فغير واردة أصلاً عندهم فكيف يجعل النسخ كالقول بالتحريف؟ إن ذلك إلا ضلال مبين وكيد متعمد.. لأن غاية ماتدل عليه تلك الآثار أن ذلك كان قرآناً ثم رفع في حياة الرسول والوحي ينزل، ولهذا وضعت في باب النسخ من مباحث علوم

---

(١) فصل الخطاب: ص١٠٦.

(٢) مثل عبد الحسين الموسوي في أجوبة مسائل جار الله ومحسن الأمين في كتابه الشيعة بين الحقائق والأوهام، وعبد الحسين الرشتي في «كشف الاشتباه» والخنيزي في «الدعوة إلى وحدة أهل السنة والإمامية وغيرهم».

(٣) البقرة: آية: ١٠٦.

القرآن عند أهل السنة، ولم يكن يخطر ببال أحد منهم أن ذلك يدل على تحريف المنزل، بخلاف أخبار هذه الأسطورة عند الاثنى عشريه التي تنسب التحريف إلى صحابة رسول الله الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه لأنها تصدق خبر شرذمة من الأفاكين وتكذب بالضرورات والأخبار المتواترات وشهادة الله ورسوله لهم.

والصحابة عند أهل السنة هم أتقى وأخشى لله من أن يفعلوا شيئاً من ذلك، ولو فرضنا جدلاً أنهم حاولوا فعل هذا لم يمكنهم الله سبحانه وتعالى وإلا لزم الخلف في قوله وهو محال. بل يستحيل أن يقع منهم شيء من ذلك ولو على سبيل السهو، لأن الله هو الذي وعد بحفظه.

ونسخ التلاوة يقر به الروافض أنفسهم، وإن أنكره هذا النوري الطبرسي لتأييد مذهبه الباطل ونسب الإنكار للشيعة كلها، فإن صدق في هذه النسبة فهو ينصرف إلى بعض المعاصرين من طائفته، وهذا يعني أنهم أكثر غلواً من السابقين في ذلك، فقد قرر شيخهم الطبرسي (ت٥٤٨هـ) في هذه المسألة ثبوت نسخ التلاوة، حيث قال في مجمع البيان: «ومنها ما يرتفع اللفظ ويثبت الحكم كآية الرجم»[1]. والطبرسي قد أنكر التحريف، ويستشهد شيوخ الشيعة بإنكاره على براءة مذهبهم من هذا العار، ولم يقل أحد بأن إثباته لنسخ التلاوة قول بالتحريف.

ومن قبله شيخهم الطوسي (ت٤٦٠هـ) في تفسيره التبيان، حيث قال: «لايخلو النسخ في القرآن الكريم من أقسام ثلاثة: أحدها نسخ حكمه دون لفظه..

والثاني مانسخ لفظه دون حكمه كآية الرجم، فإن وجوب الرجم على المحصنة لاخلاف فيه، والآية التي كانت متضمنة له منسوخة بلا خلاف وهي قوله: «والشيخ والشيخة إذا زنيا»[2].

وقال في موضع آخر: «وقد أنكر قوم جواز نسخ القرآن، وفيما ذكرناه

---

(١) مجمع البيان: ١/ ١٨٠.

(٢) التبيان: ١/ ١٣.

دليل على بطلان قولهم، وجاءت أخبار متضافرة بأنه كانت أشياء في القرآن نسخت تلاوتها»[1].

ومن قبلهما شيخ الشيعة «المرتضى» (ت٤٣٦هـ) وهو ممن ينكرون هذه الفرية وهو الذي استثناه ابن حزم من جمهور الإمامية القائلين بهذه الأسطورة.

والشيعة المعاصرون يستدلون بإنكاره على براءة مذهب الشيعة من هذا الكفر، وهو يقر بنسخ التلاوة، ففي كتابه الذريعة قال «فصل في جواز نسخ الحكم دون التلاوة، ونسخ التلاوة دونه» ثم تكلم عن ذلك[2].

إذن الإقرار بنسخ التلاوة أمر مشترك بين الفريقين وهو شيء آخر غير التحريف.

ومن المكر والكيد الذي لا يكاد يخلو منه كتاب شيعي معاصر ناقش هذه القضية التظاهر بإنكار الشيعة لهذه الفرية والاستدلال بإنكار المرتضى والطبرسي وغيرهما، ثم يحاولون نسبة هذه الفرية إلى أهل السنة، لأنهم قالوا بنسخ التلاوة.. مع أن الطبرسي والمرتضى يقولان بذلك، ولكن ذلك مكر مقصود لتحقيق هدف لا يجرؤون على إظهاره وهو اعتقادهم هذا الكفر.

□ **الشبهة الرابعة:**

قال الملحد: «الدليل الرابع أنه كان لأمير المؤمنين قرآناً مخصوصاً- كذا- مخالف الموجود في الترتيب، وفيه زيادة ليست من الأحاديث القدسية، ولا من التفسير والتأويل».

**وأقول:** لو كان لأمير المؤمنين مصحف لأخرجه للمسلمين، ولم يسعه كتمانه، وإذا لم يستطع ذلك في خلافة من سبقه- على حد تفكيركم- فإنه يستطيع

(١) المصدر السابق: ١/ ٣٩٤.
(٢) الذريعة إلى أصول الشريعة: ص٤٢٨- ٤٢٩.

إخراجه إبان خلافته.. وكتمان ذلك كفر وضلال.. فمن ألصق ذلك بأمير المؤمنين فهو ليس من شيعته، بل من عدوه لأنه يدعي أنه كتم إظهار الحق وبيانه خوفاً وجبناً، وهو أسد الله وأسد رسوله.. وكتمان أصل الدين وأساسه خروج عن الإسلام.

ولو لم يستطع عليّ إخراجه لأخرجه الحسن إبان خلافته، ولكن الذي يشهد به الجميع حتى الروافض أن علياً لم يقرأ في صلاته، ويحكم في خلافته إلا بهذا القرآن، وكذلك سائر علماء أهل البيت- كما مر[1]- وهذا يبطل كل دعاوى الروافض الذين أقض مضاجعهم وأرق عيونهم وفض جمعهم وشتت أمرهم خلو كتاب الإسلام العظيم مما يثبت شذوذهم فادعوا قرآنا غائباً لما لم يجدوا في كتاب المسلمين ضالتهم، كما ادعوا إماماً غائباً لما مات إمامهم من غير عقب.

وإذا كان لأمير المؤمنين مصحف فهو أمر طبيعي لا يدل على ما يذهب إليه هذا المجوسي، فهو كبعض الصحابة الذين اتخذوا لأنفسهم مصاحف خاصة كتبوها لهم ولكنها لا تصل إلى مستوى المصحف الإمام الذي يكتبه كتبة الوحي بإشراف رسول الهدى ﷺ.

وإذا كان لعليٍّ كما يدعون مصحف يخالف المصحف الإمام فما يخالف المصحف الذي أجمع عليه المسلمون لا اعتداد به، لأن الإجماع معصوم والعبرة بما أجمع عليه أهل الإسلام، مع أن أمير المؤمنين كان على رأس المجمعين والجامعين وثناؤه على أبي بكر وعثمان في ذلك مشهور- كما قدمنا-.

قال الباقلاني: «فإن قالوا: فإنما لم يغير ذلك ولم ينكره لأجل التقية قيل لهم: ومن كان أقوى منه جانباً وهو في بني هاشم مع عظم قدره وشجاعته وامتناع جانبه.

هذا غاية الامتناع والباطل»[2].

(١) ص ٢٦٥ وما بعدها.

(١) نكت الانتصار: ص ١٠٨.

ثم أشار إلى تناقض الروافض، حيث أن مقالتهم هذه في عليٍّ تنقض ما يزعمونه من شجاعته وصدعه بالحق، وعدم سكوته عن باطل.

وذكر بأن واقع أمير المؤمنين في خلافته ينفي مجرد تصور التقية في هذا الباب «فأي تقية بعد أن شهر سيفه وقاتل بصفين ونصب الحرب بينه وبين مخالفيه فيما هو دون تغيير القرآن وتحريفه هذا مما يعلم بطلانه ويقطع على استحالته»[1].

□ **الشبهة الخامسة:**

قال الملحد: الخامس أنه كان لعبد الله بن مسعود مصحف معتبر فيه ما ليس في القرآن الموجود. ثم ذكر نماذج مما جاء في مصحف ابن مسعود- كما تزعم رواياتهم- ومما ذكره «وكفى الله المؤمنين القتال بعلي بن أبي طالب ورفعنا لك ذكرك بعلي صهرك»[2].

**أقول:** لا خلاف أن بعض الصحابة كانت لهم مصاحف خاصة بهم يكتبون فيها ما يسمعون من النبي ﷺ من القرآن.. وهذا لا يطعن في المصحف الإمام، ولا يدل على ما يذهب إليه هؤلاء الطغام، لأن العمدة والأصل هو ما أجمع عليه المسلمون ولا عبرة بما انفرد به أحدهم.

وأنت تلاحظ أنه جعل مصحف ابن مسعود هو المعتبر والهدف واضح، لأنه ورد فيه- كما يزعم- ذكر علي.. ولكن ما استشهد به من نماذج يدل على أن ما ينسبونه لابن مسعود أو لمصحفه هو من افتراءاتهم، فقوله: ﴿وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ﴾ هذه الآية من سورة «الانشراح» وهي مكية بكل آياتها كما هو معلوم، والزيادة التي زادوها وهي قولهم: (وجعلنا علياً صهرك) كشفت كذبهم، ذلك أن صهره الوحيد في مكة هو العاص بن الربيع الأموي فهم وضعوا ولم يحسنوا

---

(١) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٢) فصل الخطاب: ص١٣٦.

الوضع لجهلهم بالتاريخ.. فهل يكتب ابن مسعود ما يخالف الواقع وما سمعه من النبي ﷺ.

وكذلك الشاهد الآخر «وكفى الله المؤمنين القتال بعلي» فهو مخالف لنص القرآن وللواقع، فالله سبحانه أخبر بمن كفى عباده المؤمنين، وذلك في قوله سبحانه: ﴿إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾[(١)].

ولذلك قال السلف في تأويل قوله سبحانه: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾[(٢)] أي: بجنود من الملائكة، والريح التي بعثها عليهم[(٣)].

أما مخالفة الواقع فإن علياً لم يكن كافياً من دون المؤمنين، ولو لم يكن مع رسول الله ﷺ إلا علي لما أقام دينه، وهذا عليٌّ لم يغن عن نفسه ومعه أكثر جيوش الأرض... في حربه مع معاوية[(٤)].

ولذا قال الباقلاني: «فأما ادعاؤهم أن ابن مسعود قرأ» وكفى الله المؤمنين القتال بعليٍّ «وما أشبه ذلك من الأحاديث فإنه إفك وزور ولا يصح..»[(٥)].

وقال ابن حزم: «وأما قولهم[(٦)]: إن مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه خلاف مصحفنا فباطل وكذب وإفك، مصحف عبد الله بن مسعود إنما فيه قراءته بلا شك، وقراءته هي قراءة عاصم المشهورة عند جميع أهل الإسلام، في شرق الأرض وغربها»[(٧)].

---

(١) الأحزاب، آية: ٩.
(٢) الأحزاب، آية: ٢٥.
(٣) تفسير الطبري: ٢١/ ١٤٨، فتح القدير: ٤/ ٢٧٢.
(٤) انظر: منهاج السنة: ٤/ ٥٦.
(٥) نكت الانتصار: ص١٠٧، وانظر: روح المعاني: ٢١/ ١٧٥.
(٦) يعنى النصاري، لأنهم يعترضون على أمة الإسلام بشبه هؤلاء الروافض
(٧) الفصل: ٢/ ٢١٢.

□ **الشبهة السادسة:**

قال الملحد: «الدليل السادس أن الموجود غير مشتمل لتمام ما في مصحف أُبّي المعتبر عندنا».

انظر مبلغ تعنت وتعصب هذا الملحد، فمصحف أُبّي معتبر عندهم دون مصحف الأمة؟

وما الدليل على اعتبار وصحة ما في مصحف أبي دون مصحف الأمة؟! لا دليل لديهم إلا رغبة هؤلاء المجوس في الطعن في كتاب الله وأنى لهم ذلك.. فلا مصحف إلا هذا القرآن وكلماتهم عادت عليهم باسوأ العواقب..

وإذا كان لابن مسعود وأبي بن كعب وعائشة وسالم مولى حذيفة مصاحف كما جاءت به الأخبار في كتب السنة والشيعة.. فهذه المصاحف الخاصة هي عمل فردي من بعض الصحابة ولم يكن هدفهم كتابة مصحف تلتزم به الأمة، لهذا كانت هذه المصاحف الخاصة غير حجة على الأمة، فما عدا مصحف عثمان لا يقطع عليه، وإنما يجري مجرى الآحاد»[1].

وإذا نقل منها ما يخالف المصحف الإمام فهذا طبيعي، لأن الواحد منهم كان يكتب لنفسه، ولذلك قد يكتبون تفسيراً لبعض الآيات في نفس المصحف وهم آمنون من اللبس، لأنهم إنما يكتبون لأنفسهم.

قال ابن الجزرى: «ربما كانوا يدخلون التفسير في القرآت إيضاحاً وبياناً، لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً فهم آمنون من الالتباس وربما كان بعضهم يكتبه معه»[2].

وربما كتبوا مانسخت تلاوته «ولذلك نص كثير من العلماء على أن الحروف

(١) البرهان: ١/٢٢٢.

(٢) ابن الجزري/ النشر: ١/ ٣٢، السيوطي/ الإتقان: ١/ ٧٧.

التي وردت عن أُبي وابن مسعود وغيرهما مما يخالف هذه المصاحف منسوخة... ولا شك أن القرآن نسخ منه وغُيِّر فيه في العرضة الأخيرة»[1].

ذلك أنهم يكتبون لأنفسهم لا للأمة، كما لا ننسى ما يضعه الروافض في هذا الباب، وينسبونه لهذه المصاحف[2]. أما القرآن فقد قام به الحفظة من الصحابة، وجمعوا ما في الصحف التي كتبها كتاب الوحي بإشراف النبى ﷺ على حسب ما استقر في العرضة الأخيرة من جبريل على النبي ﷺ على ما هو عليه الآن من غير زيادة ولا نقصان» ولذلك لم يختلف عليهم اثنان حتى إن علي بن أبي طالب لم ينكر حرفاً ولا غيره»[3].

**□ الشبهة السابعة:**

قال الملحد: «السابع أن عثمان لما جمع القرآن ثانياً أسقط بعض الكلمات والآيات..»[4].

ثم يحاول أن يقيم الدليل على هذه الدعوى بأن «العلم بمطابقة ماجمعه لتمام المنزل.. متوقف على.. عدالة الناسخين أو الكاتبين أو صدقهم أو العرض على المصحف الصحيح التمام..»[5] وهذا في نظره لا يثبت..

فأنت تلاحظ أنه بنى دعواه على عقيدة الرافضة في الصحابة المخالفة للكتاب والسنة وإجماع الأمة وماتواترت به الأحداث والوقائع[6].

---

(١) ابن الجزري/ النشر: ١/ ٣٢.

(٢) ولهذا ذكر أهل العلم أن من أنواع القراءات ما هو موضوع. (انظر: الإتقان: ١/ ٧٧).

(٣) النشر: ١/ ٣٣.

(٤) فصل الخطاب: ص١٥٠.

(٥) المصدر السابق: ص١٥٤.

(٦) انظر: نقض عقيدتهم في الصحابة: ص (٧٥٢) وما بعدها.

كما اعتبر الوهم الذي تدعيه الشيعة من وجود مصحف جمعه عليٌّ وتوارثه الأئمة هو الأصل في تصديق المصحف الإمام.. وكل ذلك غير مسلّم له، كما لا يسلّم له احتجاجه بذلك «الغثيان» من الأقوال والروايات التي نقلها من كتبهم لإثبات هذه المقالة.

ومن المعلوم أن «القرآن كله كتب في عهد النبي ﷺ، فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوباً، ولذلك توقف عن كتابة الآية من آخر سورة براءة حتى وجدها مكتوبة، مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه»[1]. لأنهم كانوا يعتمدون في جمع القرآن على الحفظ والكتابة معاً، ولم يعتمدوا على الحفظ وحده، حيث إن «قصدهم أن ينقلوا من عين المكتوب بين يدي النبي ﷺ.. لا من مجرد حفظهم»[2].

وقد أعلم الله تعالى في القرآن بأنه مجموع في الصحف في قوله: ﴿يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾[3]... الآية، فكان القرآن مكتوباً في الصحف لكن كانت مفرقة فجمعها أبو بكر في مكان واحد، ثم كانت بعده محفوظة إلى أن أمر عثمان بالنسخ منها عدة مصاحف وأرسل بها إلى الأمصار[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية يلخص عملية جمع القرآن: «لما كان العام الذي قبض فيه النبي ﷺ عارضه جبريل بالقرآن مرتين، والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بكتابتها في المصاحف، وكتبها أبو بكر وعمر في خلافة أبي بكر في صحف أمر زيد بن ثابت بكتابتها، ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحف، وإرسالها

---

(١) فتح الباري: ٩/١٢- ١٣.

(٢) أبو شامة/ المرشد الوجيز: ص٥٧، وانظر: الإتقان للسيوطي: ص٥٨.

(٣) البينة، آية: ٢.

(٤) فتح الباري: ٩/١٣.

إلى الأمصار، وجمع الناس عليها باتفاق من الصحابة عليّ وغيره»[1].

فالذى يُخَطِّىء أبا بكراً وعثمان قد خطأ علياً وجميع الصحابة، لأن الحقيقة التي يتفق عليها المسلمون أن أمير المؤمنين عثمان جمع القرآن بموافقة الصحابة جميعا[2].

ولو حدث هذا الذي تقوله الشيعة لما جاز لأحد السكوت على تغيير أصل الإسلام وأساسه، ولضل الجميع بسبب ذلك بما فيهم علي رضي الله عنه، والبراهين المتفق عليها والتي لايختلف فيها اثنان أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يسكتوا على ما هو أقل من ذلك.

لقد قاتلوا من منع الزكاة، وقاتل علي- رضي الله عنه- معاوية على أقل من هذا الأمر العظيم والشأن الخطير، ولو حصل هذا الذي تقوله الرافضة لتناقله أعداء الإسلام الذين يتربصون بأمة الإسلام الدوائر، ولم تنفرد بنقله طائفة الروافض.

وهذه الطائفة التي نقلت هذا الكفر قد نقلت مايثبت خلافه، روى ابن طاووس وهو من كبار شيوخ الشيعة أن «عثمان جمع المصحف برأي مولانا علي بن أبي طالب»[3]. وهذا ينقض ما افتراه الشيعة عبر القرون، لأنه يتفق مع إجماع الأمة، وهو اعتراف منهم وإقرار.. واعتراف المخالف أشد وقعاً في النفس من اعتراف الموافق.

ولم يملك صاحب فصل الخطاب- وهو الحريص على إثبات هذه الفرية- حيال هذا النص إلا أن يقول «إنه من الغرابة بمكان»[4]. وليس بغريب إلا عند

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٣/ ٣٩٥.

(٢) انظر: المرشد الوجيز لأبي شامة ص٥٣.

(٣) تاريخ القرآن للزنجاني ص٦٧.

(٤) فصل الخطاب: ص١٥٣.

هذا الملحد ومن يشايعه..

وقد أخرج ابن أبي داود بسند صحيح،- كما قال ابن حجر- عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه قال: «لا تقولوا في عثمان إلا خيراً فوالله مافعل ما فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا»[1].

وبعد هذا كله فإن «النموذج» الذي يخرجه لنا هؤلاء «الكذبة» ويزعمون أن عثمان أسقطه، هو أكبر شاهد على حقيقة قولهم..

فقد جاء صاحب فصل الخطاب بأربع روايات عن أربعة من كتبهم تقول إن علي بن موسى الرضا قال: «لا والله لا يرى في النار منكم اثنان أبداً لا والله ولا واحداً. قال: قلت أصلحك الله أين هذا من كتاب الله تعالى؟ قال: هو في الرحمن وهو قوله تبارك وتعالى لا يسئل عن ذنبه منكم إنس ولا جان، قال: قلت ليس فيها منكم؟ قال: بلى، والله إنه لمثبت فيها وإن أول من غير ذلك لابن أروى»[2].

والروايات الثلاث الأخر لا تخرج عن هذا المعنى، ويعنون بابن أروى عثمان..

فهذا «المثال» الذي تقدمه كتب الروافض كشاهد لما أسقطه عثمان يكشف الحقيقة المخبأة.. فوقت تنزل القرآن لا يوجد شيعة، ولا مرجئة ولا غيرهما من الفرق.

والآية كما يدعون تثبت أن الشيعي لا يسأل عن ذنبه.. وهذه دعوى خطيرة لا يسندها دليل، بل هي مناقضة لنصوص التنزيل، وما علم من الإسلام بالضرورة.. ولها آثارها الخطيرة من التحلل من التكاليف الشرعية.. والجراة على اقتراف المعاصي والموبقات..

وإمامهم يقسم على شيعته أنه لن يدخل النار منهم واحد.. أطلع الغيب،

---

(١) فتح الباري: ٩/ ١٨، وانظر: ابن أبي داود/ كتاب المصاحف ص١٩، أبو شامة/ المرشد الوجيز ص٥٣.

(٢) فصل الخطاب: ص١٥٧.

أم اتخذ عند الله عهداً..

وهم بهذه الدعوى أكثر غلواً من يهود الذين قالوا ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً﴾ ورد الله عليهم بقوله سبحانه: ﴿قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدًا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ بَلَىٰۚ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[1].

وهي تكشف كذب هذه الدعاوى كلها.. وأن الغرض من دعوى التحريف تحقيق شذوذ لا سند له من كتاب أو سنة صحيحة. ثم هي تكشف أن واضع هذه الرواية زنديق جاهل بمعاني كتاب الله، فالآية في المجرمين وهو ظنَّ أنها في الصالحين فأولها في شيعته.. وحاول أن يؤكد ذلك بزيادة قوله «منكم» وعلل ذلك بأنه لو لم يضع هذه الزيادة لسقط العقاب عن الخلق، وهو لا يسقط إلا عن شيعته- كما يفتري- مع أن الآية هي كقوله سبحانه: ﴿وَلَا يُسۡـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾[2].

فهي في أهل الجرائم والذنوب.

ولهذا قال ابن عباس في تفسيرها: لا يسألهم هل عملتم كذا وكذا، لأنه أعلم بذلك منهم. وقال مجاهد: لا يسأل الملائكة عن المجرم، يعرفون بسيماهم[3].

ونختم القول بما قاله الجاحظ في دحض شبهتهم حول جمع أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه. قال الجاحظ:

«والذي يخطيء عثمان في ذلك فقد خطأ علياً وعبد الرحمن وسعداً، والزبير وطلحة، وعلية الصحابة.

ولو لم يكن ذلك رأي علي لغيّره، ولو لم يمكنه التغيير لقال فيه، ولو لم

(١) البقرة، آية: ٨٠ و٨١.
(٢) القصص، آية: ٧٨.
(٣) تفسير الطبري: ٢٧/ ١٤٢- ١٤٣، تفسير ابن كثير: ٤/ ٢٩٤.

يمكنه في زمن عثمان لأمكنه في زمن نفسه، وكان لا أقل من إظهار الحجة إن لم يملك تحويل الأمة، وكان لا أقل من التجربة إن لم يكن من النّجح على ثقة، بل لم يكن لعثمان في ذلك ما لم يكن لجميع الصحابة، وأهل القدم والقدوة. ومع أن الوجه فيما صنعوا واضح، بل لا نجد لما صنعوا وجها غير الإصابة والاحتياط، والإشفاق والنظر للعواقب، وحسم طعن الطاعن.

ولو لم يكن ما صنعوا لله تعالى فيه رضاً لما اجتمع عليه أول الأمة وآخرها، وإن أمراً اجتمعت عليه المعتزلة والشيعة، والخوارج والمرجئة، لظاهر الصواب، واضح البرهان، على اختلاف أهوائهم.

فإن قال قائل: هذه الروافض بأسرها تأبى ذلك وتنكره، وتطعن فيه، وترى تغييره.

قلنا: إن الروافض ليست منا بسبيل، لأن من كان أذانه غير أذاننا، وصلاته غير صلاتنا، وطلاقه غير طلاقنا، وعتقه غير عتقنا، وحجته غير حجتنا، وفقهاؤه غير فقهائنا، وإمامه غير إمامنا، وقراءته غير قراءتنا، وحلاله غير حلالنا، وحرامه غير حرامنا، فلا نحن منه ولا هو منا»[1].

□ **الشبهة الثامنة:**

قال الملحد: «الثامن في أخبار كثيرة دالة صريحاً على وقوع النقصان زيادة على ما مر رواها المخالفون»[2].

ثم ذكر ما جاء عن طريق أهل السنة من أخبار نسخ التلاوة.

ولا مستمسك له في ذلك كما أسلفنا، لأن النسخ من الله سبحانه والتحريف من البشر.. ولذلك جاء الحديث عنها في كتب أهل السنة في باب النسخ.. ولا

---

(١) رسائل الجاحظ، رسالة حجج النبوة: ٣/ ٢٣٣- ٢٣٤.

(٢) فصل الخطاب: ص١٦٢.

نعيد هنا ماقلناه سابقاً.. وهو يعيد الأدلة ويكررها بصور مختلفة ليصل بالأدلة إلى عدد أئمته الاثنى عشر.

وقد أورد في هذا الموضع سورة مفتراة قال بأنه وجدها في كتاب دبستان مذاهب[1] ولم يجدها في غيره من كتب الشيعة وقال: لعلها سورة «الولاية» التي أشار إليها بعض شيوخ الشيعة، ثم أورد نصها بتمامه[2] وهي عبارات ركيكة، وألفاظ ساقطة، ومعان متهافتة، وسياق مفكك، وجمل ينبو بعضها عن بعض.

فهي عبارة عن كلمات ملفقة تلفيقاً رديئاً من بعض ألفاظ القرآن، وموضوعها هو الأمر الذي أقلق الشيعة وهو خلو كتاب الله من شذوذهم، ولذلك فهي تذكر مسألة الوصية لعلي بالإمامة، وتكفير الصحابة لعصيانهم الوصي. تقول كلماتها:

«يا أيها الذين آمنوا بالنورين أنزلناهما يتلوان عليكم آياتي. إن الذين يوفون ورسوله في آيات لهم جنات نعيم. والذين كفروا من بعد ما آمنوا بنقضهم ميثاقهم وما عاهدهم الرسول عليه يقذفون في الجحيم. ظلموا أنفسهم وعصوا الوصي الرسول يسقون من حميم. إن الله الذي نور السموات والأرض بما شاء واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أولئك في خلقه يفعل الله مايشاء... إن علياً من المتقين وإنا لنوفيه حقه يوم الدين.. فإنه وذريته الصابرون، وإن عدوهم إمام المجرمين.. ياأيها الرسول قد جعلنا لك في أعناق الذين آمنوا عهدا فخذه وكن من الشاكرين بأن علياً قانتاً بالليل. يحذر الآخرة ويرجو ثواب ربه قل هل يستوي الذين ظلموا وهم بعذابي يعلمون. سيجعل الأغلال في أعناقهم وهم على أعمالهم

---

(١) باللغة الإيرانية لمؤلفه محسن فاني الكشميري، وهو مطبوع في إيران، طبعات متعددة، ونقل عنه هذه السورة المكذوبة على الله المستشرق نولدكه في كتابه «تاريخ المصاحف»: ٢/ ١٠٢، ونشرتها الجريدة الأسيوية الفرنسية سنة ١٨٤٢ (ص٤٣١- ٤٣٩) (انظر: الخطوط العريضة ص١٣).

(٢) فصل الخطاب: ص١٨٠.

يندمون»..[1] إلخ.

هذه بعض كلماتها وهي لاتحتاج إلى نقد.

فهي من هذر الكلام وسقط المتاع، تلفيق مهلهل مضطرب المعاني والألفاظ، وإن أقل الأدباء ليأبى نسبتها إليه فضلاً عن أن تكون من كتاب الله الذي أعجز أرباب البيان وفرسان الفصاحة.

وقد نقد هذه «السورة المخترعة» الشيخ يوسف الدجوي في كتابه: «الجواب المنيف في الرد على مدعى التحريف في القرآن الشريف»[2].

وقد ردها- أيضاً- وبين زيفها أحد شيوخ الشيعة وهو البلاغي في تفسيره آلاء الرحمن[3].

وبطلانها أوضح من أن يبين، فلا حاجة إلى نقل ما قالاه، فأنت تلحظ أن الأمر ظاهر من مجرد النظر في ألفاظها، انظر إلى قوله- مثلا- : «واصطفى من الملائكة، وجعل من المؤمنين أولئك في خلقه» تجد أنها من وضع أعجمي لايستطيع أن ينبيء عما يريد.

فماذا اصطفى من الملائكة؟ لم يكمل المعنى.

ولعله يريد اصطفى من الملائكة رسلا إلى الأوصياء فلم يستطيع إكمال الجملة.

وماذا جعل من المؤمنين؟
وما معنى أولئك في خلقه؟

وأنت ترى أنه ما رام أحد محاكاة القرآن إلا وابتلاه الله بالعي، وفضحه

---

(١) المصدر السابق: ص١٨٠- ١٨١.

(٢) انظر: الجواب المنيف: ص١٧٤ ومابعدها.

(٣) انظر: آلاء الرحمن ص٢٤- ٢٥.

على رؤوس الأشهاد..

□ **الشبهة التاسعة:**

قال الملحد: «إنه تعالى ذكر أسامي أوصيائه وشمائلهم في كتبه المباركة السالفة، فلابد أن يذكرها في كتابه المهيمن عليها»[(١)].

وكونها لم توجد فهذا دليل تحريفه بزعمه، ثم ساق مجموعة من رواياتهم تذكر بأن أئمتهم الاثنى عشر قد جاء ذكرهم في الكتب السماوية السابقة[(٢)].

وأقول: إن هذه الدعوى مبنية على أن أسماء الأئمة الاثنى عشر قد ذكرت في كتب الأنبياء السابقة.. فهي دعوى باطلة بنيت على باطل، وخرافة عُلِّق ثبوتها على خرافة أخرى، فمن يسلّم بذكرهم في الكتب السماوية حتى يسلم بذكرهم في القرآن. «وهذه كتب الأنبياء التي أخرج الناس ما فيها من ذكر النبي ﷺ ليس في شيء منها ذكر عليٍّ- فضلاً عن سائر أئمتهم- وهؤلاء الذين أسلموا من أهل الكتاب لم يذكر أحد منهم أنه ذكر عليٌّ عندهم»[(٣)].

لقد جاءت البشارة في الكتب السابقة بخاتم المرسلين. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾[(٤)].

وجاء ذكر الصحابة والثناء عليهم في التوراة والإنجيل، قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ...﴾[(٥)].

---

(١) فصل الخطاب: ص ١٨٤.

(٢) المصدر السابق: ص١٨٤- ٢٠٤.

(٣) منهاج السنة: ٤/ ٤٦.

(٤) الأعراف، آية: ١٥٧.

(٥) الفتح، آية: ٢٩.

وقد عز على هذه الزمرة أن يذكر رسول الهدى ﷺ وصحابته ولايذكر أئمتهم ، والصحابة عندهم أهل ردة، وأئمتهم أفضل من الأنبياء والرسل.. فكيف يقولون لأتباعهم؟ لقد اخترعوا روايات تقول بأن الأئمة قد ذكروا في الكتب السماوية ولكن لِمَ لم يذكروا في كتاب الله؟ هذا ما لم يجدوا له جواباً إلا القول بالتحريف الذي ارتد عليهم بأسوأ العواقب..

□ **الدليل العاشر:**

قال فيه : لا إشكال ولا اختلاف بين أهل الإسلام في تطرق اختلافات كثيرة وتغيرات غير محصورة في كلمات القرآن وحروفه بالزيادة والنقصان واستقرار آراء المخالفين على اختيار سبعة من القراء منهم أو عشرة على مابينهم من الاختلاف.. واعتنائهم بتوجيه قراءاتهم وإرجاعها إلى الرسول، كما زعموا فيكون القرآن في نفسه وعند نزوله مبنياً على الاختلاف وموضوعاً على المغايرة، وحيث إن القرآن لا تغير فيه ولا اختلاف فتكون هذه القراءات هي قراءة بغير ما أنزل الله.

وأورد جملة من أخبارهم تقول : بأن «القرآن واحد نزل من عند واحد وإنما الاختلاف من الرواة».

وطعن على الرواة السبعة وقال بعدم الاحتجاج بقراءاتهم.. لأن «أول طبقات القراء هم الذين استبدوا الآراء ولم يبايعوا إمام زمانهم أمير المؤمنين»[(١)].

يحاول هذا الملحد أن يتمسك بما ورد من القراءات لإثبات فرية طائفته وأسطورتهم ولامستمسك له به، ذلك أن اختلاف القراءات لا يؤدي إلى شيء من ذلك كما افترى، لأن ذلك كان يمكن لو أن كل واحد من القراء المختلفين في قراءة بعض الآيات كان يقرأ من عند نفسه ما يراه ، لكن الأحاديث صريحة الدلالة في أن كل واحد منهم قد أخذ قراءته من الرسول ﷺ وهي مخالفة لقراءة

(١) فصل الخطاب: ص٢١٠.

صاحبه، وأن النبي أقر كلاً منهم وأخبر بأنها هكذا أنزلت[1] فبان أن الجميع نازل من عند الله، والفرق بين ذلك وأسطورة الشيعة فرق واضح جلي.

وقد اختلط على هذا الأفاك الأمر في مسألة القراءات والقرآن فظن التلازم بينهما وهو جهل واضح، فالقرآن متواتر بإجماع المسلمين يتناقله الأجيال عن الأجيال حتى يبلغوا به النبي ﷺ بينما القراءات فيها المتواتر والآحاد والشاذ، ومنها المدرج[2] والموضوع.

ولم يقل أحد أن القرآن أخذ عن السبعة أو العشرة، إذ أن القراءات «مذهب من مذاهب النطق في القرآن يذهب به إمام من الأئمة القراء مذهباً يخالف غيره..

قال الزركشي: «واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما»[3].

والقراءات غير الأحرف السبعة[4] التي أنكرها هذا الرافضي- وخلط بينها وبين القراءات السبع- مع أن الحديث في الأحرف السبعة ثابت عن النبي ﷺ[5].

---

(١) انظر: صحيح البخاري- مع الفتح-: ٩/ ٢٢.

(٢) هو ما زيد في القرآات على وجه التفسير (الإتقان: ص٧٧). (٣) البرهان: ١/ ٣١٨.

(٤) وهذا لا نزاع فيه بين أهل العلم، وإنما يظن أنهما شيء واحد بعض الجهلة، لأن أول من جمع القراءات السبع أبو بكر بن مجاهد في أثناء المائة الرابعة.
(انظر: المرشد الوجيز لأبي شامة ص١٤٦، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٣/ ٣٩٠، النشر لابن الجزري: ١/ ٢٤).

(٥) والحديث بهذا المعنى أخرجه البخاري، في كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: ج٩ (من البخاري مع شرحه فتح الباري) ص٢٣ ح٤٩٩٢)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (ح٨١٨)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: ٢/ ١٥٨ (ح١٤٧٥).

وقد جاءت الرواية بنزول القرآن على سبعة أحرف في كتب الشيعة نفسها في جملة أحاديث حتى بوب القمي لها في كتابه الخصال[1].

والمتأمل لأسانيد تلك القراءات يرى أن جملة منها متصلة بمن ترى الشيعة إمامتهم كأمير المؤمنين عليّ، وجعفر وغيرهما. وقد مر بنا نقل اعتراف الشيعة بذلك[2].

## □ الشبهة الحادية عشرة:

قال الملحد: «الدليل الحادي عشر: في ذكر الأخبار المعتبرة الصريحة في وقوع السقط ودخول النقصان في الموجود من القرآن، وأنه أقل مما نزل إعجازاً على قلب سيد الإنس والجان، وهي متفرقة في الكتب المعتبرة التي عليها المعول عند الأصحاب»، وذكر أخباراً كثيرة من كتب طائفته في ذلك.

وهذه الروايات الكثيرة التي استشهد بها لا تدل على تحريف القرآن الذي أجمعت عليه الأمة، وتكفل الله بحفظه وقامت القرائن والبراهين القطعية على سلامته إنما تشهد على كذب هذه الروايات وسقوط تلك الأحاديث، التي ينسبونها للأئمة وأنه لا ثقة برواياتهم بعد هذا، وأن كتبهم هي المحرفة المفتراة.. وقد انكشف أمرها بهذه الفرية.. وبانت حقيقتها بهذه الأسطورة.

ودلالة أخباره على مطلوبه إنما يلزم بها أهل ملته، أما أمة الإسلام فلا..

وقد شهد شاهد من أهلها بأن أخبارهم في هذا الباب إنما رواها الغلاة والكذابون والمطعون في دينهم ممن لا تحل الرواية عنهم، والذي شهد بذلك شيخهم البلاغي في آلاء الرحمن، حيث قال: «هذا وإن المحدث المعاصر جهد في كتاب فصل الخطاب في جميع[3] الروايات التي استدل بها على النقيصة.

---

(١) الخصال (نزل القرآن على سبعة أحرف): ص٣٥٨.

(٢) ص ٢٦٦- ٢٦٧.

(٣) كذا في الأصل ولعلها «جمع».

وفي جملة ما أورده من الروايات ما لا يتيسر احتمال صدقها، ومنها ما هو مختلف باختلاف يؤول به إلى التنافي والتعارض.. هذا مع أن القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيده إلى بضعة أنفار، وقد وصف علماء الرجال كلا منهم إما بأنه ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفو الرواية، وإما بأنه مضطرب الحديث والمذهب يعرف حديثه وينكر ويروي عن الضعفاء، وإما بأنه كذاب متهم لا أستحل أن أروي من تفسيره حديثاً واحداً، وأنه معروف بالوقف وأشد الناس عداوة للرضا عليه السلام، وإما بأنه كان غالياً كذاباً، وإما بأنه ضعيف لا يلتفت إليه ولا يعول عليه ومن الكذابين، وإما بأنه فاسد الرواية يرمى بالغلو.

ومن الواضح أن أمثال هؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئاً[1].

كذلك يذكر مرجع الشيعة في زمنه ميرزا مهدي الشيرازي بأن أخبارهم في ذلك شاذة ضعيفة في إسنادها، متناقضة في متونها حيث قال: «وأما ما ورد في الأخبار التي ظاهرها وقوع التحريف في بعض الآي فلا يثبت بها ذلك (حيث) إنها شاذة ضعيفة الأسانيد، فإن كثيراً منها عن السياري[2] الذي ضعفه علماء الرجال كما في الفهرست لشيخ الطائفة، والخلاصة للعلامة، والرجال للنجاشي أنه ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفو الرواية»[3].

ثم بين تناقض متنها بقوله: «معارضة بعضها مع البعض من وجهين: أحدهما: تعارضها في تعيين الساقط.. وثانيهما: ما ورد في روايات من سقوط اسم علي في مواضع كثيرة، مع أن بعض الروايات تدل على أن الله تعالى لم يسم علياً في

(١) البلاغي/ آلاء الرحمن: ص٢٦.

(٢) جاء في ترجمته عندهم: أحمد بن محمد بن سيار، أبو عبد الله الكاتب البصري، يعرف بالسياري، ضعيف الحديث، مجفو الرواية، كثير المراسيل.
(الفهرست للطوسي: ص٥١، رجال النجاشي: ص٦٢، رجال الحلي: ص٢٠٣). قال ابن حجر: «كان في أواخر المائة الثالثة». (لسان الميزان: ١/ ٢٥٢).

(٣) المعارف الجلية: ص (١٨).

القرآن»[1].

هذا قول البلاغي والشيرازي في رجالهم وأسانيدهم.

ولسنا بحاجة إلى حكم الروافض، ولكن نذكرها لبيان تناقض أقوالهم، وشعورهم بتفاهة قولهم وسقوطه، ومحاولتهم التستر على مذهبهم، أو نفي هذا الكفر والعار الذي ألحقه بالطائفة شيوخهم الأوائل، بوضعهم هذا الإلحاد والكفر في أصولهم أمثال الكليني وإبراهيم القمي، والمجلسي وأضرابهم.

ونأخذ أقوالهم في الحكم على أسانيدهم لهذا السبب.

**□ الشبهة الثانية عشرة:**

قال الملحد: «الدليل الثاني عشر الأخبار الواردة في الموارد المخصوصة من القرآن الدالة على تغيير بعض الكلمات والآيات والسور بإحدى الصور المتقدمة وهي كثيرة جدّاً (يعني حسب أساطيرهم)، حتى قال السيد نعمة الله الجزائري في بعض مؤلفاته كما حكي عنه: أن الأخبار الدالة على ذلك تزيد على ألفي حديث وادعى استفاضتها جماعة كالمفيد والمحقق الداماد والعلامة المجلسي وغيرهم، بل الشيخ أيضاً صرح في التبيان بكثرتها، بل ادعى تواترها جماعة ونحن نذكر ما يصدق دعواهم»[2].

ثم أخذ في ذكر ما جاء في أخبارهم مما يزعمون أنه هو القرآن السالم من التحريف، فذكر (١٠٦٢) مثالاً على ترتيب سور القرآن، وعلى مدى مائة صفحة، وسأذكر شيئاً منها لتتبين حقيقة الأهداف المتوخاة من هذه الافتراءات. وقبل ذلك أقول: إن كثرة أخبارهم في هذا الباب إنما يلزم بها أهل دينه، أما أمة الإسلام فلا.. وهذه الكثرة التي يحكيها تدل على أن دين الشيعة سداه ولحمته الكذب، والكيد للإسلام بمحاربة ركنه العظيم، وأصله الذي يقوم عليه وهو القرآن.

---

(١) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٢) فصل الخطاب: ص٢٥١- ٢٥٢.

وهذا الملحد يحكي كثرة هذا الباطل عندهم واستفاضته، وآخرون يدعون ندرته وشذوذه، والكل من شيوخهم المعتبرين عندهم.. أليس هذا عنوان تناقض هذا المذهب وأصحابه؟.

وهذه الدعوى يعدها دليلاً على إثبات مراده وهي عنوان كفره، ووصمة عار يلطخ بها قومه إلى الأبد، وإذا لم تستح فاصنع ماشئت وليس بعد الكفر ذنب.

وهو بهذه الدعوى يريد أن يصرف قومه عن كتاب الله، لأن كتابهم المزعوم لازال مع غائبهم الموهوم رهين العزلة الدائمة، والغيبة الأبدية، لأنه لم يولد أصلاً.

أما الأمثلة التي ساقها فهي محاولة يائسة لوضع سند لعقائدهم في كتاب الله، وإقناع أتباعهم والحائرين من بني قومهم الذين حيرهم وزلزل بنيانهم خلو أصل الإسلام العظيم من أمر ولاية الاثنى عشر، وهي عندهم الدين كله، فمما قاله هذا الملحد:

١- سورة البقرة: «... عن جابر الجعفى عن أبى عبد الله في قول الله عز وجل: (وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله (في علي) قالوا نؤمن بما أنزل علينا)[1].

فأنت ترى أنهم أقحموا «في علي» على الآية الكريمة، ولم يفطن هؤلاء الزنادقة أن الآية في بني إسرائيل، وأن مازادوه يكاد يلفظه السياق، وأن لفظ الآية يكذبهم فقولهم «بما أنزل علينا» نص صريح في أنها ليست في هذه الأمة. ولكن هؤلاء إما أنهم زنادقة أعاجم لايفقهون معنى الآيات، وإما أن هذا أمر مقصود لإضلال الشيعة والخروج بهم إلى طريق الكفر والإلحاد..

٢- سورة الأنعام: روى الكليني عن أبي عبد الله «إن الذين فارقوا أمير

---

(١) فصل الخطاب: ص٢٥٤.

المؤمنين وصاروا أحزاباً»[1] .. يحاولون بذلك تغيير قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ﴾[2].

ولم يعرف هؤلاء الملحدون كيف يضعون إذ أن الآية مكية، ولم يكن ثمة أمير للمؤمنين في حياة النبي ﷺ، والجميع أتباع لرسول الله. لا أتباع لعلي حتى يفارقوه..

٣- سورة براءة: قال الملحد: روى الكليني والعياشي عن أبي الحسن الرضا أن الحسين بن الجهم قال له: إنهم يحتجون علينا بقول الله ﴿ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾قال: وما لهم في ذلك لقد قال الله ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُوله﴾.. وما ذكره فيها بخير قال: قلت له وهكذا قراءتها؟ قال: هكذا قراءتها، وعن أبي جعفر مثله، وقال: ألا ترى أن السكينة إنما نزلت على رسوله وجعل كلمة الذين كفروا السفلى، وهو الكلام الذي تلكم به عتيق (يعنى أبا بكر) قال الملحد: والآية تدل على عدم إيمان الصاحب[3].

فترى هؤلاء الزنادقة حاولوا تحريف قوله سبحانه: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾[4]

بحذفهم «عليه» وزيادتهم (على رسوله)، وهدف الرافضة تكفير أبي بكر بتحريف النص الذي هو أعظم مناقب الصديق رضي الله عنه، وغاب عن هؤلاء الأعاجم أن هذا التغير لايؤدي الغرض الذي يذهبون إليه[5].

---

(١) فصل الخطاب: ص٢٦٢.

(٢) الأنعام، آية: ١٥٩.

(٣) فصل الخطاب: ص٢٦٦.

(٤) التوبة، آية: ٤٠.

(٥) قال ابن كثير في قوله: **﴿فأنزل الله سكينته عليه﴾** أي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أشهر القولين (تفسير ابن كثير: ٢/ ٣٨٤) وقيل: على أبي بكر وهو قول علي بن أبي طالب وابن عباس، وحبيب بن أبي ثابت (زاد المسير: ٣/ ٤١).

فأنت ترى أن «تحريفاتهم» وأساطيرهم، تسير في فلك الولاية، وتكفير الصحابة.

وعلى هذا المنوال تجري غالب أساطير هذا الملحد التي ذكرها.

وبعد أن عرض هذا الملحد شبهاته الاثنى عشر[1]، حاول أن يرد على الجناح الآخر من الشيعة الذي أبى أن يوافق على هذه الأسطورة، لوضوح فسادها، وعقد الباب الآخر لكتابه في هذا الشأن، حيث عرض أدلتهم وحاول الإجابة عليها.

وسأذكر فيما يلي حجج المنكرين لهذه الفرية من الشيعة، وأشير إلى إجابات هذا الملحد عليها، وأناقشه فيما يقول.

والحقيقة أن هذا الباب الذي عقده أبطل به افتراءاته، لأنه لم يستطع أن يجيب على أدلة قومه المنكرين لكفره- كما سترى-:

قال الملحد: «الباب الثاني في ذكر أدلة القائلين بعدم تطرق التغيير مطلقاً في كتاب الله تعالى، وأن الموجود هو تمام ما أنزل على رسول الله ﷺ.. وهي أمور عديدة:

**الأول**: قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2].

قال الملحد: «واعترض بأن المراد الحفظ من تطرق شبه المعاندين، حيث

---

(١) بإمكان القارىء الرجوع للتوسع في الرد على أباطيل الروافض في هذا الباب إلى «الانتصار» للباقلاني (يوجد الجزء الأول منه في ٣٠٤ ورقة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة) أو إلى «نكت الانتصار لنقل القرآن» تحقيق د. محمد زغلول. فشبهات هذا الرافضي ليست جديدة، إذ قال بها أسلافه من الزنادقة، ورد عليها علماء المسلمين، ويبدو لي أن هذا الرافضي أخذ هذه الشبهات مما كتبه بعض علماء المسلمين بدون ردودهم ليضل قومه سواء السبيل. (قارن شبهاته بما جاء في نكت الانتصار للباقلاني).

(٢) الحجر، آية: ٩.

لا يوجد فيه بحمد الله مدخل إلى القدح فيه»[1].

فانظر إلى هذا الاعتراض الأبله من هذا الملحد، حيث عدّ قولهم «بالتحريف» ليس من شبه المعاندين فلا يدخل في عموم الحفظ ؟.

إن الحفظ أقرب معانيه الحفظ من التغيير والتبديل، والآية ظاهرة في العموم وإن كره الكافرون.

وقال واعترض أيضاً «بأن الضمير في قوله له راجع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا إلى القرآن فلا شاهد فيه»[2].

ومن الواضح الجلي أن الضمير يعود إلى الذكر، والضمير في لغة العرب يعود إلى أقرب مذكور، «فهو واضح من السياق»[3] ثم هل يحفظ الله رسوله ويضيع كتابه، فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً.

وقال الملحد: «لو سلم شموله للحفظ من التغيير[4] أيضاً فإنما هو القرآن في الجملة، لا لكل فرد، فإن ذلك واقع، بل ربما مزق كما صنع الوليد وغيره»[5].

وهذا اعتراض جاهل زعم أن احتراق نسخة من القرآن هو تغيير له، ولهذا رد على هذا بعض شيوخهم المنكرين لهذا الكفر فقال: هذا كلام لم يصدر عن روية، فإن المراد من حيث هو أعني ما أرسل به محمد ﷺ، لا ما رسم فيه من النسخ، فإن جميعها يؤول إلى التلف وهو في الصدور، والصحف محفوظة حتى لو فرض -ونعوذ بالله- تلف كل نسخة على وجه الأرض.. لكان أيضاً محفوظاً[6].

---

(١) فصل الخطاب: ص٣٦٠.

(٢) فصل الخطاب: ص٣٦٠.

(٣) تفسير ابن كثير: ٢/ ٥٩٢.

(٤) أي: ولم يقتصر على مجرد الحفظ من تطرق شبه المعاندين كما يفهم الأمر هؤلاء الملاحدة.

(٥) فصل الخطاب: ص٣٦٠.

(٦) وهذا قاله محسن الكاظمي في شرح الوافية، ونقله عنه صاحب فصل الخطاب ص: ٣٦٠.

**الثاني**: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1].

وقد تلجلج الملحد واضطرب في الإجابة عن الآية، فهو تارة يقول «إن الحذف والتغيير وإن كان باطلاً لكن ليس المراد من الآية»[2].

أما لماذا لا يكون مراداً مع أن التغيير فيه هو من أبطل الباطل، فإن شهوة التعصب عند هذا الملحد تقول: «ظاهرها (يعني الآية) أن لا يجوز أن يحصل فيه ما يستلزم بطلانه من تناقض أحكامه أو كذب في إخبارازاته وقصصه»[3].

فانظر إلى هذا التأويل الذي يدل على عقلية سقيمة، أو زندقة مقنعة أو كلاهما معاً، فإن القرآن لو وقع فيه- معاذ الله- مايراه هذا الملحد من التغيير لوقع فيه التناقض في أحكامه والكذب في أخباره.

ثم قال: «وأما ثانياً[4] فلأنه منقوض بمنسوخ التلاوة والحكم أو التلاوة فقط»[5].

وهذه عودة على حجته التي نقضناها.. وكأنه بهذا يكذب رب العالمين لأنه يزعم أن النسخ من الباطل وقد وقع في كتاب الله، فانظر ما أعظم جرمه؟!

والنسخ حق لأنه جاء من عند الحق، وقد أقر به حتى شيوخ هذا الملحد المتقدمين كالمرتضى والطوسي والطبرسي[6]، فكأن هذا ومن يشايعه من المعاصرين قد ركبوا طوراً من الغلو لم يخطر ببال أسلافهم.

---

(١) فصلت، آية: ٤٢.

(٢) فصل الخطاب: ص٣٦٢.

(٣) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٤) ما مضى هو الوجه الأول عنده.

(٥) فصل الخطاب: ص٣٦٢.

(٦) انظر: ص (١٠٢٠) من هذه الرسالة.

ثم قال الملحد: «فيكفي في انتفاء الباطل عنه انتفائه من ذلك الفرد المحفوظ عند أهل البيت»[(١)].

فتعجب من نظرة هؤلاء الروافض، كيف يؤولون آيات حفظ الله لكتابه، بكتابهم الموهوم، مع غائبهم المزعوم، والذي لم تعرف الأمة عنهما شيئاً، ولم تر لهما أثراً.

ثم ماذا يجدي حفظه عند منتظرهم، وهل يغني ذلك شيئاً للناس وإلا لأغنى عدم تغيره عند الله.. ولاشك أن الله سبحانه حفظ القرآن بعد نزوله ليبقى للأمة دستوراً ومنهج حياة إلى أن تقوم الساعة ولامعنى ولاحكمة من الحفظ إلا هذا.

**الثالث:** الأخبار الكثيرة الواردة - عندهم - في بيان ثواب سور القرآن[(٢)].

قال الصدوق: وما روي من ثواب قراءة كل سورة من القرآن، وثواب من ختم القرآن كله، وجواز قراءة سورتين في ركعة نافلة، والنهي عن قراءة سورتين في ركعة فريضة (هذا حسب رواياتهم) تصديق لما قلناه في أمر القرآن، وأن مبلغه ما في أيدى الناس، وكل ماروي من النهي عن قراءة القرآن كله في ليلة واحدة، وأنه لا يجوز أن يختم القرآن في أقل من ثلاثة أيام تصديق لما قلناه[(٣)].

---

(١) فصل الخطاب: ص٣٦٣.

(٢) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٣) الاعتقادات: ص١٠٢، فصل الخطاب: ص٣٦٣.

وقد حاول الإجابة عن ذلك فقال بأن الأمر بقراءة القرآن وختمه إلخ لا يعني عدم تحريفه، واحتج على هذه الدعوى بمقتضى أصولهم المنكرة وهو باطل بني على باطل فقال: بأنه كالحث على التمسك باتباع الإمام.. وعدم القدرة على ذلك لعدم تمكنه لإظهار ما أودع عنده لخوف أو تقية».

(فصل الخطاب: ص٣٦٣).

وهذا مبنى على مذهب الروافض في الغيبة والتقية وولاية الإمام وقد تقدم بطلان ذلك، ومخالفته للنقل والعقل وما علم بالضرورة والتواتر وإثارة هذا الموضوع أصلاً مبنى على شذوذهم الذي لم يجدوا له شاهداً في كتاب الله..

**الرابع**: الأخبار المتواترة عن النبي ﷺ والأئمة بعرض أخبارهم عليه والعرض على المحرف المبدل لا وجه له، وعلى المنزل المحفوظ لايستطاع»[1].

**الخامس**: من الأدلة التي استدل بها الجناح المناهض لخرافة التحريف عند أصحابهم- بأنه قد ورد عندهم.. متواتراً- الأمر بالتمسك بالكتاب والعترة، وهذا يدل على أنه موجود في كل عصر، لأنه لا يجوز أن تؤمر الأمة بالتمسك بما لا تقدر على التمسك به[2].

---

(١) فصل الخطاب: ص٣٦٤.
وهذا الوجه كشف تناقض الشيعة بشكل كبير، وقد استغلق الأمر على صاحب فصل الخطاب فاضطر إلى الإجابة على هذا الوجه بالاعتراف ببعض الحق، حيث قال: «هو قرينة على أن الساقط لم يضر بالموجود وتمامه من المنزل للإعجاز، فلا مانع من العرض عليه مضافاً إلى اختصاص ذلك بآيات الأحكام لعدم دخول نقص على الخلفاء من جهتها.
(فصل الخطاب: ص٣٦٤).
وهذه الإجابة لا تكفي في إزالة التناقض بين نصوصهم التي تأمر بالعرض على القرآن، ونصوصهم التي تقول بالتحريف ودعوى تخصيص ذلك بآيات الأحكام لا دليل عليه، لأن أخبارهم في وجوب عرض جميع رواياتهم على القرآن عامة شاملة لم تخصص ذلك في آيات الأحكام.

(٢) انظر: الطوسى/ التبيان: ١/ ٣، فصل الخطاب: ص٣٦٤.
وقد رد الملحد هذا الدليل بمقتضى خرافات الشيعة، حيث جاء الأمر عندهم بالتمسك بالعتره، ومع ذلك غاب الإمام منذ قرون، فالكتاب كذلك، وقد رد على ذلك أحد شيوخهم (وهو محسن الكاظمي في شرح الوافية) فقال: «إن التمسك بهم.. ممكن مع الغيبة (يعني غيبة منتظرهم) للعلم بهم وبطريقتهم، وهذا بخلاف التمسك بالكتاب فإنه إنما يتحقق بالأخذ به، ولا يمكن إلا بالاطلاع عليه» (انظر: فصل الخطاب ص٣٦٥).
ولم يرتض الملحد هذا الجواب فقال: «إن العلم بجميع طريقة الإمام في الغيبة لم يدعه أحد من الأعلام» ثم ذكر كلاماً مفاده أنه يكفى العلم ببعض طريقة الإمام، وكذلك يكفى العلم ببعض القرآن السالم من التحريف. (فصل الخطاب: ص٣٦٥).
وهكذا فإن المذهب يهدم بعضه بعضاً..

**السادس**: أنه لو سقط منه شيء لم تبق ثقه في الرجوع إليه[1].

**السابع**: أن سقوط شيء منه مع شدة هذا الضبط والاهتمام خارج عن مجاري العادات. قال السيد شارح الوافية[2] فيه: أن طول المدة أدعى لضبط ماتمد إليه الأعناق، ولا يرو إلا لداع، وأنى يخفى مثله وهو صلى الله عليه وآله إذا تغشاه الوحي ثقل حتى إذا كان راكباً ارتدت قوائم الدابة، فإذا تسرى عنه تلا عليهم ما نزل عليه فليكن كخطيب مصقع أو كشاعر مغلق ينشد البيت بعد البيت، ويلقي الكلام بعد الكلام في مظان الحكمة، ومحل الحاجة خصوصاً إذا كان لوروده شاهد معلوم وعلامة بينة وهو صلى الله عليه وآله إنما يأتيهم بالوعد والوعيد، والترغيب والتهديد، والتكاليف الحادثة، وأقاصيص الأمم السالفة، والأقاويل الغريبة، وهناك أمم من الناس يتطلعون لما برز منه رغبة أو رهبة، وقد كلفهم بتلقيه وتلاوته، وحفظه والنظر في معانيه، ووعدهم على ذلك الجنات..

---

(١) وهنا انكشف- أيضاً- هذا الملحد في جوابه عن هذا الدليل فقال: إن هذا لا يقدح «لاحتمال كون الظاهر المصروف عن ظاهره من الظواهر الغير المتعلقة- كذا- بالأحكام الشرعية العملية التي أمرنا بالرجوع فيها إلى ظاهر الكتاب» (فصل الخطاب: ص٣٦٥).
كأنه يشير إلى أن رجوعهم إلى القرآن إنما هو فقط في آيات الأحكام أو أنهم يرجعون إلى تأويلاتهم الباطنية لآيات القرآن إلا في آيات الأحكام فيرجعون إلى الظواهر.. ثم قال:
«إن إرشاد الأئمة إلى التمسك بها (يعني آيات الأحكام) وتقريرهم الأصحاب عليه وتمسكهم بها في غير واحد من الموارد كاشف عن عدم سقوط ما يوجب الإجمال- كذا- في الموجود من آيات الأحكام وغبر مناف للسقوط في غيرها (السابق ص٣٦٥).
فهو هنا يجعل أخباره وأساطيره هي الحاكمة على القرآن، فيقبل حكمها بالرجوع إلى آيات الأحكام، ويفسر الأمر برواياتهم بالتمسك بالكتاب بذلك.
والحقيقة أن صورة التناقض عندهم واضحة، فالأمر بالتمسك بالكتاب عام يشمل آيات الأحكام وغيرها، وأساطير التحريف عامة كذلك.. والتناقض دليل سقوط أخبارهم وأنهم ليسوا على شيء.

(٢) محسن بن السيد حسن الأعرجي الحسيني الكاظمي المتوفى سنة ١٢٢٧هـ، له كتاب «شرح الوافية» أو «المحصول»، أشار صاحب الذريعة إلى أنه رأى عدة نسخ منه عند بعض شيوخهم. (الذريعة: ٢٠/ ١٥١).

وجعل تلاوته من أعظم أنواع العبادات.. ولهذا كان منهم من يقطع الليل بتلاوته. على أنه لم يقنع بهذا كله حتى وكل لكتابته وحفظه وحراسته أربعة عشر[1] يعرضون عليه، ويدرسونه لديه، لأنه معجز النبوة ومأخذ الأحكام الشرعية، ومرجع الأمة، وشاهد الأئمة حتى أن جماعة منهم كعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب ختموه عليه عدة ختمات.

وما زال يفشو أمره، وينتشر ضياؤه، ويعلو سناؤه يوماً فيوماً وعاماً فعاماً وقرناً فقرناً حتى صار من أعظم المتواترات ظهوراً، ومن هنا تعرف سرّ ما قال سيدنا المرتضى فيما حكى عنه شيخنا أبو علي في المجمع أن: العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان، والحوادث الكبار، والوقايع العظام... (ثم نقل ماسبق أن نقلناه عن الشريف المرتضى)[2].

وقال: إن القرآن المجيد ليس بذلك الكثير الذي لايمكن جمعه ولا بالمبثوث الذي لا يضم نشره وإنما هو بمنزلة ديوان شعر لعظيم من الشعراء قد اشتمل على نفائس الشعر وطرف الحكمة وشوارد الأمثال، وله حملة وحفاظ، وناس يتناشدونه في مجامعهم، ويكتبونه في دفاترهم بحيث إذا ذهب عليهم بيت منه فضلاً عن قصيدة أو مقطوعة افتقدوه... ونادى منادي السلطان في حملته وحفاظه والذين يتناشدونه ويكتبونه أن ائتونا بما عندكم.. أتراه يشذ عليه بعد هذا شيء.

والكتاب العزيز أجل مما ضربنا وحملته وكتابه وحفظته أكثر مما قلناه وتوجه الرغبات إليه أشد، وله قراء كثيرون وحفاظ. وجمعه في أيام النبي صلى الله عليه

---

(١) كتاب النبى صلى الله عليه وسلم عديدون أحصى اسماءهم عدد من العلماء وقد ذكر منهم أبو شامة نحواً من خمسة وعشرين اسما. (انظر: المرشد الوجيز ص٤٦). وذكر منهم ابن القيم سبعة عشر صحابياً.
(زاد المعاد ١/ ١١٧) ولعل من أكثرهم استيعاباً الحافظ العراقي، إذ ذكر اثنين وأربعين كاتباً لرسول الله صلى الله عليه وسلم. (انظر: التراتيب الإدارية للكتانى: ١/ ١١٦)، وعدهم البرهان الحلبي في حواشي الشفا فأوصلهم إلى ثلاثة وأربعين (المصدر السابق: ١/ ١١٧، وانظر: الصباغ لمحات في علوم القرآن: ص٦٧).

(٢) ص: (٢٩٢- ٢٩٣).

وآله- فضلا عما بعده- جماعة حتى قال القرطبي قد قتل يوم اليمامة سبعون من القراء، وقتل في عهد النبي صلى الله عليه وآله في بئر معونة مثل ذلك، وروى البخاري عن قتادة قال: سألت أنس بن مالك من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقال: أربعة من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد، قلت: من أبو زيد. قال: أحد عمومتي..

هذا كله مضافاً إلى شدة اعتناء الله جل ذكره بشأنه وصدق وعد الله بحفظه، وإظهار هذا الدين الذي هو من أعظم أركانه حتى جعل أشد الناس إباء لظهوره، وأقلهم احتفالاً بمكانه من السعاة في حفظه وصيانته كما حفظ بيضة الإسلام مع تهالكهم في استئصال ذريته(١).

وتوفر الدواعي على نشره للمسلمين والكفار والمنافقين للتحدي والإعجاز واشتماله على أمهات الأحكام، والقراءة في المصحف والعلم بما فيه والتعلم والتعليم لأنفسهم ولأولادهم، وللختم في شهر رمضان، وفي كل شهر مرة، وفي كل سبعة أيام أو ثلاث أو ليلة كله أو قراءة شيء منه في كل ليلة، والحفظ وشرف الحمل والنظر فيه والتفكر في معانيه، وأمثاله ووعده ووعيده.. إلى غير ذلك مما لا تحصى (يعني من دواعي حفظه) مع كثرة المسلمين وغلبتهم حتى في غزوة تبوك كان عسكر الإسلام ثلاثين ألفاً، وفي حجة الوداع اجتمع سبعون ألفاً(٢)..

وقد ضاق ذرعاً صاحب فصل الخطاب وهو ينقل هذه الكلمات عن شيوخه المنكرين لهذه الفرية وعقب عليها بقوله : «انتهى ما أوردنا نقله من الكلمات التي تشبه بكلام من لا عهد له بمباحث الإمامة، وحال أصحاب النبي صلى الله عليه وآله في الضلالة والغواية في حياته وبعد وفاته(٣).

---

(١) انظر: فصل الخطاب ص٣٦٥- ٣٦٧.

(٢) انظر: فصل الخطاب: ص٣٦٧.

(٣) المصدر السابق ص٣٦٧.

ولجملة من شيوخهم كلمات من هذا القبيل في دحض هذه الفرية لظهور فسادها، ولذلك قال الألوسي بعد ماذكر إنكار الطبرسي لهذا الكفر» وهو كلام دعاه إليه ظهور فساد مذهب أصحابه حتى للأطفال والحمد لله على أن ظهر الحق وكفى الله المؤمنين القتال[١].

وبعد فهذا الكتاب الذي كتبه صاحبه وصوبه سهما إلى كتاب الله سبحانه، لم يضر كتاب الله شيئاً، بل ارتد إلى طائفته وعاد عليها بأسوأ العواقب، فقد أصبح فضيحة الشيعة الكبرى، وكان من أعظم الأدلة والبراهين على سقوط أخبارهم وتهافت رواياتهم، وإنه لا عبرة بتواترها واستفاضتها، ولهذا قال أحد شيوخ الشيعة المعاصرين:

«ما أجاد في تأليفه، ولاوافق الصواب في جمعه، وليته لم يؤلفه، وإن ألفه لم ينشره، وقد صار ضرره أكثر من نفعه، بل لا نفع يتصور من نشره، فإنه جهز السلاح للعدو وهيأه..».

ثم قال: «ويقال : إن بعض أعداء الدين وخصماء المذهب حرضه على تأليف ذلك الكتاب وهو- رحمه الله- لم يشعر بذلك الغرض الفاسد وليس هذا الحدس أو النقل ببعيد»[٢].

هكذا يتمنون أن تكون هذه المسألة مستورة لا مفضوحة، وأن تبقى رواياتها متفرقة لامجموعة، لأنه قد صار ضرره عليهم أكثر من نفعه، بل لانفع من نشره، وليبق سري التداول بينهم. فهل هذا يدلنا على أن لديهم كتباً لاتحظى بالنشر، لأن معلوماتها مثيرة للعالم الإسلامي، وآثارها خطيرة فبقيت رهينة التداول الخاص بينهم؟ إن هذا ليس ببعيد[٣].

---

(١) روح المعاني: ١/ ٢٤.

(٢) الطبطبائي/ الأنوار النعمانية: ٢/ ٣٦٤ (الهامش).

(٣) بل قد يكون واقعاً، حتى أنك ترى أن بعض أجزاء البحار قد منع طبعها، بأمر من «حوزاتهم»..

□ **الوجه الرابع: التظاهر بإنكار هذه الفرية مع محاولة إثباتها بطرق ماكرة خفية:**

درج بعض شيوخهم المعاصرين على التظاهر بإنكار هذه الفرية، والدفاع عن كتاب الله سبحانه.. لكنك تلاحظ المنكر في فلتات لسانه، وترى الباطل يحاول دسه في الخفا هنا وهناك.. ومن أخبث من سلك هذا الطريق شيخهم الخوئي[1] في تفسيره «البيان» فهو يقرر: «أن المشهور بين علماء الشيعة ومحققيهم، بل المتسالم عليه بينهم هو القول بعدم التحريف»[2].

ولكنه يقطع بصحة جملة من روايات التحريف فيقول: «إن كثرة الروايات تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين ولا أقل من الاطمئنان بذلك، وفيها ماروي بطريق معتبر»[3].

ويتتبع رواياتهم وأساطيرهم بهذا الخصوص ويعتبر رواياتهم التي تتحدث عن مصحف لعلي فيه زيادات ليست في كتاب الله القرآن وقد ذكرت فيها أسماء الأئمة، وأساطيرهم التي تقول بنقص القرآن كل ذلك يعتبره ثابت عندهم، ولكنه يرى أنه من قبيل التفسير الذي نزل من عند الله وأن تلك الزيادات كانت تفسيراً بعنوان التأويل ومايؤول إليه الكلام، أو بعنوان التنزيل من الله شرحاً للمراد[4].

أما أساطيرهم التي دلت على التحريف بعنوانه (على حسب تعبيره) وبلغت عندهم باعترافه عشرين رواية وهو يعني بذلك أساطيرهم التي تقول بأن الصحابة حرفوا القرآن وبدلوه، حيث استشهد لذلك بقوله: ما عن الكافي والصدوق

(١) أبو القاسم الموسوي الخوئي، مرجع الشيعة الحالي في العراق وبعض الأقطار الأخرى.
(٢) البيان: ص٢٢٦.
(٣) المصدر السابق: ص٢٢٢.
(٤) انظر: المصدر السابق: ص٢٢٣ وما بعدها.

بإسنادهما عن علي بن سويد قال: كتبت إلى أبي الحسن كتاباً- إلى أن ذكر جوابه بتمامه وفيه قوله- عليه السلام-: اؤتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدلوه.

وكان موقفه من هذه الأساطير هو قبولها، ولكنه يقول بأنها لا تدل على تحريف ألفاظ القرآن «فهي ظاهرة الدلالة على أن المراد بالتحريف حمل الآيات على غير معانيها.. ولولا هذا التحريف لم تزل حقوق العترة محفوظة وحرمة النبي منهم مرعية، ولما انتهى الأمر إلى ماانتهى إليه من اهتضام حقوقهم وإيذاء النبي ﷺ فيهم»[(١)].

فهو يزعم بأن الأمة وفي طليعتهم الصحابة حملوا آيات القرآن على غير معانيها الحقيقية، أما تحريفات الكليني والقمي والعياشي لآيات القرآن فهي التفسير الحقيقي عنده لكتاب الله، فإذا كان هذا مبلغ علم أكبر مراجع الشيعة اليوم، وغاية دفاعه عن كتاب الله، فإن أمر الشيعة اليوم في غاية الخطورة.. وهو لاينسى وهو يضع هذه «السموم» هنا وهناك أن يحاول إطفاء غضب القارىء ولاسيما حينما يجد أن تأويله عند من عرف نصوصهم وخبر أخبارهم بعيد التصديق فيقول: «وإذا لم يتم هذا الحمل فلابد من طرح هذه الروايات»[(٢)].

ويقول عن أساطير نقص القرآن عندهم: أكثر هذه الروايات بل كثيرها ضعيفة السند.. ثم نقل عن بعض علمائهم قوله: «إن نقصان الكتاب مما لا أصل له وإلا لاشتهر وتواتر نظراً إلى العادة في الحوادث العظيمة وهذا منها بل أعظمها»[(٣)].

ثم يقول عن أساطيرهم التي دلت- كما يقول- على وقوع التحريف في القرآن بالزيادة والنقصان، وإن الأمة بعد النبي ﷺ غيرت بعض الكلمات

(١) البيان: ص٢٢٩.
(٢) المصدر السابق: ص٢٣٠- ٢٣١.
(٣) المصدر السابق: ص٢٣٣.

وجعلت مكانها كلمات أخرى، وذكر لذلك أمثلة، ومما أورده «ما عن العياشي عن هشام بن سالم قال: سألت أبا عبد الله رضي الله عنه عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ ﴾ قال هو آل إبراهيم وآل محمد على العالمين فوضعوا اسماً مكان اسم، أي أنهم غيروا فجعلوا مكان آل محمد آل عمران».

وكان جوابه عن ذلك أنها مخالفة للكتاب والسنة وإجماع المسلمين على عدم الزيادة في القرآن ولا حرفاً واحداً حتى من القائلين بالتحريف»[1].

لاحظ مبلغ الخداع فهو بهذا التعقيب على الزمرة الأخيرة من أساطيرهم يوهم القاريء أن ما سبق عرضه من أنوع أساطيرهم ليس بطلانها موضع اتفاق بين المسلمين.. وهو يجعل من يرمي كتاب الله سبحانه بهذه الفرية ممن يعد قوله ضمن إجماع المسلمين..

إن هذه المحاولة من شيخ الشيعة هي مجرد غطاء جميل خادع لتحقيق هدف خبيث، فهي مؤامرة الهدف منها المساس بكتاب الله بطرق خفية ماكرة ولذلك لم يثر كتابه ما أثاره كتاب فصل الخطاب، بل اعتبر البعض منهم ذلك من قبيل الدفاع عن القرآن، ولقد لاحظت أنه يحاول أن يثبت «أسطورته» من طرق أهل السنة بأسلوب غريب ماكر، حيث قال- وهو يتظاهر بالدفاع عن كتاب الله-: إن القول بنسخ التلاوة هو بعينه القول بالتحريف، وعليه فاشتهار القول بوقوع النسخ في التلاوة عند علماء أهل السنة يستلزم - في زعمه - اشتهار القول بالتحريف[2]. وقال: «إن الالتزام بصحة هذه الروايات (يعني: روايات نسخ التلاوة) التزام بوقوع التحريف في القرآن»[3]. وقال: «فيمكن أن يدعي أن

---

(١) البيان: ص٢٣٢- ٢٣٣.

(٢) البيان: ص٢٠١.

(٣) الموضع نفسه من المصدر السابق.

القول بالتحريف هو مذهب أكثر علماء أهل السنة لأنهم يقولون بجواز نسخ التلاوة(١).

وهذا الكيد الذي سطره شيخ الشيعة في العصر الحاضر ليس جديداً، فقد ردده بعض الملاحدة من قبل، ورد عليهم أهل السنة(٢).

والأمر واضح بين، والفرق جلي بين النسخ والتحريف لا يخفى إلا على مغرض صاحب هوى..- كما أسلفنا- ذلك أن التحريف من صنع البشر، وقد ذم الله فاعله، قال تعالى: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ.. ﴾(٣).

والنسخ من الله سبحانه. قال عز وجل: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾(٤). وهو لا يستلزم مس كتاب الله سبحانه بأي حال، وعلماء الشيعة القدامى الذين ينكرون هذه الفرية يقرون به كالطبرسي في مجمع البيان والمرتضى في الذريعة وغيرهما - كما سلف -.

وترى أنه يخادع في القول حينما يقرر: «أن القول بعدم التحريف هو المشهور بل المتسالم عليه بين علماء الشيعة ومحققيهم»(٥). ويستدل على ذلك بما قاله الطبرسي في مجمع البيان في إنكار هذه الفرية(٦)، مع أن الطبرسي قرر بعد هذا بصفحات نسخ التلاوة واستدل له، في حين أن الخوئي يرى أن نسخ التلاوة قول بالتحريف أليس هذا تناقض؟.

بل تراه يقول بأن القول بعدم التحريف هو قول علماء الشيعة ومحققيهم، في حين أن مذهب جملة من أساطين شيوخهم المجاهرة بهذا الكفر كالكليني،

---

(١) المصدر السابق: ص٢٠٦.

(٢) انظر: الباقلاني / نكت الانتصار ص١٠٣، حيث دحض هذه الشبهة.

(٣) النساء، آية: ٤٦، المائدة، آية: ١٣.

(٤) البقرة، آية: ١٠٦.

(٥) البيان، ص٢٠٠.

(٦) انظر: ص (١٠٢٠) من هذه الرسالة.

والقمي، والطبرسي صاحب الاحتجاج وغيرهم من رؤوس هذا الكفر[1] وهم يعدون عندهم من كبار شيوخهم ومحققيهم أليس هذا خداع.

بل الأمر أشد من هذا، ذلك أن شيخهم إبراهيم القمي قد أكثر من أخبار هذه الأسطورة في تفسيره وكان هذا معتقده مع آخرين من شيوخهم. قال الكاشاني: «وأما اعتقاد مشايخنا في ذلك فالظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن.. وكذلك أستاذه علي بن إبراهيم القمي، فإن تفسيره مملو منه وله غلو فيه». ثم ذكر بقية من سار في هذا الإلحاد من شيوخهم[2].

فأنت ترى أنه يعترف بأن تفسير القمي مملو من هذا الكفر. ومع ذلك فإن هذا الخوئي الذي يتظاهر بالإنكار يذهب إلى صحة تفسير هذا القمي، ويقرر أن روايات تفسيره كلها ثابتة وصادرة من المعصومين، لأنها انتهت إليه بواسطة المشايخ الثقات - كما يزعم - من الشيعة[3].

فتبين من خلال ذلك أن الخوئي صاحب البيان هو في غايته كصاحب فصل الخطاب، إلا أن الأخير استخدم الطريقة المكشوفة، والأول سلك مسلك المكر والاحتيال.

**المجال الثاني:** (اتجاه المعاصرين في تأويل كتاب الله): هل تخلص شيعة العصر الحاضر من لوثة ذلك الاتجاه المغرق في التأويل الباطني الذي درج عليه شيوخهم القدامى في تأويل كتاب الله كالقمي والكليني والعياشي والكاشاني والبحراني وأضرابهم.. أم هم على آثارهم يهرعون؟

إن المتتبع لما يكتبه شيعة العصر الحاضر في تفسير كتاب الله يجد أن العقلية

---

(١) انظر: ص (٢٧٤) وما بعدها.

(٢) تفسير الصافي، المقدمة السادسة: ١/ ٥٢.

(٣) معجم رجال الحديث: ١/ ٦٣ ط: الأولى بالنجف ١٣٩٨هـ، أو ص٤٩ ط: الثالثة: بيروت ١٤٠٣هـ، وقد مر نقل ذلك بنصه في المقدمة.

الشيعية المعاصرة لا تزال في الغالب تعيش أسيرة لتلك التأويلات التي وضعها علماؤهم السابقون والتي عرضنا لها فيما مضى.. وآية ذلك أن تلك التفاسير الباطنية تأخذ المكانة الأولى عندهم في الوثاقة والاعتماد، ولا أدل على هذا من توثيق أكبر مراجع الشيعة في العصر الحاضر وهو الخوئى لأسانيد وروايات القمى في تفسيره[1].. وتفسير القمي قد بلغ الغاية في التأويل الباطني وأربى على النهاية..

وكذلك الطبطبائي وهو من كبار شيوخهم المعاصرين يقرر أن تفسير العياشي محل ثقة الشيعة واعتمادهم.. إلى عصرنا هذا[2] وتفسير العياشي على خطى القمي في المنهج الباطني الغالي الذي يكفر الصحابة، ويفسر كل آيات القرآن بالأئمة وأعدائهم، ويدس أساطير التحريف في تفسيره..

وهكذا سائر التفاسير ذات الاتجاه الغالى تحظى بتوثيق الشيعة واعتمادهم.. كتفسير البرهان، وتفسير الصافى، ومرآة الأنوار وغيرها[3].

فماذا بقي بعد هذا؟

أما اتجاه المعاصرين في تأويل كتاب الله، فقد أخذ وجهين مختلفين: وجه غالي متطرف، ووجه معتدل متوسط، إذا ما قسناه بالاتجاه الغالي: فقد ظهرت ملامح التطرف والغلو في تأويل كثير من آيات القرآن بعقائدهم التي شذوا بها عن أمة الإسلام، فهذا أحد علمائهم المعاصرين ويدعى «علي محمد دخيل» يتحدث عن غيبة مهديهم المنتظر- وهو كما يقول بعض كتاب الشيعة من أشهر الكتاب الإمامية الذين عالجوا الغيبة[4]. فيعقد فصلاً بعنوان: «المهدي في القرآن الكريم» ويورد في هذا الفصل خمسين آية من القرآن كلها يزعم تأويلها بالمهدى ويتوصل

---

(١) انظر: ص (١٨).

(٢) انظر: ما سبق نقله عن الطبطبائى في المقدمة.

(٣) انظر: مقدمات هذه التفاسير.

(٤) عبد الله الفياض/ تاريخ الإمامية: ص١٦٢.

بذلك إلى أن موضوع المهدي لا يختلف عن ضروريات الإسلام الأخرى، وإنكاره إنكار لضرورة من ضروريات الدين[1].

بل بلغت تأويلات شيوخهم المتأخرين لآيات القرآن بالمهدي إلى (١٢٠) آية[2] ولم يقنع بعض المعاصرين بذلك فوضع مستدركاً لها ليبلغ بها إلى (١٣٢) آية[3].

ونجد شيخهم المعاصر- محمد رضا الطبيسي النجفي (ت ١٣٦٥هـ) يفسر (٧٦) آية من كتاب الله بعقيدة الرجعة عندهم[4]، وهذا شطط لم يبلغ مداه شيوخهم القدامى. حيث بدأ التأويل بمسألة الرجعة في آية واحدة عند ابن سبأ[5].

ثم لم يزل الأمر يزيد، ففسر شيوخهم القدامى بالرجعة عشرين آية ونيفاً[6].

وفي القرن الثاني عشر تطور الأمر إلى تأويل (٦٤) آية بتلك العقيدة الباطلة على يد شيخهم الحر العاملي[7]، ثم كانت نهاية الشطط على يد هذا الطبيسي وغيره من شيوخهم المعاصرين.

وقد يستمر طريق التأويل إلى أرقام أخرى. وفي تفسير الميزان للإمام الأعظم عندهم محمد حسين الطبطبائي كثير من التفسيرات الباطنية التي يختارها من كتب التفسير القديمة عندهم. يذكرها تحت عنوان «بحث روائي».. ومن الأمثلة التي

---

(١) على دخيل/ الإمام المهدي (عن المصدر السابق: ص١٦٢).
(٢) انظر: هاشم البحراني/ المحجة فيما نزل في القائم الحجة.
(٣) انظر: محمد منير الميلاني/ مستدرك الحجة.
(٤) انظر: ذلك في كتابه «الشيعة والرجعة» مطبعة الآداب/ النجف ١٣٨٥هـ.
(٥) انظر: تاريخ الطبرى: ٤/ ٣٤٠.
(٦) انظر: جواد تارا/ دائرة المعارف العلوية ص٢٥٦.
(٧) انظر: الحر العاملي/ الايقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة ص٧٢- ٩٨.

نقلها مقراً لها ماذكره عن تفسيرهم البرهان في قوله سبحانه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾[1]. قال: «الآية مثل ضربه الله لعائشة وحفصة أن تظاهرتا على رسول الله وأفشتا سره»[2].

فانظر كيف يحرف معاني القرآن، ويكفر أمهات المؤمنين بذلك.

وعند قوله سبحانه ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾[3] نقل مايروونه عن (الصادق) أنه قال: «نحن وجه الله»[4]. وهكذا يلتقي التأويل الباطني الغابر بالحاضر.. صورة واحدة ووجه واحد.

والأمثلة كثيرة.

ولكن هناك وجه معاصر معتدل ومظاهر اعتداله تكمن في ثلاث ظواهر، الأولى: اختفاء ذلك الغلو بتفسير كثير من آيات القرآن بالإمامة وما يدور في فلكها.. والثانية : تطهره من ملامح أسطورة التحريف وأخبارها وآثارها في تفسيره، والثالثة : التنزه عن ذلك التكفير الصريح الواضح لخير جيل عرفته البشرية.. جيل الصحابة رضوان الله عليهم.

ومن أمثلة هذا الاتجاه تفسير الكاشف لمحمد جواد مغنية، والتفسير المبين له أيضاً.

فأنت تلحظ ثناءه على الصحابة في تفسير قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ ...﴾[5] الآية.

حيث قال: لا لشيء إلا لوقوفهم مع الحق، وإعلاء كلمة الإسلام

---

(١) التحريم، آية: ١٠.

(٢) الطبطبائي/ الميزان: ١٩/ ٣٤٦.

(٣) الرحمن، آية: ٢٧.

(٤) الميزان: ١٩/ ١٠٣.

(٥) الحشر، آية: ٨.

وتضحيتهم في شبيله.

«يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون» إيماناً وقولاً وعملاً، وبهؤلاء المهاجرين وأمثالهم من الأنصار استقام الإسلام وانتشر في شرق الأرض وغربها، ولا بدع فإن قائدهم محمد ﷺ ولن تكون الأمة فاسدة وقائدها صالحاً (والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم)، المراد بالذين: الأنصار، وتبوءوا: سكنوا، والدار: دار الهجرة وهي المدينة، والإيمان مفعول لفعل محذوف أي: وأخلصوا الإيمان، وقد أثنى الله على الأنصار بأنهم: ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

والذين جاءوا من بعدهم.. جاء في التفاسير: أن المراد بالذين جاءوا من بعد الصحابة التابعون لهم بإحسان أخذاً بقرينة السياق، ومع هذا فإن الثناء يعم ويشمل كل من سار بسيرة الصحابة إلى يوم القيامة»[1].

فإذا قرأت هذا الكلام لا تعرف أن قائله من الروافض الذين يكفرون صحابة رسول الله ويشتمونهم... وقد مر بنا أن له كلاماً في الطعن في بعض صحابة رسول الله.. ولكنه لم يصرح بالتكفير كغيره من شيعته..

وعند قوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

قال: «المراد بالذكر هنا القرآن الكريم، وضمير له يعود إليه، والمعنى أن القرآن الموجود فعلاً بين الدفتين، المألوف لدى كل الناس وهو بالذات الذي نزل على محمد ﷺ بلا تقليم وتطعيم، على العكس من الكتاب المعروف بالتوراة، فإنه غير الذى جاء به موسى عليه السلام، وكذا الكتاب المعروف بالإنجيل فهو غير

---

(١) التفسير المبين: ص٦٣١، وقارن هذا التفسير المتناسب مع سياق الآيات ومفهوماتها بما سجله البحراني من روايات عن أئمته في تفسير هذه الآية.
(انظر: البرهان: ٤/ ٣١٦- ٣١٩).

الذي جاء به عيسى عليه السلام»[1].

في حين أن الرجل لم يدع التأويل لبعض الآيات بمقتضى أصول عقيدته، لكنه لم يجاهر بالغلو في التأويل كالآخرين من طائفته، فنجده مثلاً في تفسيره الكاشف يؤول قوله سبحانه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[2] بقوله..: معنى الآية أن الله سبحانه أكمل الدين مع هذا اليوم بالنص على علي بالخلافة».

هذا الاتجاه المعتدل إنما هو ثمرة اعتماده على جمع الجوامع لشيخهم الطبرسي، كما ألمح إلى ذلك في المقدمة.. والطبرسي قد اعتمد في الغالب على مرويات أهل السنة وتفاسيرهم، كما أشار شيخ الإسلام ابن تيمية[3].

فإذاً هناك وجهان للاتجاه الشيعي في تأويل القرآن اتجاه غالي، واتجاه معتدل. كما كان لهم في القرون الماضية كتب تفسير باطنية غالبة كتفسير القمي والعياشي والكاشاني والبحراني وغيرهم، وكتب تفسير معتدلة مثل تفسير التبيان للطوسي، ومجمع البيان، وجمع الجوامع للطبرسي..

وقد جاء في أخبارهم بالأمر لهم بظهورهم بوجهين مختلفين حتى لا يعرف الناس حقيقة مذهبهم. وقال إمامهم: «إن هذا خير لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا (أي لعرف الناس المذهب) ولكان أقل لبقائنا وبقائكم»[4].

وأنت إذا قارنت بين المنهجين وجدت الاتجاه الغالي المتطرف يستقى مادته من روايات الشيعة وأخبارهم، أما الاتجاه المعتدل فتلاحظ أنه قد فتح قلبه وعقله لروايات أهل السنة وآثارهم في التفسير، فتخلص من لوثة الغلو والتطرف، إما

---

(١) التفسير المبين: ص٢٨٦.

(٢) المائدة، آية: ٣.

(٣) انظر: منهاج السنة: ٣/ ٢٤٦.

(٤) أصول الكافي: ١/ ٦٥.

تقية أو اقتناعاً، لكنك لاتجد تفسيراً شيعياً اعتمد على رواياتهم فقط يخلو من الطريقة الباطنية في التفسير.

فأي الطريقين هو الذي يمثل مذهب الشيعة؟!

لقد ذكرت فيما سلف محاولة بعض شيوخ الشيعة قطع الطريق على هذا الاتجاه المعتدل بحمله على التقية[1]..

وقد صرح شيخهم المجلسي بأن اعتمادهم على مرويات أهل السنة إنما هو للاحتجاج عليهم وعقد لذلك باباً بعنوان «الباب الثامن والعشرون ماترويه العامة (يعني أهل السنة) من أخبار الرسول ﷺ وأن الصحيح من ذلك عندهم (يعني شيعته) والنهي عن الرجوع إلى أخبار المخالفين»[2] ثم استثنى من ذلك مقام الاحتجاج عليهم لنشر التشيع.

بل إن مرجع الشيعة في العراق «الخوئي» يعتبر ماجاء عن الصحابة في تفسير القرآن هو معنى التحريف الذي جاءت به رواياتهم[3].

وحين أشار محب الدين الخطيب إلى أن القرآن الذي ينبغي أن يكون الجامع لنا ولهم على التقارب نحو الوحدة، قد قامت أصول الدين عندهم على تأويل آياته وصرف معانيها إلى غير ما فهمه منها الصحابة عن النبى ﷺ وإلى غير ما فهمه منها أئمة الإسلام عن الجيل الذي نزل عليه القرآن[4].

ردّ عليه أحد شيوخ الشيعة بقوله: «إن الشيعة ترى من الكيد للإسلام أن يأخذوا.. تفسيرهم للقرآن عمن تقصدهم وتعنيهم بالذات أمثال أبي هريرة

---

(١) انظر: ص (١٩٨) من هذه الرسالة.

(٢) بحار الأنوار: ٢/ ٢١٤.

(٣) انظر: حملة لأساطيرهم التي تقول بتحريف الصحابة لكتاب الله «على أن المراد حمل الآيات على غير معانيها» (البيان ص٢٢٩).

(٤) الخطوط العريضة: ص١٠.

وسمرة بن جندب.. وأنس بن مالك ممن أتقنوا صناعة التلفيق والدس والكذب والافتراء»[1].

فهذا الجواب ينسبه المؤلف للشيعة.. فإذا كانت الشيعة تعتقد أن تلقي الدين عن طريق الصحابة هو من الكيد للإسلام فلهم دينهم ولنا ديننا.. إذ أن قولهم هذا يؤدي إلى رفض الإسلام كلية..

أليس هذا يعني أن ذلك الطريق المعتدل والوجه الآخر هو من باب التقية..؟

إن بعض أصحاب ذلك الاتجاه المعتدل وهو شيخهم محمد جواد مغنية لا يقر بوجود اتجاه باطني في التفسير عندهم. ويقول بأن الاثنى عشرية أبعد الناس من هذه البدع والضلالات، وأن كتبهم تشهد بذلك وهي في متناول كل يد[2]، وكذلك شيخهم الآخر محسن الأمين يقر بوجودها، ولكنه يقول بأنها روايات شاذة[3]، ومثل ذلك يقول الخنيزي، مع إنكاره لبعض ماهو واقع في كتبهم من روايات[4].

وهذا الإنكار لما هو واقع وموجود أمارة التقية، والأمر ليس مجرد روايات شاذة- كما يزعمون- بل تفاسير كاملة تخصصت في التأويل الباطني يأتي في طليعتها تفسير القمي الموثق من كبار شيوخهم، وأبواب كاملة في الكافي أصح كتاب عندهم في الحديث وفي البحار وغيرهما، أبواب تضم عشرات الأحاديث كلها تفسر الآيات تفسيراً باطنياً فلم هذه «الجرأة» في إنكار الحقائق الواضحات، وهل يظنون أنهم يخدمون دينهم بهذه الوسيلة؟

---

(١) عبد الواحد الأنصاري/ أضواء على خطوط محب الدين ص٦٥.
(٢) تفسير الكاشف: ٧/ ١٠٤.
(٣) انظر: الشيعة بين الحقائق والأوهام: ص٤١٩- ٤٢٠.
(٤) انظر: الدعوة الإسلامية إلى وحدة أهل السنة والإمامية: ١/ ١٧٨- ٢٠٢.

كما أن هذا الإنكار منقوض بصنيع طائفة من شيوخهم المعاصرين الذين لايزالون يهذون في هذا الضلال.

بل إن شيخهم وآيتهم عبد الحسين شرف الدين الموسوي يرى أن تلك التأويلات الباطنية للآيات والواردة في حق الأئمة هي مسلمة عندهم بحكم الضرورة(١).

إذن الصورة في مجال التأويل متشابهة بين الأوائل والأواخر، والجديد عند المعاصرين أنهم ارتضوا ماكتبه أسلافهم، حتى المتأخرون منهم فقد اعتبروا ماكتبه

---

(١) وذلك حينما قال الشيخ موسى جار الله بأن «في كتب الشيعة أبواب في آياته وسور نزلت في الأئمة والشيعة، وفي آيات وسور نزلت في كفر أبي بكر وعمر، وكفر من اتبعهما، والآيات تزيد على المئة بل فيها سور مستقلة.. يذكر ذلك أكبر إمام للشيعة في أقدس كتبها في أصول الكافي».
(الوشيعة: ص٢٧، وانظر: ص٦٥).
فأجاب شيخهم عبد الحسين على ذلك بقوله: أما مانزل في فضل الأئمة من أهل البيت وشيعتهم فمسلم بحكم الضرورة من علم التفسير المأثور من السنن، وبحكم ما ثبت في السنة المقدسة من أسباب النزول.
وأما نزول شيء من القرآن في كفر فلان وفلان، فإنه مما نبرأ إلى الله منه، والبلاء فيه إنما جاء من بعض غلاة المفوضة وربما كان في كتبهم فرآه هذا الرجل فرمى البريء بحجر المسيء شأن الجهال بحقائق الأحوال. (أجوبة مسائل جار الله: ص٦٧).
فأنت تلاحظ أن هذا «الآية» عندهم قد اعتبر ما جاء في الكافي من تأويلات للقرآن بالإمام والإمامة مسلم بحكم الضرورة، لكنه استعمل التقية، حينما نفى تأويلهم لآيات الكفر والكافرين بأبي بكر وعمر، وزعم أن ذلك لا يوجد في الكافي.
وهذه «تقية» بلا ريب، لأنه أنكر وجود ذلك في الكافي وهو موجود ويتمثل في عشرات الروايات تفسر آيات الكفر والكفار بالشيخين رضي الله عنهما. (انظر: أصول الكافي، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية: ١/ ٤١٢).
لكن هذا الرجل يريد أن يخدع الناس وينكر ما هو واقع ويلصق ذلك بالمفوضة والتي لم يقل الكاتبون عنها أن هذا مسلكها واعتقادها (انظر في بيان عقيدة المفوضة شرح عقائد الصدوق للمفيد ص: ٢٥٨) ثم إن هذه الفرقة اندرست ولا توجد هي ولا كتبها كما يقوله مرجع الشيعة محمد حسين آل كاشف الغطا (انظر أصل الشيعة: ص٣٨).

المجلسي وغيره من المتأخرين مراجع معتمدة في الرواية، فاتسع بذلك نطاق التأويل عندهم وازداد بفضل جهود شيوخ الدولة الصفوية الذين أربوا على النهاية في هذا. لكن بعض المعاصرين كتب بعض التفاسير المعتدلة كما فعل بعض شيوخهم الأقدمين.. وأنكر وجود التأويلات المتطرفة عندهم.. وإذا كان الإنكار في القديم قد يصدق، فإنه اليوم بعد ظهور حركة الطبع لا يجدي ولا يفيد.

ويحمل على التقية لا محالة.

أما ظهورهم بوجهين مختلفين فهذا أمر قد قرر في مذهبهم حتى لا يقف الناس على حقيقتهم[1].

* * *

(١) انظر: أصول الكافي: ١/ ٦٥، ومضى نصه ص: (١٠٦٠).

□ **السنة عند المعاصرين:**

إن الشيعة المعاصرين لم يتغير شيء من مواقفهم حول المسائل التي تحدثنا عنها في مبحث السنة، فلا يزالون يعتبرون أقوال أئمتهم الاثنى عشر كأقوال الله ورسوله. يقول شيخهم الخميني: «إن تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن يجب تنفيذها واتباعها»[1].

ويقول محمد جواد مغنية: «قول المعصوم وأمره تماماً كالتنزيل من الله العزيز العليم ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾»[2][3].

فكأنهم بهذا قد اعتبروا هؤلاء الأئمة بما فيهم الغائب الذي لم يوجد أصلاً، والحسن العسكري الذي عده ابن الجوزي من الضعفاء في الموضوعات.. اعتبروا هؤلاء كأنبياء الله ورسله.. وهذا مبني على دعوى عصمتهم التي تبين لنا زيفها وبطلانها فيما مضى.

أما دعواهم أن الرسول كتم جزءاً من الشريعة وأودعها علياً فهذا لا يكفون عن التصريح به حتى في كتبهم «الدعائية»، كما سجل ذلك شيخهم محمد حسين آل كاشف الغطا في كتابه «أصل الشيعة وأصولها»[4].

أما تلك الكتب الوهمية كالجفر والجامعة والتي تتحدث عنها كتب الرواية عندهم... فلما نعى الشيخ موسى جار الله على الشيعة المعاصرين تصديقهم بمثل هذه الأوهام. أجابه أحد مراجع الشيعة المعاصرين وهو محسن الأمين – بلا حياء

---

(١) الحكومة الإسلامية: ص١٣.

(٢) النجم، آية: ٣، ٤.

(٣) محمد جواد مغنية/ الخميني والدولة الإسلامية ص٥٩.

(٤) انظر: أصل الشيعة وأصولها ص٧٧، ونقلت نص ذلك ص (١٤٦).

- بقوله: «إن ضاعت صحيفة الفرائض والجفر والجامعة وما ذكر معها عنده وعند أمثاله (يعني موسى جار الله) فلم تضع عند أهلها»[1].

بل إن من شيوخهم الكبار عندهم في هذا العصر من يتباهى بذكر تلك الكنوز الوهمية، والأسماء التي لا مسمى لها ويذهب يعدد هذه «الكتب» بكل خفة عقل..

ويفتخر بكثرة هذه الأوهام التي لاحقيقة لها.. وإذا سئل أين هذه «الكتب المزعومة» أجاب بأنها عند المنتظر.. ولولا خشية الإطالة لنقلنا كلامهم في ذلك[2].

ومنتظر الشيعة الذي تزعم غيبته وحياته منذ مئات السنين حتى أصبحت هذه الدعوى عار عليها وفضيحة لها تزداد على مر السنين..

هذا المنتظر الذي لم يولد أصلاً نسب له بعض الأفاكين «رقاعاً» صدرت عنه مضي الحديث عنها[3].

وكان يظن بشيعة العصر الحاضر، ولا سيما وهم يرفعون شعار التقريب، ودعوة الوحدة مع أهل السنة إنهم قد ارتفعوا بمذهبهم وقومهم عن ترهات الماضي لكن لم يحصل شيء من ذلك واعتبروا هذه الرقاع من «السنة التي لا يأتيها الباطل»[4].

وأدهى من ذلك أن هذا المنتظر يزعمون أنه على صلة مباشرة ببعض شيوخهم حتى الآن، وهذا يعني استمرار حكاية التوقيعات، وخروج الفتاوى

---

(١) الشيعة بين الحقائق والأوهام: ص٢٥٤.

(٢) انظر: محمد آصف المحسني/ صراط الحق: ٣٤٧/٣، محسن الأمين/ أعيان الشيعة: ١/ ١٥٤-١٨٤.

(٣) انظر: ص (٣٣٢).

(٤) الخنيزي/ الدعوة الإسلامية: ٢/ ١١٢.

المعصومة والنصوص التي هي كالوحي الإلهي - كما يزعمون -.

قال شيخهم محمد تقي المدرسي:

«لانستبعد - بل هو كائن فعلاً - وجود علاقات سرية بين الإمام[1] (ع) وبين مراجع الشيعة، وهذا هو السر العظيم»[2].

ومع اعتمادهم على هذه الأوهام، وقبولهم لمرويات الكذابين، فإنهم لايزالون في غيهم يعمهون في إعراضهم عن سنة المصطفى ﷺ التي نقلها أصحابه- رضي الله عنهم- بلا حجة وبرهان إلا دعوى أنهم ردوا إمامة علي المنصوصة بزعمهم حتى قال أحد مراجعهم وآياتهم في هذا العصر: «إن مايرونه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب وعمرو بن العاص ونظائرهم ليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة»[3].

بل صرح بعض معاصريهم أن الشيعة ترى أن قبول رواية صحابة رسول الله من الكيد للإسلام[4].

ولذا قال بعض معاصريهم: «إن الشيعة لا تعول على تلك الأسانيد (أي أسانيد أهل السنة)، بل لا تعتبرها ولا تعرج في مقام الاستدلال عليها فلا تبالي بها وافقت مذهبها أو خالفته»[5].

وقال: «إن لدى الشيعة أحاديث أخرجوها من طرقهم المعتبرة عندهم ودونوها في كتب لهم مخصوصة وهي كافية وافية لفروع الدين وأصوله عليها مدار علمهم وعملهم وهي لا سواها الحجة عندهم»[6].

---

(١) يعنى إمامهم الغائب الذي لا حقيقة له إلا في خيال الشيعة.

(٢) الفكر الإسلامي مواجهة حضارية: ص٣٠٥.

(٣) محمد حسين آل كاشف الغطا/ أصل الشيعة وأصولها: ص٧٩.

(٤) انظر: ص (١٠٦١).

(٥) عبد الله السبيتي/ تحت راية الحق: ص١٤٦.

(٦) المصدر السابق: ص١٦٢.

ولأن هذا هو حقيقة موقفهم من السنة النبوية.. فإن لهم نشاطاً واسعاً لمحاربة السنة والتشكيك فيها.. ولكبار شيوخهم حملات مسعورة ضد المكثرين من الرواية من صحابة رسول الله- ﷺ- كما صنع آيتهم العظمى عبد الحسين الموسوي في كتابه (أبو هريرة) وغيره، ولهم سب وتجريح لكبار محدثي الأمة، ولأمهات كتب المسلمين ما لا يوجد مثله في كتب طائفة من طوائف الكفر، كما نجد ذلك في كتاب الغدير لشيخهم الأميني.. والمجال لا يتسع لنقل شواهد من هذا الغثاء.

* * *

## □ الإجماع عند المعاصرين:

لا جديد في حديثهم في ذلك حتى نثبته، اللهم إلا محاولة صياغة مذهبهم في «الإجماع» بأسلوب خادع قد يغتر به من لا علم له بحقيقة مقالتهم.. يقول مثلاً: محمد جواد مغنية: إجماع الصحابة بأن تتفق كلمة الأصحاب جميعاً على حكم شرعي، وقد أوجب السنة والشيعة الأخذ بهذا الإجماع واعتباره أصلاً من أصول الشريعة، ثم يذكر أن الشيعة قالوا بحجته لوجود الإمام مع الصحابة[1].

انظر إلى هذا التحايل رغم أن مؤدي قوله أن الشيعة ترى أن الحجة في قول المعصوم لا في الإجماع نفسه، لكنه استعمل هذا الأسلوب الملتوي للخداع والتغرير[2]، وقد انخدع بذلك البعض[3].

---

(١) الشيعة في الميزان: ص٣٢١.

(٢) انظر ما سلف عن عقيدتهم في «الإجماع» ص (٤٠٣) وما بعدها.

(٣) مثل الشيخ محمد الغزالي الذي نقل كلام مغنية هذا واحتج به في أنه لا فرق في أصول الأحكام بين السنة والشيعة (انظر: ليس من الإسلام: ص٧٩- ٨٠).

## □ اعتقادهم في أصول الدين:

ففي مقام توحيد الربوبية وإفراد الله جل شأنه بأفعاله فإن للمعاصرين كلمات في إعطاء الأئمة ما للرب جل شأنه من أفعال مما لم يؤثر عن أسلافهم من الاثنى عشرية.

فهذا أحد شيوخهم ويدعى عبد الحسين العاملي قالوا: إنه كان آيه من آياتهم التى ينسبونها- زورا- إلى الله سبحانه. يقول هذا العاملي في مدح أمير المؤمنين علي- برأه الله مما يفترون-:

أبا حسن أنت عين الإلـه ... وعنوان قدرته السامية
وأنت المحيط بعلم الغيوب ... فهل عندك تعزب من خافية
وأنت مدير رحى الكائنات ... وعلة إيجادها الباقية
لك الأمر إن شئت تنجي غداً ... وإن شئت تسفع بالناصية[(1)]

انظر كيف جعل مخلوقاً من مخلوقات الله هو الإله بعينه، والمتصف بما للرب من تدبير وإيجاد، وإحياء واماتة.. فهو مدبر أمر الكائنات وعلة إيجادها ومظهر القدرة الإلهية.. وهو المحيط بعلم الغيب، بل هو مالك يوم الدين، إذ له الأمر في ذلك اليوم، ونجاة العباد، وهلاكهم بمشيئته[(2)]..

وهذا ثمرة مرة (طبيعية) لروايات الكليني والقمي والمجلسي.. التي سلف عرض أمثلة من موادها التي تتجه إلى هذا الاتجاه..

---

(1) ديوان الحسين/ الجزء الأول من القسم الثاني الخاص في الأدب العربي: ص٤٨.

(2) بل صرح شاعرهم الآخر بأن علياً تجمعت فيه كل صفات الإلٰه، حيث قال: جميع صفات الرب فيه تجمعت .. وما اجتمعت إلا لسر وحكمة
(انظر: الحائري/ مقتبس الأثر: ١/ ٢٤٦).

واثنا عشرية اليوم تمثل في رواياتها، وبلسان طائفة من شيوخها السبئية وغيرها من الفرق التي تؤله علياً، والتي كنا نظن أنها بادت وانقرضت، فإذا بها تعيش في أحضان الاثني عشرية حتى قد يقال بأن السبئية هي الاسم الأقدم والاثنا عشرية هي الاسم الأحدث لحقيقة واحدة.. وتلك الكلمات لم تصدر عن عامي من عوامهم، أو كاتب صغير من كتابهم، بل صدرت من آية من آياتهم يرجع لقوله الآلاف..

وتجد أن محمد حسين آل كاشف الغطا أحد كبار مراجع الشيعة وآياتهم، ومن ينادي بالتقريب بين أهل السنة والشيعة يقول في مدح أئمته:

ياكعبة الله إن حجت لها الـ أمـلاك فعرشـه ميقـاتها
أنتم مشيئته التي خلقت بها الـ أشياء بـل ذرئت بها ذراتها
أنافي الورى قال لكم إن لم أقل ما لم تقله في المسيح غلاتها[1]

لقد جعل أئمته هم الكعبة التي تحج إليها الملائكة، وجعل عرش الرحمن هو ميقاتها، وجعلهم هم مشيئة الله وقدرته التي خلقت بها الأشياء.. وقطع على نفسه عهداً أن يقول في أئمته مالم تقله غلاة النصرانية في المسيح ولعله بهذه الأوصاف قد وصل إلى ما أراد.

هذا ما يقوله كبير مراجع الشيعة في هذا العصر، ومن يمثلهم في مؤتمرات ومن يعتبر عند بعض أهل السنة الذين لم يطلعوا على حقيقته من معتدلي الشيعة ولهذا قدموه إماماً لهم في مؤتمر القدس الأول[2]، لأن له وجهين وقولين والتقية لاتنتهي أسرارها وأساليبها عندهم.

---

(١) ديوان شعراء الحسين/ جمع محمد باقر النجفي ص١٢ (ط: طهران ١٣٧٤هـ.

(٢) انظر: في مؤتمر القدس الأول مجلة الأزهر، المجلد ٢٥/ ٥٠٦، ٦٣٨، ٩٧٩، المسلمون، المجلد السادس ص٤٥.

وانظر: تعليق محمد رشيد رضا في المنار على تقديم محمد حسين آل كاشف الغطا إماماً لهم في الصلاة في مجلة المنار: المجلد ٢٩ ص٦٢٨.

ولو ذهبت أسجل ماوجدته لهم في هذا الاتجاه لطال بنا المقام[1].. وأقول إن المادة الشعرية الكبيرة التي تركها شعراء الشيعة وأدباؤها فيها من هذا «الغلو» ما لا يخطر على البال.. ويبدو أن لهيب العاطفة وجذوة الحماس يغطي سلطان التقية فتظهر الحقيقة عارية بلا خداع أو تزوير.. ولهذا فإن هذا الموضوع يستحق دراسة خاصة..

وفي مقام توحيد الألوهية فإن مزارات الشيعة ومشاهدها اليوم قد أصبحت من أكبر مظاهر الشرك بالله تعالى، ولا أمل في تغيير هذا المنكر عندهم، لأنه مؤيد بتلك الروايات المنسوبة زوراً لأهل البيت عكس الأمر عند أهل السنة والذي هو انحراف في واقعهم تنكره أصولهم، وقد رأى هذا الشرك كل من زار تلك المشاهد.

يقول الشيخ موسى جار الله بعد زيارة له لإيران والعراق استمرت عدة أشهر بأنه رأى المشاهد والقبور عندهم معبودة[2].

ويقول الشيخ أبو الحسن الندوي بعد زيارة له إلى إيران عن مشهد علي الرضا» فإذا دخل غريب في مشهد سيدنا علي الرضا لم يشعر إلا وأنه داخل الحرم فهو غاص بالحجيج مدوي بالبكاء والضجيج، عامر بالرجال والنساء، مزخرف بأفخر الزخارف والزينات قد تدفقت إليه ثروة الأثرياء، وتبرعات الفقراء»[3].

وفد ذكر صاحب التحفة الاثنى عشرية بأنهم لايزالون يغلون في قبور

---

(١) لمن اراد المزيد من الأمثلة والشواهد ينظر: الحائري/ مقتبس الأثر: ١/ ١٥٣، ٢٤٥– ٢٤٨، محسن الأمين/ أعيان الشيعة: ٥/ ٢١٩، وديوان الحسين لمجموعة من شيوخ الروافض في مواضع كثيرة، وعبد الحسين الأميني/ الغدير: ٧/ ٣٤– ٦٧ وغيرها.

(٢) الوشيعة: المقدمة ص (ط).

(٣) أبو الحسن الندوي/ من نهر كابل إلى نهر اليرموك ص٩٣، مجلة الاعتصام، السنة (٤١)، العدد (٣).

الأئمة ويطوفون حولها، بل ويصلون إليها مستدبرين القبلة إلى غير ذلك من الأمور التي يستقل لديها فعل المشركين مع أصنامهم[1]. ثم قال: إن حصل لك ريب من ذلك فاذهب إلى بعض مشاهدهم لترى الحقيقة بعينك[2].

وتجد شيخهم المعاصر محمد المظفر في كتابه الذي ألفه لبيان عقائد طائفته وسماه «عقائد الإمامية» والذي ارتضاه شيعته فلم نر أحداً أنكر عليه شيئاً مما جاء فيه، وقد صاغه بأسلوب يغلب عليه طابع الدعاية للتشيع، ومع ذلك تجده لم يحجم عن التأكيد على عقيدة الرافضة في قبور الأئمة فذكر أن مما امتازت به طائفته واختصت به في أضرحة أئمتهم «تشييدها وإقامة العمارات الضخمة عليها، ولأجلها يضحون بكل غال ورخيص عن إيمان وطيب نفسٍ»[3].

ثم صرح بأن سبب ذلك ما زعمه من «وصايا الأئمة وحثهم شيعتهم على الزيارة، وترغيبهم فيما لها من الثواب الجزيل عند الله تعالى.. وباعتبار أن هاتيك القبور- كما يزعم- من خير المواقع لاستجابة الدعاء[4]، والانقطاع إلى الله تعالى[5].

ثم ذكر آداب ومناسك الزيارة عندهم بلا حياء ولاخوف من إعلان هذه المظاهر الوثنية[6].

---

(١) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية: ص٣٠٠.

(٢) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٣) محمد رضا المظفر/ عقائد الإمامية: ص١٣٣.

(٤) لو كانت من خير المواقع وفيها كل ذلك الفضل الذي يتحدثون عنه لورد ذكر ذلك في الكتاب الكريم والسنة المطهرة، ولأصبحت من الأمور المعلومة المشهورة، ولما خفيت على الأمة، واختص بنقلها حثالة من الكذابين المعروفين بالافتراء على أهل البيت..، ولو كان شيء مما قالوه حقا لما ورد النهي الصريح المؤكد بالنهي عن اتخاذ القبور مساجداً.

(٥) محمد رضا المظفر/ عقائد الإمامية: ص١٣٣.

(٦) المصدر السابق: ص١٣٥- ١٣٩.

وما فتيء ثلة من شيوخهم المعاصرين يجاهرون- بلا وجل أو خجل- بأن كربلاء أفضل من الكعبة المشرفة، فهذا كبير مراجع الشيعة ومن يتزعم الدعوة للتقريب بين السنة والشيعة يدعي أن كربلاء أفضل من الكعبة البيت الحرام الذي جعله الله قياماً للناس ومثابة وأمناً وبارك فيه بنص التنزيل الإلهي.

فيترنم مرجع الشيعة محمد حسين آل كاشف الغطاء مخالفاً لنص القرآن وإجماع المسلمين يترنم بهذا البيت الوثني وهو قوله:

ومن حديث كربلاء والكعبة ... لكربلاء بان علو الرتبة

وهو يرى أن هذا من ضرورات مذهبهم فيقول بأن كربلاء «أشرف بقاع الأرض بالضرورة»(١). لأنه قد شهدت بذلك آثارهم وأخبارهم- كما يقرر-.

وهذه الشهادة التي يعتمدها يجب أن تجعل برهاناً ودليلاً على كذب هذه الأخبار، ومروق من وضعها عن الدين، وخروج من صدق بها عن إجماع المسلمين.. وأين كربلاء من قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ. فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾(٢).

فهل بعد هذا يبقى قول لقائل.

﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾(٣).

هذا وأقوال شيوخهم المعاصرين في هذا المعنى كثيرة(٤).

---

(١) محمد حسين آل كاشف الغطاء/ الأرض والتربة الحسينية: ص٥٥- ٥٦.

(٢) آل عمران: الآيتان/ ٩٦، ٩٧.

(٣) محمد، آية: ٢٤.

(٤) كقول آيتهم ميرزا حسين الحائري «كربلاء تلك التربة الطيبة الطاهرة، والأرض المقدسة التي قال في حقها رب السموات والأرضين (انظر كيف يفترون الكذب على رب العالمين) مخاطباً للكعبة حينما افتخرت على سائر البقاع قري واستقري لولا أرض كربلاء وما ضمته لما =

وإذا كانت كتب الشيعة القديمة تقرر بأن الله قد تابَ على الأنبياء بتوسلهم بالأئمة[1]، فإن هذا المعنى المتناهي في الغلو والذي يتضمن تفضيل الأئمة على الأنبياء[2]، والمتناهي في السذاجة والغفلة، إذ يَفتِرض وجود هؤلاء الأئمة في حياة الأنبياء السابقين، والموغل في الدعوة إلى الشرك بالله سبحانه وعبادة غيره جل شأنه.. فإن هذا المعنى الذي يحمل هذه «البلايا» وغيرها يقرره بعض كبار شيوخهم ويوصي ابنه بالعمل بمقتضاه فيقول آيتهم وحجتهم عبد الله الممقاني: «وعليك بني بالتوسل بالنبي وآله صلى الله عليهم أجمعين، فإني قد استقصيت الأخبار فوجدت أنه ما تاب الله على نبي من أنبيائه من الزلة[3] إلا بالتوسل بهم»[4].

وإذا كانت مصادرهم القديمة تجعل زيارة قبر الحسين أفضل من الحج إلى بيت الله سبحانه، فإن هذا المعنى الخطير يتكرر على ألسنة شيوخهم المعاصرين، ويدعون إلى هذا، لأن فيه- كما يخدعون أتباعهم- «الثواب الجزيل عند الله باعتبار

---

= خلقتك.. ثم يقول هذا «الرافضي» وكذلك أصبحت هذه البقعة المباركة بعد ما صارت مدفناً للإمام رضى الله عنه مزاراً للمسلمين (!) وكعبة للموحدين (!) ومطافاً للملوك والسلاطين، ومسجداً للمصلين (الحائري/ أحكام الشيعة: ١/ ٣٢).

ويقول د/ عبد الجواد آل طعمة في كتاب له يسمى تاريخ كربلاء بأن نصوصهم قد اعتبرت كربلاء أفضل بقاع الأرض فهي تعتبر عند الشيعة أرض الله المختارة المقدسة المباركة، وهي في مقاييسهم حرم الله وحرم رسوله وقبة الإسلام، وفي تربتها الشفاء، وأن هذه المزايا لم تجتمع لأي بقعة حتى الكعبة. (تاريخ كربلاء: ص١١٥- ١١٦، والكتاب موثق من عدد من آياتهم- انظر مقدمات الكتاب).

ويقول آيتهم العظمى محمد الشيرازي بأننا «نقبل أضرحتهم كما نقبل الحجر الأسود، وكما نقبل جلد القرآن الكريم». (مقالة الشيعة/ المرجع الديني عندهم محمد الشيرازي: ص٨).

(١) انظر: ص (٤٤٥) من هذه الرسالة.

(٢) وهو مذهب غلاة الروافض كما يقوله القاضي عياض، والبغدادي، وشيخ الاسلام ابن تيمة، ونقل الشيخ محمد بن عبد الوهاب الإجماع على كفر من ذهب إلى ذلك- انظر: ص (٦١٤) من هذه الرسالة.

(٣) لاحظ اعترافهم بزلات الأنبياء مع أنهم يدعون العصمة المطلقة في الأئمة..!

(٤) مرآة الرشاد: ص١٠٤.

أنها من أفضل الطاعات والقربات..»[1].

ولهذا يوصي آيتهم عبد الله الممقاني ابنه بزيارة الحسين في كل يوم يقول: «وعليك بني بزيارته (يعني قبر الحسين) في كل يوم من البعد مرة، والمضي إليه في كل شهر مرة، وإن كنت في بلدة بعيدة ففي السنة مرة»[2].

لاحظ أن هذا الشيخ لم يوص ابنه بالصلاة.. بل أوصاه بالاتجاه إلى القبر حيث ترفع للشرك رايات، لأن ذلك عندهم من أفضل القربات.. وهذه شرعة المشركين..

وقد علق الابن[3] على هذه الوصية بقوله:

قد ورد أن من زاره- عارفاً بحقه- كتب الله له ثواب ألف حجة وألف عمرة..

إلى أن قال : «وكأنما زار الله (!!). وحق على الله ألا يعذبه بالنار، ألا وإن الإجابة تحت قبته والشفاء في تربته..»[4] ومن زار قبر الحسين عليه السلام ليلة النصف من شعبان وليلة الفطر، وليلة عرفة في سنة واحدة كتب الله له ألف حجة مبرورة، وألف عمرة متقبلة، وقضيت له ألف حاجة من حوائج الدنيا والآخرة[5] «ومن أتاه يوم عرفة عارفاً بحقه كتب الله له ألف حجة، وألف عمرة متقبلات، وألف غزوة مع نبي مرسل أو إمام عادل»[6].

وهكذا تتفق كتب الشيعة قديمها وجديدها على هذا الاعتقاد الوثني وينسبون هذا لأئمة أهل البيت بل وللإسلام، ولايعلم المسلمون كلهم بهذا الأمر،

---

(١) عقائد الإمامية: ص١٣٣.

(٢) مرآة الرشاد: ص١٠٥- ١١٤.

(٣) محي الدين الممقاني.

(٤) مرآة الرشاد: ص١١٠ (الحاشية).

(٥) مرآة الرشاد: ص١١٣ (الحاشية).

(٦) الموضع نفسه من المصدر السابق.

بل ينفرد بنقله الرافضة دون غيرهم.. ولاشك أنهم بشذوذهم هذا يعلنون كذبهم، ويفضحون مذهبهم.. ولقد كانت لهذه «النصوص» أثرها الخطير في دنيا الشيعة، حيث أحييت عقيدة المشركين في مزارات الشيعة ومشاهدها فأصبحت المشاهد معمورة والمساجد مهجورة، وعلماؤهم يؤيدون هذا المنكر ويسعون لتثبيته واستمراراه.

بل قد جاءت روايات لهم صريحة في التحذير من هذا المنكر الذي يفعلونه..

ولكن مراجعهم تتستر على مثل هذه النصوص ولاتود أن تظهر لأولئك الأتباع الأغرار، بل أنها تنكر وجودها عندهم إمعاناً في حجب هذا «النور» عن شيعتهم وأتباعهم.

يقول مجتهد الشيعة الأكبر- كما يصفونه- محسن الأمين في كتابه «الحصون المنيعة» وهو يدافع عن اتخاذ الشيعة للقبور مساجد.. يقول في رده للنصوص الواردة في أمهات كتب المسلمين في النهي عن اتخاذ القبور مساجد والبناء عليها بأن ذلك مما انفرد أهل السنة بنقله وهو معارض بما زعمه متواتراً من طرق أهل البيت[1].

أقول : إن هذا النهى قد جاء أيضاً من طرق الشيعة بروايات كثيرة أخرجها الحر العاملي في وسائل الشيعة وغيره- كما مر[2]- فإما أن يكون هذا المدعو بالأمين غير أمين وأراد التكتم على حقيقة موجودة في كتبهم، أو هو جاهل بما في مدوناتهم.. مع أنه آية من آياتهم المنسوبة زورا إلى الله سبحانه.

**وفي باب الأسماء والصفات** يقرر شيوخهم المعاصرون مذهب المتأخرين عند الشيعة وهو التعطيل، ويقتفون أثر المعتزلة في ذلك حذو القذة بالقذة

---

(١) محسن الأمين/ الحصون المنيعة: ص٢٧.

(٢) انظر ما نقلته عن كتبهم المعتمدة في ذلك: ص٤٨١.

فيقولون-مثلاً- بخلق القرآن[1]، وينكرون رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة[2]، وينكرون صفاته سبحانه[3] الثابتة له بالكتاب والسنة، ويصفون الله سبحانه بالسلوب بقول شيخهم المظفر في كتابه عقائد الإمامية تحت عنوان عقيدتنا في الله «.. ليس هو بجسم ولا صورة، وليس جوهراً ولاعرضاً، وليس له ثقل أو خفة، ولا حركة أو سكون، ولا مكان ولا زمان، ولا يشار إليه»[4].

وأنت ترى أنهم في وصفهم له سبحانه بهذه الصفات السلبية المحضة قد نفوا الوجود الحق له تعالى، ولا جديد عندهم في ذلك، فهذه كلمات رددها الجهمية من قبلهم وهم على آثارهم يهرعون، ومن هنا يخطيء من يظن أن الجهمية المعطلة قد توارت عن الوجود واندثرت.

وهم يكفرون من يخالفهم في تعطيلهم. يقول المظفر: «ومن قال.. إنه ينزل إلى السماء الدنيا، أو إنه يظهر إلى أهل الجنة كالقمر، أو نحو ذلك فإنه بمنزلة الكافر به.. وكذلك يلحق بالكافر من قال: أنه يتراءى لخلقه يوم القيامة»[5].

ويزعمون أن العقل دلهم على هذا التعطيل[6].

وهل كان العقل مصدراً للتلقي في أمر غيبي، وهل يوافق العقل السوى على وصف الله سبحانه بهذه الصفات السلبية التي ليس عليها دليل، ويرد مانزل به الوحي.؟

ثم ماحصيلة الأفكار والفلسفات التي تحدثت عن هذه المسألة بمعزل عن

---

(١) انظر: محسن الأمين/ أعيان الشيعة: ١/ ٤٦١، الأميني النجفي/ الغدير: ٣/ ١٣٩.

(٢) انظر: محسن الأمين/ أعيان الشيعة: ١/ ٤٦٣، المظفر/ عقائد الإمامية: ص٥٩.

(٣) انظر: الغدير: ٣/ ١٣٩.

(٤) عقائد الإمامية: ص٥٩.

(٥) المصدر السابق: ص٥٩- ٦٠.

(٦) السابق: ص٦٠.

الوحي الإلهي؟ إنها لم تخلف سوى ركام من التناقضات، وعبث كعبث الأطفال، وعادت على أصحابها بالحيرة والقلق.

ومانهاية من جعل العقل دليله وقائده من المتكلمين في التاريخ الاسلامي؟ أليست هي الحيرة والضياع، وقد وجد من جرب الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية أنها لا تروي غليلاً ولا تشفي عليلاً، وأن أقرب الطرق طريقة القرآن، ولكنهم حين أعرضوا عنها كان سعيهم في ضلال[1]، وأضاعوا الجهد والوقت، وأشغلوا الأمة، وصرفوها عن وظائفها الواجبة.

ومنهج أهل السنة في الأسماء والصفات منهج عظيم لالتزامه بالكتاب والسنة، وحفظه لوقت المسلم وجهده وطاقته وعقله من أن يبددها في البحث عما لم يكلف به، ولاسبيل للوصول إلى معرفة كيفيته.

بقي أن نضيف اتجاهاً آخر لمعاصريهم في عقيدتهم في التوحيد وهو اقتفاء أثر الصوفية الذين يذهبون إلى القول بأن التوحيد مراتب أدناها مرتبة عندهم هو مدلول كلمة الإسلام العظيمة: «لا إله إلا الله» فشرعوا من الدين ما لم يأذن به الله، ووصلوا عن طريق هذه المراتب إلى الكفر البواح، والقول بالاتحاد، وأن المخلوق عين الخالق فخرجوا بذلك عن العقل والنقل، والدين، وفاقوا النصارى في شركهم الذين قالوا بحلول الإله في عيسى، لأن النصارى قالوا بحلول خاص وهؤلاء قالوا بالحلول العام.

ولكن شيوخ الشيعة الذين ينقلون لهذه الطائفة على مر العصور وكر الدهور حثالة المذاهب المبتدعة، وزبالة الأفكار البشرية الساقطة، وغثاء النفوس المعقدة.. أخذوا بهذا الاتجاه الصوفي المريب، ونقلوه إلى قومهم، بل عدوه هو عقيدتهم المعتمدة.

---

(١) انظر: أمثلة من حيرتهم، وثمرة تجربتهم في: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٥/ ١٠- ١١، ابن أبي العز/ شرح الطحاوية: ص١٦٩- ١٧٢، ملا علي القاري/ في الفقه الأكبر: ص١٠- ١٢.

يقول شيخهم وآيتهم إبراهيم الزنجاني[1] في كتابه عقائد الإمامية الاثنى عشرية[2] تحت عنوان «عقيدة الشيعة في التوحيد» إن مراتب التوحيد أربع..

توحيد العوام وتوحيد الخواص، وتوحيد خاص الخاص، وتوحيد أخص الخواص، والأولى مدلول كلمة لا إله إلا الله»[3].

ويذكر بأن شيعته تمتاز عن المسلمين جميعاً بعقيدة توحيد خاص الخاص، وبتوحيد أخص الخواص[4].

ويقول بأن المقام لا يتسع لشرح وتفاصيل هذه المراتب، لكنه يقول بأنهم أخذوها عن أمير المؤمنين علي في قوله: «أول الدين معرفته وكمال معرفته التصديق به، وكمال التصديق به توحيده وكمال توحيده.. نفي الصفات عنه..

فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله، ومن جهله فقد أشار إليه، ومن أشار إليه فقد حده، ومن حده فقد عده..»[5].

وهذا النص الذى ينسبه- زوراً وافتراءاً- إلى أمير المؤمنين علي يتضمن تعطيل الله سبحانه من صفاته الثابتة بالكتاب والسنة، والاعتقاد بأن نفي الصفات هو كمال التوحيد، هو اعتقاد الجهمية الذين جعلوا من أصولهم «التوحيد» وضمنوه نفي الصفات، وكان مؤدى قولهم ونهاية أمرهم، تعطيل الذات، لأن نفي الصفات يؤدى إلى نفي الذات، لأن ذات مجردة عن الصفات، لايتصور لها وجود في الخارج.

---

(١) وقد وصفه شيخهم الخوئي في تقريظه للكتاب بأنه «ركن الإسلام عماد العلماء..».

(٢) والكتاب موثق من كبار شيوخهم وآياتهم كالخوئي، وحسن الموسوي.

(٣) عقائد الإمامية الاثنى عشرية: ص٢٤.

(٤) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٥) السابق: ص٢٤.

ولأن مذهب الجهمية في تعطيل الصفات مؤدى لمذهب الحلول والاتحاد[1] صار- فيما يظهر- هو عمدته، فى ما ذهب إليه من القول بالتوحيد الخاص وخاص الخاص.

وحسبك أن تعرف مبلغ ضلالهم في اعتبارهم التوحيد الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب، وأمر الله به الأولين والآخرين هو في المرتبة الدنيا من مراتب توحيدهم، وهو عندهم مقام يليق بالعوام ويناسب حالهم، وهل عندهم بذلك من علم فيخرجوه لنا؟[2]

وهذا كلام الله المنزل على رسوله ﷺ، وهذه سنة الرسول ﷺ، وهذا كلام خير القرون بعد الرسول ﷺ. هل جاء هذا التقسيم عن أحد منهم. إن يتبعون في ذلك إلا أقوال شيوخهم وزنادقتهم، وما لهم بذلك من علم إلا اتباع الظن وما تهوى الأنفس وما تمليه عليهم شياطين الإنس والجن.

وحسبك أيضاً أن تدرك أن مبلغ أمرهم في سلوك هذه المقامات والتي باعترافهم ليست من مدلول بمعنى لا إله إلا الله هو الوصول بالسالك إلى مقام الإلحاد وهو مايسمى بالحلول أو الاتحاد[3].

* * *

(١) انظر: شرح الطحاوية ص: ١٦.

(٢) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٣) ذكر شيخ الإسلام أن مبدأ حدوث قول الاتحادية وأمثاله في أمة محمد صلى الله عليه وسلم هو زمن حدوث دولة التتار. (مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٢/ ١٧١).

## □ الإمامـة □

الإمامة بإقرار المعاصرين كالنبوة[1]، واستمرار للنبوة[2]، أو «تنصيب من الله كالنبوة»[3].

وهي من أركان الإسلام عندهم. قال كاشف الغطا: «إن الشيعة زادوا في أركان الإسلام ركناً آخر وهو الإمامة»[4].. إلخ.

ولا أجد عندهم تغييراً لشيء من غلوهم الذي جاء الحديث عنه فيما سبق لكن ثمة دعوى جديدة في كتبهم التي تكتب للعالم الإسلامي حول ثلاث مسائل: الأولى تكفيرهم لمنكر الإمامة، والثانية حكمهم على حكومات المسلمين بأنها حكومات كافرة، والثالثة تكفيرهم للصحابة.

### □ المسألة الأولى: موقف المعاصرين من تكفير أصولهم للمسلمين:

تجد في هذه المسألة موقفين للمعاصرين قد يظن من ليس على دراية بأصولهم أنهما مختلفان:

الموقف الأول: يقول بأن منكر الإمامة لا يخرج عن الإسلام، وينكر على من يقول بأن الشيعة يكفرون غيرهم.

والموقف الثاني: يجاهر بالتكفير بدون تقية ولا مواربة.

---

(١) محمد حسين آل كاشف الغطا/ أصل الشيعة ص٥٨، خليل ياسين/ الإمام علي ص٣٢٧، باقر القرشي/ الرسول الأعظم مع خلفائه ص١٨.

(٢) المظفر/ عقائد الإمامية: ص٩٤.

(٣) السماوي/ الإمامة: ١/ ٦٥.

(٤) أصل الشيعة ص٥٨، وهذا اعتراف منه أن الإمامة زيادة من الشيعة على أركان الإسلام.

أما بالنسبة للموقف الأول فيقول محسن الأمين- في الرد على موسى جار الله الذي قال : «إن كتب الشيعة صرحت أن كل الفرق كافرة وأهلها نواصب»[(١)]-

قال محسن الأمين: سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم، لا يعتقد أحد من الشيعة بذلك، بل هي متفقة على أن الإسلام هو ماعليه جميع فرق المسلمين من الإقرار بالشهادتين إلا من أنكر ضرورياً من ضروريات الدين كوجوب الصلاة وحرمة الخمر وغير ذلك، وعمدة الخلاف بين المسلمين هو في أمر الخلافة، وهي ليست من ضروريات الدين بالبديهة، لأن ضروري الدين مايكون ضرورياً عند جميع المسلمين وهي ليست كذلك[(٢)]

ويقول محمد حسين آل كاشف الغطا: «ومن لم يؤمن بالإمامة» فهو مسلم ومؤمن بالمعنى الأعم تترتب عليه جميع أحكام الإسلام من حرمة دمه وماله وعرضه، ووجوب حفظه، وحرمة غيبته[(٣)] وغير ذلك، لا أنه بعدم الاعتقاد بالإمامة يخرج من كونه مسلماً - معاذ الله - نعم يظهر أثر التدين بالإمامة في منازل القرب، والكرامة يوم القيامة[(٤)].

وبمثل هذا الرأي قال آخرون من شيعة هذا العصر[(٥)].

أما فيما يتعلق بالموقف الثاني، فإنه لايزال «طغام» من شيوخهم وآياتهم يهذون في هذا الضلال، ويصرحون بتكفير المسلمين مثل: شيخهم علي اليزدى

---

(١) الوشيعة ص١٠٥، وقد مر إثبات ذلك من كتب الشيعة ص (٧٤٥).

(٢) محسن الأمين/ الشيعة بين الحقائق والأوهام ص١٧٦، أعيان الشيعة: ١/ ٤٥٧.

(٣) إذا لماذا تسبون الصحابة رضوان الله عليهم وهم بإقراركم لا يخالفون إلا بالإمامة.

(٤) أصل الشيعة ص٥٨- ٥٩.

(٥) انظر: عبد الحسين الموسوي/ أجوبة مسائل جار الله: ص٣٩، محمد حسين الزين العاملي/ الشيعة في التاريخ: ص٣٢، الخنيزي/ الدعوة الإسلامية: ٢/ ٢٦٠، محمد جواد مغنية/ الشيعة في الميزان: ص ٢٦٩، لطف الله الصافي/ مع محب الدين في خطوطه العريضة: ص٩٥.

الحائري[1]، وشيخهم عبد الحسين المرشتي[2]، وشيخهم عبد الهادي الفضلي[3].

وقد يسلك بعض هؤلاء الشيوخ المسلكين جميعاً، أي يخرج تارة بوجه التكفير، وحيناً بالوجه الآخر حسب المناسبات والأحوال وفي التقية متسع، ومن هؤلاء محمد رضا المظفر الذي يشير في كتابه «عقائد الإمامية» إلى أن المسلم عندهم هو من يشهد الشهادتين أياً كان مذهبه[4].

ولكنه في كتابه «السقيفة» يحكم بردة المسلمين بأجمعهم بعد وفاة الرسول ﷺ يقول «مات النبي ﷺ ولابد أن يكون المسلمون كلهم- لا أدري الآن- قد انقلبوا على أعقابهم»[5].

فانظر كيف يحكم على الصحابة والقرابة والأمة جميعاً بالردة، ويشك في إيمان واحد منهم.. ولم يبلغ غلو أحد من الشيعة السابقين ذلك إلا ماينسب إلى طائفة «الكاملية» الذين يكفرون علياً لتخليه عن المطالبة بحقه، ويكفرون الصحابة

---

(١) والذي وصفوه بأنه «شيخ الفقهاء والمجتهدين، وحجة الإسلام والمسلمين، وآية الله الكبرى في العالمين» والإسلام منه بريء، ومن كتبه إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب فأهل السنة، وكل المسلمين الذين يخالفونه في مهديهم المعدوم هم جميعاً في رأيه نواصب وقد هلك سنة (١٣٣٣هـ).

(٢) وهو الذى يحكم على الأمة جميعاً بالكفر ما عدا طائفته، ويرى أن سبب كفر الأمة هو أبو بكر وعمر ويقول: «إن أبا بكر وعمر هم السببان لإضلال هذه الأمة إلى يوم القيامة» (كشف الاشتباه ص٩٨). فانظر كيف يعيش هؤلاء الشيوخ أسارى لفكر زنادقة القرون البائدة، وهذا القول الذي يجاهر به الرشتي يكتبه للرد على بعض أهل السنة وهو الشيخ موسى جار الله، ومعنى ذلك أن للتقية ظلالا وأثراً، وأن ما خفى كان أعظم.

(٣) والذي يقرر أن الإمامة ركن من أركان الدين (التربية الدينية ص٦٣). أي فمنكر إمامتهم منكر لركن الدين فهو في عداد الكافرين، وهو يفترى هذا المنكر مع أنه يعيش في وسط أهل السنة، ويأكل من خيراتهم، بعد أن عاش طريداً منبوذاً من بلاده. (فهو عراقي الأصل يعيش في السعودية، ويعمل في بعض جامعاتها).

(٤) عقائد الإمامية: ص١٥٥.

(٥) السقيفة: ص١٩.

لعدم مبايعتهم لعلي، لكن هذه الطائفة لاجود لها اليوم بهذا الاسم، وكان يظن أنه لا قائل بمذهبها في هذا الزمن. ثم مالبث هذا الظن أن توارى، فها هي تعيش في أحضان الاثنى عشرية في هذا العصر، ويجاهر بمذهبها بعض الشيوخ الكبار عندهم.

والمذهب الاثنا عشري مؤهل لإخراج كثير من فرق الغلو، بمدوناته التي جمعت من الشذوذ فأوعت.

وهذا الموقف من شيخهم المظفر له أمثاله عند شيوخهم المعاصرين[(١)].

هذان موقفان في الظاهر مختلفان، وهما في الحقيقة متفقان، فالذين يحكمون بإسلام الأمة لا يختلفون عمن يحكم بكفرها، أما كيف ذلك فإليك البيان: إنهم يقولون إننا نحكم بإسلام الناس في ظاهر الأمر فقط، أما في الباطن فهم كافرون وهم مخلدون في النار بإجماع الطائفة.

وقد صرح بهذه «الحقيقة» شيوخهم القدامى، والمعاصرون، وتجد إذا تأملت في كلام القائلين بأنهم لا يكفرون المسلمين إشارات إلى هذا المذهب يدركها من عرف عقيدتهم في هذا الأمر، وطريقتهم في التقية.

وممن صرح بذلك من شيوخهم السابقين زين الدين بن علي العاملي الملقب عندهم بالشهيد الثاني (المتوفى سنة ٩٦٦هـ) حيث يقول: «إن القائلين بإسلام أهل الخلاف (يعني أهل السنة وسائر المسلمين من غير طائفتهم) يريدون.. صحة

---

(١) انظر- مثلاً- عبد الحسين الموسوي، حيث يزعم أن الشيعة لا تكفر المسلمين في عدة من كتبه (انظر: رسالته إلى المجمع العلمي العربي بدمشق ط: النجف ١٣٨٧هـ، وكتابه أجوبة مسائل جار الله: ص٣٩، وغيرها من كتبه). ولكنه يكفر أبا هريرة الصحابي الجليل، راوية الإسلام بل إنه يكفر كل من لم يؤمن بأئمته الاثنى عشر، لأنه يزعم أن «ولايتهم من أصول الدين» (الفصول المهمة ص٣٢) وإن الأخبار التي وردت بإيمان مطلق الموحدين تخصص بولاية الاثنى عشر، لأنهم باب حطة لا يغفر إلا لمن دخلها (المصدر السابق: ص٣٢). ويقرر أن من تأول أو أخطأ فيها لا يعذر بإجماعهم (المصدر السابق: ص٤٥).

جريان أكثر أحكام المسلمين عليهم في الظاهر، لا أنهم مسلمون في نفس الأمر، ولذا نقلوا الإجماع على دخولهم النار»[1]. ويقول «كأن الحكمة في ذلك[2] هو التخفيف عن المؤمنين[3] لمسيس الحاجة إلى مخالطتهم في أكثر الأزمنة والأمكنة»[4].

ويقول شيخهم المجلسي: «ويظهر من بعض الأخبار بل كثير منها أنهم في الدنيا أيضاً في حكم الكفار، لكن لما علم الله أن أئمة الجور وأتباعهم يستولون على الشيعة وهم يبتلون بمعاشرتهم.. أجرى الله عليهم حكم الإسلام توسعة، فإذا ظهر القائم يجري عليهم حكم سائر الكفار في جميع الأمور، وفي الآخرة يدخلون النار ماكثين فيها أبداً مع الكفار وبه يجمع بين الأخبار كما أشار إليه المفيد والشهيد الثاني[5].

أما أقوال المعاصرين فيقول آيتهم العظمى شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي أصول دين الإسلام على قسمين:
قسم: يترتب عليه جريان حكم المسلم وهو الشهادة بالوحدانية والشهادة بالرسالة.

وقسم: يتوقف عليه النجاة في الآخرة، والتخلص من عذاب الله، والفوز برضوانه، والدخول في الجنة، فيحرم دخولها على من لم يعترف به ويساق إلى النار في زمرة الكافرين ويسمى هذا القسم بأصول الإيمان».

ثم ذكر أن من هذا القسم «الاعتقاد بالإمامة، والاعتراف بالإمام، وقال: «إن الدليل على ذلك هو ارتداد جماعة من الصحابة بعد ارتحال النبي - ﷺ -

---

(١) انظر: بحار الأنوار: ٨/ ٣٦٨.
(٢) يعني الحكم بإسلامهم ظاهراً.
(٣) يعني طائفته، لأنهم يرون أن وصف الإيمان خاص بهم.
(٤) انظر: بحار الأنوار: ٨/ ٣٦٨.
(٥) المصدر السابق: ٨/٣٦٩- ٣٧٠.

إلى الكفر، ومن المعلوم أنه لم يصدر بعد ارتحال النبي من الصحابة مايصلح أن يكون موجباً للارتداد إلى الكفر، ولم يعدلوا عن الشهادة بالوحدانية والنبوة غير أنهم أنكروا الإمامة»[1].

وبعد هذا البيان تتجلى سحابة التقية، ويتضح أن حكم بعض شيوخهم المعاصرين على مخالفيهم بالإسلام إنما يعنون به «الإسلام الظاهر» كما اصطلحوا عليه، وأنت إذا تأملت كلامهم أدركت مغزاهم فانظر إلى قول آل كاشف الغطاء تجده أشار إلى هذا المذهب بقوله: «نعم يظهر أثر التدين بالإمامة في منازل القرب والكرامة يوم القيامة»، ومع ذلك فقد اعتد بكلامه بعض المنتسبين لأهل السنة[2].

أما محسن الأمين فإنه رمز لهذا المذهب الباطل في عدة جمل من كلامه كقوله: «الإسلام هو ما عليه جماعة الناس من الفرق كلها»، فلا شك بأن من الفرق ما هو خارج عن الإسلام بالاتفاق، ولكن يريد هنا مصطلح الإسلام عندهم.

وكقوله: «إلا من أنكر ضرورياً من ضروريات الدين كوجوب الصلاة وحرمة الخمر».

فالإمامة عندهم أعظم من وجوب الصلاة وحرمة الخمر - كما تقدم - بلا خلاف بينهم فنبه بالأدنى على الأعلى تقية.

أما قوله: «وعمدة الخلاف بين المسلمين هو في أمر الخلافة وهي ليست من ضروريات الدين..» فهذا فيه «تقية» قد لا يتنبه لها من لم يتعامل مع «أساليبهم» ولهذا فات هذا على البعض[3].

فهو هنا يعني الخلافة عند المسلمين لا مسألة الإمامة عندهم، ولذا عبر بالخلافة.

---

(١) شهاب الدين النجفي/ من تعليقاته على كتاب إحقاق الحق للتستري: ٢/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) فتحي عبد العزيز/ الخميني الحل الإسلامي والبديل: ص٥٨- ٥٩.

(٣) الزعبي/ لا سنة ولا شيعة: ص٨٤.

وعندهم أنهما متغايران تماماً، قال أحد شيوخهم المعاصرين: «الإمامة تعنى رئاسة دين، والخلافة رئاسة دولة، كما فهم من النصوص الواردة»[1] ولذلك قالوا إن إمامة علي بدأت بعد وفاة الرسول ﷺ[2]، وأن الصحابة في خلافتهم «فصلوا الدين عن الدولة»[3].

* * *

## □ المسألة الثانية: موقفهم من الحكومات الإسلامية:

لما قال الشيخ موسى جار الله: «إن الشيعة تعتبر الحكومات الإسلامية وقضاتها طواغيت»[4].

أجابه أحد آيات الشيعة بقوله: «الطواغيت من الحكومات وقضاتها عند الشيعة إنما هم الظالمون الغاشمون المستحلون من آل محمد ماحرم الله ورسوله... أما غيرهم من حكومات الإسلام فإن من مذهب الشيعة وجوب مؤازرتهم في أمر يتوقف عليه عز الإسلام ومنعته، وحماية ثغوره وحفظ بيضته، ولا يجوز عندهم شق عصا المسلمين وتفريق جماعتهم بمخالفته، بل يجب أن تعامل سلطانها القائم بأمورها والحامي لثغورها معاملة الخلفاء بالحق»[5].

وبمثل هذا «الأسلوب» قال آخرون من شيوخهم[6].

فهل هذا القول يعتبر خروجاً من شيعة هذا العصر عن أصل مذهبهم الذي مضى الحديث عنه في هذه المسألة؟ أم أن في الأمر تقية ومدارة، لأن الخطاب

---

(١) محمد علي الحسني/ في ظلال التشيع: ص٣٨.

(٢) المفيد/ الإرشاد ص١٢، ومضى نص ذلك: ص(٤١).

(٣) انظر: الصادقي/ علي والحاكمون: ص٨٣.

(٤) الوشيعة ص١٠٥، ومضى إثبات ذلك من كتب الشيعة: ص (٧٣٨).

(٥) أجوبة مسائل جار الله ص٣٨- ٣٩.

(٦) انظر- مثلاً- لطف الله الصافي/ مع محب الدين الخطيب في خطوطه العريضة: ص٨٩- ٩٠.

مع سني وموجه لأهل السنة ومايكون كذلك تجري فيه التقية؟

وللجواب على ذلك أقول:

لا يزال جمع من شيوخهم المعاصرين يصرح بأن مذهبهم لايعترف إلا بحكومة الاثنى عشر، ولايذكرون في ذلك خلافاً بينهم.

يقول شيخهم محمد جواد مغنية: إن شروط الإمامة «لم تتوافر في واحد ممن تولى الخلافة غير الإمام علي وولده الحسن بخاصة من جاء بعدهما- كذا- فمن الطبيعي إذن- كما يقول- أن لايعترفوا بإمامة أي حاكم غير علي وأبنائه، وأن ينظروا إليه نظرهم إلى من غصب أهل البيت حقهم الإلهي ودفعهم عن مقامهم ومراتبهم التي رتبهم الله فيها، وكان الحاكم يرى في الشيعة العدو اللدود والحزب المعارض لحكمه..

ثم قال: «فمبدأ التشيع لاينفصل بحال عن معارضة الحاكم إذا لم تتوفر فيه الشروط وهي: النص: والحكمة، والأفضلية.. ومن هنا كانوا يمثلون الحزب المعارض دينا وإيمانا»[١].

فأنت ترى أنه ينسب إلى عموم الشيعة رفض أي حكومة غير حكومة الأئمة المنصوص عليهم بزعمهم، ولذلك يحكمون بهذا الحكم حتى على الخلافة الراشدة وخلافة النبوة. يقول شيخهم الصادقي[٢]: «الخلفاء الثلاثة شركاء في التآمر على الإسلام»[٣] ويقول شيخهم الآخر: «تلاعبت الأيادي الأثيمة بالإسلام والمسلمين من الحكام والحاكمين منذ وفاة النبي الكريم محمد صلى الله عليه وآله وسلم»[٤].

(١) الشيعة والحاكمون: ص٢٤.

(٢) وهو ممثل الحوزة العلمية في النجف كما يقول عن نفسه.

(٣) علي والحاكمون: ص٧٨، وانظر: ص٨٣.

(٤) محمد علي الحسني/ في ظلال التشيع: ص٥٥٨.

كما أنهم يرون أن حكم الأمة الإسلامية بيد الغائب المنتظر، وكل من تولى الحكم سواه فهو غاصب، ويستثني بعضهم ولاية الفقيه الشيعي، لأن له حق النيابة، يقول شيخهم عبد الهادي الفضلي: «إن دولة المنتظر هي دولة الإسلام»[1]. ولا يوجد دولة للإسلام غيرها، لذلك يقول: «إن علينا أن نعيش في فترة الغيبة مترقبين لليوم الموعود الذي يبدؤه الإمام المنتظر عليه السلام بالقضاء على الكفر»[2].

ولكن لا يعني انتظارهم لعودة مهديهم موادعة الحكومات الإسلامية.

فهو يقول: «إن الذي يفاد من الروايات في هذا المجال هو أن المراد من الانتظار هو: وجوب التمهيد والتوطئة بظهور الإمام المنتظر»[3] ثم يشرح معنى التوطئة بقوله: «إن التوطئة لظهور الإمام المنتظر تكون بالعمل السياسى عن طريق إثارة الوعي السياسي، والقيام بالثورة المسلحة»[4].

فأنت ترى من خلال هذه «الأقوال» رفضهم لأي حكومة إسلامية إلا حكومة شيعية، والأمر بتهيئة الناس لقبول ثوراتهم عن طريق نشر معتقدهم بمختلف الوسائل وهو ما يسميه الفضلي «بالوعي السياسي».

وغير خفي أن هذا المنهج الذي صار إليه شيوخ الاثنى عشرية غير متفق مع خط الاثنى عشرية التي كانت عليه أولاً، ولذلك جاء في الغيبة للنعماني: «عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام. قال: قلت له عليه السلام: أوصني، فقال: أوصيك بتقوى الله، وأن تلزم بيتك، وإياك والخوارج منا، فإنهم ليسوا على شيء ولا إلى شيء..»[5].

---

(١) في انتظار الإمام: ص٥٧.

(٢) المصدر السابق: ص٦٧.

(٣) المصدر السابق: ص٦٩.

(٤) المصدر السابق: ص٧٠.

(٥) الغيبة للنعماني: ص١٢٩. وبحار الأنوار: ٥٢/ ١٣٦.

قال المجلسي: «والخوارج منا أي مثل زيد وبني الحسن»[1]. فرواياتهم تمنع الخروج ولو كان عن طريق أهل البيت فكيف ممن عداهم من شيوخ الشيعة. وأمرهم أبو عبد الله- حسب رواياتهم- بعد غيبة مهديهم بالكف عن إثارة الفتن فقال: «كونوا أحلاس بيوتكم فإن الفتنة على من أثارها»[2].

وقال الباقر: «اسكنوا ما سكنت السماوات والأرض، أي ولا تخرجوا على أحد»[3].

وعقد شيخهم النعماني باباً في هذا الشأن بعنوان (باب ماروي فيما أمر به الشيعة من الصبر والكف والانتظار في حال الغيبة وترك الاستعجال بأمر الله وتدبيره»[4].

ثم ساق مجموعة من رواياتهم في ذلك، وعقب عليها بقوله «انظروا رحمكم الله إلى هذا التأديب من الأئمة عليهم السلام إلى أمرهم ورسمهم في الصبر والكف، والانتظار للفرج، وذكرهم هلاك المستعجلين..»[5].

هذا مايقرر شيوخ الاثنى عشرية في القرن الثالث.. فإما أن المعاصرين لايعرفون مذهبهم، وإما أنهم لايهتمون بأمر «الانتظار» لعلمهم أن ذلك المنتظر لن يخرج، لأنه لم يوجد، ولذلك دعوا إلى الثورة، وتأسيس الدولة.

هذا مايقوله ويجاهر به الشيوخ المعاصرون، فزادوا على حكمهم بكفر الحكومات الإسلامية، إلى الدعوة إلى الخروج عليها، قبل خروج منتظرهم. بل إن شيخهم الخميني يقرر بأنه لايجوز البدء في الجهاد حتى يخرج المنتظر[6].

---

(١) بحار الأنوار: ٥٢/ ١٣٦.

(٢) الغيبة: ص١٣١.

(٣) المصدر السابق: ص١٣٤.

(٤) السابق: ص١٢٩.

(٥) السابق: ١٣٤.

(٦) تحرير الوسيلة: ١/ ٤٨٢.

ولكنه يخالف ذلك بتصدير ثورته بالقوة- كما سيأتي[1]- لأن مذهبهم يتغير حسب الأحوال والظروف فهو تابع لأهواء الشيوخ، والتأويلات عندهم باب واسع.. بل لاحدود لها ولاقيود..

ومن منطلق هذا الاعتقاد يرون أن حكم الكفار للديار الإسلامية أولى من حكم المسلمين، وقد نقل الشيخ رشيد رضا أن الرافضي (أبو بكر العطاس) قال «إنه يفضل أن يكون الانكليز حكاماً في الأراضي المقدسة على ابن سعود»[2].

وقد كشف لنا آيتهم حسين الخراساني أن كل شيعي يتمنى فتح مكة والمدينة، وإزالة الحكم الوهابي- كما يسميه- عنها. وقال «إن طوائف الشيعة يترقبون من حين وآخر أن يوماً قريباً آت يفتح الله لهم تلك الأراضي المقدسة لمرة أخرى- كذا- ليدخلوها آمنين مطمئنين فيطوفوا بيت ربهم، ويؤدوا مناسكهم، ويزوروا قبور ساداتهم ومشايخهم.. ولا يكون هناك سلطان جائر يتجاوز عليهم بهتك أعراضهم، وذهاب حرمة إسلامهم، وسفك دمائهم المحقونة ونهب أموالهم المحترمة ظلماً وعدواناً حقق الله تعالى آمالنا»[3].

هكذا يتمنى هذا الرافضي فتح الديار المقدسة، وكأنها بيد كفار، ويعلل هذا التمني بأنه يريد الحج والزيارة، وكأنه وطائفته قد منعوا من ذلك، والواقع أنه يريد إقامة الشرك وهدم التوحيد في الحرمين الطاهرين.

فإذا كان هذا ما يجاهر به شيوخهم، وذاك ما استقرت عليه أصولهم فما حقيقة قول عبد الحسين وأضرابه؟

الواقع أن قوله لايختلف عن قول من استشهدنا بكلامه من شيوخهم، إلا أنه صاغ كلامه بأسلوب التورية، وبطريقة تخدع من لايعرف أساليبهم في التقية

---

(١) انظر: فصل دولة الآيات ص١١٧٢.

(٢) المنار- المجلد (٩) ص (٦٠٥).

(٣) الإسلام على ضوء التشيع: ص١٣٢- ١٣٣.

فهو يقول: «إن الطواغيت من الحكومات وقضاتها عند الشيعة إنما هم الظالمون لآل محمد». وهو في هذا لم يخرج عن مذهبه، فهم يعدون كل من تولى الحكم من المسلمين غير أمير المؤمنين علي والحسن هو ظالم لآل محمد، لأن منصب الإمامة مختص بهم، وحق من حقوقهم لايشركهم فيه أحد. ومن يتولاه من غيرهم فهو ظالم لهم، ولذلك قال ابن بابويه: «فمن ادعى الإمامة وهو غير إمام فهو الظالم الملعون»[1] ولهذا يعدون أبا بكر- رضي الله عنه- أول ظالم لهم.

وفي قوله: « وإن الشيعة ترى وجوب مؤازرتهم- أي الحكام- في أمر يتوقف عليه عز الإسلام». فهو في هذا أيضاً لم يخرج عن طريقة الروافض، ومراده بـ «عز الإسلام» انتصار مذهب طائفته، أي أن الدخول في حكومات المسلمين للإطاحة بها، أو التمكين للشيعة من القيام بمذهبهم، أو استغلال مواردها لتمويل نشاطهم واجب.. ولهذا ترى شيخهم الخميني يؤيد ما صنعه النصير الطوسي من دخوله في العمل وزيراً لهولاكو بقصد هدم دولة الخلافة الإسلامية، وإظهار مذهب الشيعة فيقول:

«إن من باب التقية الجائزة دخول الشيعي في ركب السلاطين، إذا كان في دخوله الشكلي نصر للإسلام والمسلمين مثل دخول نصير الدين الطوسي»[2].

فمذهب القوم- كما ترى- لم يزدد إلا غلواً وتطرفاً.

* * *

### □ المسألة الثالثة: موقف المعاصرين من الصحابة رضوان الله عليهم:

هل تغير شيء في مذهب هذه الطائفة في أمر الصحابة عما عرضناه من قبل في ضوء أصولهم- ولاسيما- بعد قيام دعوات التقارب والوحدة.. وتكالب الغدو الكافر على الأمة من كل حدب وصوب.. ومضي القرون المتطاولة و لم

---

(١) الاعتقادات: ص١١٢.

(٢) الحكومة الإسلامية: ص١٤٢.

تعرف الأمة أشرف ولا أعظم ولا أفضل من ذلك الجيل القرآني الفريد جيل الصحابة رضوان الله عليهم..

فهل تفتحت عقول الشيعة وقلوبهم على الحقيقة، وعرفت خطورة تلك الأسطورة التي تتناقلها كتبهم القديمة من حكاية ردة الصحابة، ومن افتعال ذلك الصراع المكذوب بين الآل والأصحاب.. أما آن لها أن تؤمن بالتنزيل الإلهي، والسنة المطهرة، وإجماع الأمة، وماعلم من الدين والتاريخ بالضرورة وتوازن بالعقل بين الأخذ بذلك، أو الاغترار بنقل حثالة من الكذابين استفاض ذمهم وتكذيبهم.. فهل يقبل عقل سليم تصديق شرذمة من الكذابين، وتكذيب الصحابة أجمعين الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه.

إنَّ تلك الصفحات السوداء التي تتضمن الطعن واللعن والتكفير لأولئك الصحب العظام وهم الذين تلقوا هذا الدين، ونقلوه لنا، هي في الحقيقة طعن في دين الإسلام ورسول الإسلام.. وإن على الصادقين المخلصين من الشيعة وهم يريدون التقارب مع المسلمين أن يعلنوا براءتهم من تلك الأقوال الشاذة الملحدة التي تتناول خيار صحابة رسول الله باللعن والتكفير ويبينوا لأقوامهم أولاً وللمسلمين عامة أن تلك الروايات والأقوال هي آراء لبعض الطوائف المنحرفة الضالة القديمة يبوؤن بإثمها وإثم من اتبعهم فيها إلى يوم القيامة حتى يزيلوا تلك النفرة التي سكنت في قلوب أهل السنة منذ أقدم العصور إلى الآن... وإن أجدى طريق لإزالتها هو بيان أنهم لايعتقدون صحة تلك الآراء التي يستوحش منها المؤمنون في كل بقاع الأرض فأي مؤمن صادق الإيمان يعلم أن فرقة من الفرق تدين بلعن صديق هذه الأمة الذي لو وزن إيمانه بإيمان الأمة لرجح بهم أو فاروقها الذي لم يَفْرِ في الإسلام فريه أحد ثم بعد ذلك يقبل على دراسة مذهبها، إلا إذا أوتي قدرة فكرية خاصة، وأي مؤمن يثق بآراء هذه الطائفة إذا كان يعلم أنها تدين بهذا اللعن، إن إزالة هذه الأدران والبلايا هي من أركان التقارب وأسسه،

وإن عليهم أن يعلنوا هذه الإزالة والتغيير(١)، إذا كانوا صادقين في رغبتهم في التآلف مع المسلمين، وليس الأمر مؤامرة لنشر معتقدهم في ديار السنة..

فماذا يقول شيعة العصر الحاضر في هذه المسألة.. لقد خرج من شيعة العصر الحاضر رجل يدعى «أحمد الكسروي» قال عنه الأستاذ محمود الملاح بأنه: «لم يظهر في عالم الشيعة(٢) أحد في عياره منذ ظهر اسم شيعي على وجه الأرض»(٣). وقد عمل أستاذاً في جامعة طهران، كما تولى عدة مناصب قضائية(٤).

وقد اكتشف الكسروي بطلان مذهب الشيعة حول الصحابة، وتخلص من تلك الأساطير التي وضعتها تلك الزمرة الحاقدة حول الصحابة وارتدادهم لمخالفتهم النص على إمامة علي- كما يزعمون- وبين ضلال طائفته في هذا المذهب فقال: «وأما ما قالوا عن ارتداد المسلمين بعد موت النبي ﷺ إلا ثلاثة أو أربعة منهم فاجتراء منهم على الكذب والبهتان، فلقائل أن يقول: كيف ارتدوا وهم كانوا أصحاب النبي آمنوا به حين كذبه الآخرون ودافعوا عنه، واحتملوا الأذى في سبيله ثم ناصروه في حروبه ولم يرغبوا عنه بأنفسهم ثم أي نفع لهم في خلافة أبي بكر ليرتدوا عن دينهم لأجله فأي الأمرين أسهل احتمالاً: أكذب رجل أو رجلين من ذوي الأغراض الفاسدة، أو ارتداد بضع مئات من خلص المسلمين؟ فأجيبونا إن كان لكم جواب»(٥).

وقد كان لهذا الاتجاه عند الكسروي أثره في التفاف بعض المثقفين إليه

(١) انظر: محمد أبو زهرة/ الإمام الصادق ص١٢.

(٢) يعني بالشيعة والشيعي، الرافضة، والرافضي، لا مطلق شيعي، وإلا فلا يصح هذا الإطلاق.

(٣) محمود الملاح/ الوجيز على الوجيز (ضمن مجموع السنة) ص٢٧٨.

(٤) انظر عن الكسروي: يحى ذكاء، مقدمة، «كاروند كسروي» أي مقالات الكسروي، ومقدمة كتاب التشيع والشيعة، ومعجم المؤلفين: ٢/ ٥٣.

(٥) التشيع والشيعة ص٦٦، وقد مر ذكره، وأعدناه هنا لأهميته ومناسبته.

وإقبال الشباب عليه فأحاط به آلاف منهم، وقاموا بنصرته وبث آرائه ونشر كتبه.

إلا أن خصومه من الروافض عاجلوه بالقتل قبل انتشار دعوته وظهورها[1].

وقد ظهرت كتابات لبعض المعاصرين من الشيعة ممن يتظاهر بالدعوة للتقارب وهي موضوعة للدفاع عن معتقد التشيع والدعاية للشيعة وموجهة لبلاد السنة..

وقد تضمنت القول بأن الشيعة لا تسب فضلاً عن أن تكفر الخلفاء الثلاثة وأنها تقدر أصحاب رسول الله ﷺ.

فالخنيزي في كتابه الدعوة الإسلامية إلى وحدة أهل السنة والإمامية يقول: «بأن الإمامية- في هذا العصر- لا تمس كرامة الخلفاء البتة فهذه كتاباتهم، وهذه كتبهم تنفي علنا السب عن الخلفاء وتثني عليهم»[2].

وقال الخنيزي: وممن صرح بنفي السب محمد باقر أحد مشاهير المجتهدين في كربلاء في منظومته المطبوعة في بمبي قال:

فلا نَسُبّ عمراً كلا ولا عثمان والذي تولى أولاً
ومن تولى سبهم ففاسق حكم به قضى الإمام الصادق

ثم قال:

---

(١) انظر ما مر من مصادر ترجمته.
وقد حدثني بعض الإخوان بأن له اتجاهاً إلحاديا، ولم يتوفر لي أدلة على ذلك، وقد يكون هذا من دعاية بعض الروافض ضده.. والرجل يحاكم بمقتضى ما خلفه من نصوص، ولم أر في كتابه الذى اطلعت عليه مظهراً من هذه المظاهر.. ولم تقع لي رسائله ومقالاته لأتعرف على ذلك.. وقد تقدم ثناء الأستاذ الملاح عليه..
ولم أنقل عنه هنا إلا ما هو حق. وقد لاقت دعوته تلك رواجاً في المجتمعات الشيعية.

(٢) الدعوة الإسلامية: ١/ ٢٥٦- ٢٥٧.

وعندنـــا فـــلا يحل السبُّ ونحن أيم الله لا نسبُّ[١]

ولذلك فإن الخنيزي يلقب عمر بن الخطاب أمير المؤمنين ويترضى عنه[٢]، ويطلق على عائشة وحفصة أمهات المؤمنين. وكذا يلقب أبا بكر بأمير المؤمنين[٣].

ويقول: « إن جعفر الصادق يقول مفتخراً ولدني أبو بكر مرتين، لأن أمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر وأمها بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، فهي بكرية أمّاً وأباً». ويقول : إن من قضاء جعفر الصادق «فسق من سب الخلفاء الثلاثة»[٤].

ويرى الشيعي أحمد مغنية أن الشيعة تثني على عمر بن الخطاب وتترضى عنه، وأن القول بأن الشيعة تنال من عمر هو من أحط أنواع الدس ثم يكشف السبب في وجود مثل هذه الإشاعة عنهم فيقول: «إن المفرقين وجدوا في اتفاق الاسمين: عمر بن الخطاب الخليفة العظيم، عمر بن سعد قاتل الحسين ميداناً واسعاً يتسابقون فيه في تشويه الحقيقة والدس على الشيعة بأحط أنواع الدس.. وكان طبيعياً أن يكون لعنة اللعنات عمر بن سعد، لأنه بطل الجريمة وقائد المجرمين الجبناء، ومَنْ من المسلمين لايلعن عمر بن سعد قاتل ابن بنت رسول الله ﷺ.

إن أولئك الآثمين المفرقين استغلوا كلمة (عمر) وقالوا : إن الشيعة تنال من خليفة النبي عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- وإني في الوقت الذي أثور فيه على الدساسين التجار أصحاب الغايات والمصالح الرخيصة لا أنكر وجود أفراد بالأمس من سواد الشيعة وبسطائها لا يفرقون بين هذين الاسمين، بل لا يعرفون أن في دنيا التاريخ الإسلامي عمرين تقياً وشقياً[٥].

---

(١) الدعوة الإسلامية: ١/ ٨.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٩.

(٣) السابق: ١/ ١٣. (٤) السابق: ١/ ٧٤.

(٥) أحمد مغنية/ الإمام جعفر الصادق: ص١١٣- ١١٤.

فهو يرى أن وجود هذا التشابه في الأسماء، واستغلال المفرقين من الأعداء لذلك، ووجود بعض عوام الشيعة في الماضي الذين لا يفرقون بين العمرين.. كل ذلك ساعد على نسبة سب عمر إلى الشيعة.. أما كتب الشيعة، وشيوخها فهي بريئة من هذه التهمة.. لأنها ترى فيه الخليفة النقي العظيم خليفة رسول الله...

وهذا أحد روافض العراق قد لجأ إلى مصر لنشر التشيع وأنشأ جمعية لهذا الغرض سماها «جمعية أهل البيت» وسمى نفسه بـ «إمام الشيعة في جمهورية مصر العربية»[1]. على الرغم بأنه لا يوجد في مصر شيعة بعد جهود العظيم صلاح الدين الأيوبي.. وقد أصدر في مصر كتاباً بعنوان «تقدير الإمامية للصحابة» وفى هذا الكتيب نفى أن تكون الشيعة ترمي الشيخين ومن بايعهما بلعن أو تكفير[2].

وقال: بأن الشيعة لو كفرتهما لكفرت علياً، لأنه بايعهما، ولكفّرت سلمان وعماراً لأنهما بايعوهما؛ بل إن سلمان تولى على المدائن لعمر فكيف يتصور منه أن يلي لعمر لو كان يرى كفره[3]، ثم قال: بأن الشيعة تؤمن بالقرآن وقد جاء فيه الثناء على الأصحاب واستدل بالآية المائة من سورة التوبة، والآية التاسعة والعشرين من سورة الفتح، ثم أردف ذلك ببعض ماجاء في نهج البلاغة والصحيفة السجادية من الثناء عليهم[4].

ونقل بعد هذا أقوال بعض شيوخهم المعاصرين في مدح الصحابة، واستدل بقول باقر الصدر: «إن الصحابة بوصفهم الطليعة المؤمنة والمستنيرة كانوا أفضل وأصلح بذرة لنشوء أمة رسالية، حتى إن تاريخ الإنسان لم يشهد جيلاً عقائدياً أروع وأنبل وأطهر من الجيل الذي أنشأه الرسول القائد»[5].

---

(١) انظر: كتيبه: مع الإمام علي في نهجه: ص٦٤.

(٢) تقدير الإمامية للصحابة: ص٣٦.

(٣) انظر: المصدر السابق: ص٣٧- ٣٩.

(٤) المصدر السابق: ص٣٩- ٤٢ من ط: القاهرة.

(٥) المصدر السابق: ص٤٣- ٤٦، وأرجع كلام الصدر إلى كتابه: التشيع ظاهرة طبيعية ص٨٠.

ثم ختم حديثه عن هذه المسألة بقوله: «إن من ينسب إليهم ذلك (أي سب الصحابة) فهو إما أن يكون خصماً سيء النية، وإما لم يطلع على مذهب الشيعة إلا من خلال كتب خصومها و لم يتمكن من الاطلاع على كتب أصحاب المذهب نفسه»[1].

وفي تفسير الكاشف لرئيس المحكمة الجعفرية في بيروت محمد جواد مغنية يقول: إن الشيعة لاينالون من الصحابة ويستدل بقول زين العابدين علي بن الحسين في الصحيفة السجادية من دعاء له في الصلاة على أتباع الرسل وهو: «اللهم وأصحاب محمد خاصة الذين أحسنوا الصحبة والذين أبلو البلاء الحسن في نصره..

وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته..»[2].

ثم قال جواد: هذه المناجاة جاءت في الصحيفة السجادية التي تعظمها الشيعة وتقدس كل حرف منها[3]، وهي رد مفحم لمن قال: إن الشيعة ينالون من مقام الصحابة[4].

وبمثل هذه الأقوال قال آخرون من شيعة العصر الحاضر[5].

---

(١) تقدير الإمامية للصحابة ص٤٦- ٤٧.

(٢) الصحيفة السجادية: ص٤٣- ٤٤.

(٣) قال ابن تيمية عن صحيفتهم التي ينسبونها لعلي بن الحسين، ويقدسون كل حرف فيها- على حد تعبيره، وكأنها وحي سماوي- قال: إن أكثرها كذب على علي بن الحسين (منهاج السنة: ٣/ ٢٠٩).

(٤) تفسير الكاشف: ١٠/ ٥١٥.

(٥) مثل حسين يوسف مكي العاملي الذي قال «لا نسوغ لأحد أن يسبهما (يعني الشيخين) ولا أن يتحامل على مقامهما، ولا أفتينا لأحد بجواز سبهما، فلهما عندنا من المقام ما يقتضي الإجلال والاحترام، وإننا نحرص كل الحرص على تدعيم قواعد المودة والألفة بين المسلمين. (عقيدة الشيعة في الإمام الصادق: ص١٩/ بيروت دار الأندلس ط: الأولى ٣٨٢هـ، وانظر: ص٣٠ من المصدر السابق).

=

☐ **النقد:**

هل تغير موقف الشيعة المعاصرين نحو الصحابة؟

هل حقيقة ما يقول هؤلاء أم تقية ومصانعة؟

إننا نقول للخنيزي وأحمد مغنية، والرفاعي، ومحمد جواد مغنية وغيرهم ممن يقول إننا نقدر الصحابة، ولا ننقصهم ونترضى عنهم تلك كلمات طيبة تنزل على قلوبنا برداً وسلاماً، ومرحباً بهذه الروح الكريمة الجامعة الموحدة بين المسلمين...

وإننا لنفتح صدورنا لكل كلمة توفق ولا تفرق.. ونستبشر بكل محاولة صادقة لرفع تلك الأدران والصفحات السوداء التي تمس صحابة رسول الله ﷺ.

ولكن ألا يعلم الخنيزي وغيره أن المكتبة الشيعية المعاصرة قد أخرجت كتباً مليئة بالسب والطعن والتكفير لخيار صحابة رسول الله ﷺ فلم القول بأن شيعة العصر الحاضر لا يسبون، وأن سب الشيخين عندهم فسق؟

فهذا أحد آيات الشيعة ويدعى «حسين الخراساني» يقول في كتابه «الإسلام على ضوء التشيع» والذي أهداه إلى مكتبة دار التقريب بالقاهرة، وجاء على غلافه بأنه قد نشر باللغات الثلاث العربية والفارسية والإنجليزية، وحاز على رضى وزارة المعارف الإيرانية. يقول في هذا الكتاب: «تجويز الشيعة لعن الشيخين أبي بكر وعمر وأتباعهما، فإنما فعلوا ذلك أسوة لرسول الله ﷺ واقتفاء لأثره»[1]،

---

= ويقول محمد حسين آل كاشف الغطا:

«وصحابة النبي الكرام أسمى من أن تحلق إلى أوج مقامهم بغاث الأوهام». (أصل الشيعة: ص١١٣).

(١) الإسلام على ضوء التشيع: ص٨٨ (الهامش).

«فإنهم ولاشك – كما يفتري – قد أصبحوا مطرودين من حضرة النبوي–كذا– وملعونين من الله تعالى بواسطة سفيره ﷺ»[1].

فانظر كيف يعلن أحد آياتهم لا واحد من عوامهم، أن اتجاه الشيعة هو اللعن والتكفير لعظيمي هذه الأمة وأفضل الخلق بعد النبيين، ومن أمر الرسول ﷺ أمته بالاقتداء بهما، وأنهم يرون لعنهما شريعة وديناً، فكيف ينكر أولئك وجود السب، مع هذا اللعن والتكفير الصريح والذي يجاهر به، ويطبع باللغات المختلفة.

وقد وقع بيدي كتاب من كتب الأدعية عندهم باللغة الأردية موثق من ستة من شيوخ الشيعة، وصف كل منهم بأنه «آية عظمى» منهم الخوئي والخميني وشريعتمداري.. وفي هذا الكتاب الموثق من هؤلاء الآيات دعاء بالعربية بحدود صفحتين يتضمن لعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وابنتيهما أمهات المؤمنين عائشة وحفصة رضي الله عنهما، ومما جاء في هذا الدعاء:

«اللهم العن صنمي قريش وجبتيها، وطاغوتيها، وإفكيها، وابنتيهما الذين خالفا أمرك وأنكرا وحيك وجحدا إنعامك وعصيا رسولك، وقلبا دينك، وحرفا كتابك، وأحبا أعدائك، وجحدا آلائك– كذا –، وعطلا أحكامك، وألحدا في آياتك...»[2].

هكذا يوجه هؤلاء الآيات كل شيعي على وجه الأرض، لأن يدعو بهذا الدعاء ويتعبد الله بهذا اللعن ليزرعوا الحقد والكراهية في نفوس أتباعهم ضد خير القرون ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.. وليضعوا العقبات والعراقيل في وجه كل تآلف وتقارب.. وحتى يضمنوا أن باطلهم لا ينكشف، يخدعون ويخادعون

---

(١) المصدر السابق: ص٨٨.

(٢) منصور حسين/ تحفة العوام مقبول: ص٤٢٣– ٤٢٤، وانظره بتمامه في ملحق الوثائق من رسالتي «فكرة التقريب».

بقولهم إننا لا نسب.. وهيا إلى التقارب والتعاون.

إذن الشيعة لم تترك السب واللعن ولا يزال طائفة من شيوخهم يهذون بهذا الضلال، وعوامهم على أثرهم يهرعون يشتمون ويكفرون..

وقد كشف لنا الشيخ موسى جار الله حينما زار ديار الشيعة في إيران والعراق وحضر مجالسها، ومحافلها وحلقات درسها في البيوت والمساجد والمدارس فاطلع على مايدور في واقع الشيعة من تكفير لمن رضي الله عنهم ورضوا عنه حتى قال: «كان أول شيء سمعته وأنكرته هو لعن الصديق والفاروق، وأمهات المؤمنين: السيدة عائشة والسيدة حفصة، ولعن العصر الأول كافة، وكنت أسمع هذا في كل خطبة وفي كل حفلة ومجلس في البداية والنهاية، وأقرأه في ديابيج الكتب والرسائل وفي أدعية الزيارات كلها حتى في الأسقية ما كان يسق ساق إلا ويلعن، وما كان يشرب شارب إلا ويلعن. وأول كل حركة وكل عمل هو الصلاة على محمد وآل محمد، واللعن على الصديق والفاروق وعثمان الذين غصبوا حق علي- بزعمهم- وظلموه، حتى أصبح السب واللعن عندهم أعرف معروف يلتذ به الخطيب، ويفرح عنده السامع، وترتاح إليه الجماعة»[1].

وهذا الواقع المظلم الذي تجري ألسنة أهله باللعن والتكفير والسب ليس بغريب على من يرتضع منذ طفولته كره أصحاب رسول الله ﷺ ويلقن من صغره أن ما يقع له من مصائب هو بسببهم، وتجرى أمامه في كل عام «التمثيليات» التي تصور ماجرى على أهل البيت من ظلم- كما يزعمون- من قبل الصحابة أو بسببهم، وقد أشار صاحب الوشيعة إلى ماشاهده من أعمالهم في ذلك. وقال بأن كل هذه التمثيليات والألعاب فيها إغراء وعداوة وبغضاء[2]، بل هي مدرسة لزرع الحقد والكراهية ضد خير القرون وأتباعهم.

(١) موسى جار الله/ الوشيعة: ص٢٧.

(٢) المصدر السابق: ص٢٦.

وهذا ليس من أفعال عوامهم، بل شيوخهم وآياتهم يغرونهم بذلك ويدفعونهم إليه بمختلف الوسائل، فقد قدم إلى آيتهم ومرجعهم محمد آل كاشف الغطاء السؤال التالي:

«ما يقول مولانا حجة الإسلام... في المواكب المشجية التي اعتاد الجعفريون اتخاذها في العشر من المحرم تمثيلاً لفاجعة ألطف وإعلاماً لما انتهك فيها من حرمة الرسول ﷺ في عترته المجاهدين بالتمثيل للشهداء وجهادهم، وماجرى عليهم، وما جرى على الأطفال من القتل والقسوة، وبإعلانهم الحزن لذلك بأنواعه من ندب، ونداء وعويل، وبكاء، وضرب بالأكف على الصدور وبالسلاسل على الظهور، فهل هذه الأعمال مباحة في الشرع أم لا أفتونا مأجورين»؟

فأجاب آيتهم على ذلك بقوله:

«بسم الله الرحمن الرحيم قال سبحانه وتعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ لَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[1]، ولا ريب أن تلك المواكب المحزنة، وتمثيل هاتيك الفاجعة المشجية من أعظم شعائر الفرقة الجعفرية..»[2].

فهو يعد هذه «البدعة الخطيرة في دينهم» والتي هي من أعظم الباطل، من شعائر الله، فإذا كان هذا رأي مرجعهم فما بالك بمن دونه مع أنه يجرى فيها تعذيب للنفس وقتلها وتكفير للمسلمين من الصحابة والتابعين، والنياحة ولطم الخدود..، والشرك بدعاء المخلوق.. إلخ مما يعلم بطلانه من الإسلام بالضرورة ومع ذلك. يتفاخر شيخهم محسن الأمين أنه أقام مجلساً للعزاء في دمشق- كما يزعم- حضره عدد كبير، «وختم باللطم المهيج المؤثر»[3].

---

(١) الحج، آية: ٣٢، ٣٣.

(٢) الآيات البينات: ص- ٥.

(٣) رسالة التنزيه لأعمال الشبيه: ص٣٠.

وهذه الأعمال التي تجري منهم في المحرم من كل عام لا موضوع لها إلا سب الصحابة، وإعلان الشرك بالله، حيث تسمع أصواتهم تردد «يا حسين يا حسين» وتصب اللعنات على العصر الأول، ولا سيما الخلفاء الثلاثة رضوان الله عليهم، فتزرع في نفوسهم أحقاداً لا حدود لها، ولذلك ترى المعاصرين منهم يكتبون عن الصراع المزعوم بين الآل والأصحاب وكأنه واقع الساعة، كأنه خطر محيط بالأمة يهدد وجودها..

هذا ولا تزال مظاهر الطعن والتكفير للصحابة موجودة ومستمرة عبر روافد أخرى، وشيوخهم يمدونهم بهذا الغى ويدفعونهم إليه، ولا يقصرون، فمن هذه المظاهر الموجودة، والروافد الجارية التي لا تنبت إلا أشجار الحنظل، ولا تزرع إلا الفرقة والحقد والبغضاء والتي لم تتوقف حتى هذه الساعة مايلي: .

أولاً: لا تزال تقوم حركة نشطة لبعثِ التراث الرافضي القديم ونشره بين الناس وترويجه بينهم، وهذا التراث مليء باللعن والتكفير والتخليد بالنار للمهاجرين والأنصار الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة وبقية العشرة المبشرين بالجنة ماعدا أمير المؤمنين علي[1].

فكيف يقال أن شيعة هذا العصر لا يسبون وهم قد ألبسوا تلك الصفحات السوداء المظلمة ثياباً جديدة ونشروها بين أتباعهم بلا نقد ولا اعتراض.

ثانياً: ولا يزال أيضاً هناك مجموعة كبيرة من شيوخهم المعاصرين قد تفرغوا لهذا «الباطل» فلا همّ لهم فيما يكتبون وينشرون إلا سب رجال الصدر الأول وتجريحهم وكأنه لا همّ للشيعة في هذا العصر إلا هذا. وقد تخصصت كتب عندهم لهذا تفوق ماجاء في كتبهم القديمة في البذاءة وسوء المقال، مثل كتاب الغدير- لشيخهم المعاصر عبد الحسين الأميني النجفي- المليء بالدس والكذب

(١) في حين أن أمير المؤمنين.. يناله من ذلك أمور كثيرة بشكل غير مباشر كما يظهر ذلك لمن تأمل نصوصهم..

والطعن فيمن رضي الله عنهم ورضوا عنه.. وعليه تقريضات عدد من آياتهم..

وكانت حملته ضد صحابة رسول الله ولا سيما الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه محل رضى أعداء الأمة، كما تجد ذلك- مثلاً- في كلمات بولس سلامة الشاعر النصراني الذي استكتبه هذا الرافضي في مقدمة الجزء السابع من الكتاب، فكتب كلمات يظهر فيها رضاه وغبطته بما قام به هذا «الأفاك» ضد الأمة ودينها- وإشادته بحملته المسعورة ضد فاروق هذه الأمة وعظيمها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه والتي كانت فتوحاته وجهاده ونشره للإسلام شجى وغصة في حلوق الأعداء إلى اليوم[(١)].

ومثل كتاب (أبو هريرة) لشيخهم عبد الحسين شرف الدين الموسوي الذي اتهم فيه أبا هريرة - رضي الله عنه - راوية الإسلام بالكذب والنفاق في حين تجده يدافع عن الكذابين الوضاعين أمثال جابر الجعفى[(٢)] وغيره[(٣)]. ومثل كتاب السقيفة لشيخهم محمد رضا المظفر الذي صور فيه الصحابة عصابة لا هدف لها إلا التآمر على الإسلام حتى قال: مات النبي ﷺ، ولا بد أن يكون المسلمون كلهم (لا أدرى الآن) قد انقلبوا على أعقابهم[(٤)].

---

(١) صدر الرافضي الجزء السابع من كتابه بتقريض هذا النصراني فكتب له النصراني بعد ذلك يقول: «وقد شرفتموني بإدراج رسالتي في المقدمة وقد اطلعت على هذا السفر النفيس فحسبت أن لآل البحار قد اجتمعت في غديركم..
ولقد لفت نظري على الأخص ماذكرتموه بشأن الخليفة الثاني فلله دركم ما أقوى حجتكم (الغدير: ٧/ح) وقد ابتهج هذا الرافضي المغفل، أو الزنديق المرتدي ثوب الإسلام بثناء هذا الكافر فبادله الثناء وقال عن رسالته تلك (أتانا من بحاثة المسيحيين القاضي الحر والشاعر النبيل الأستاذ بولس سلامه.. الخالد الذكر فشكراً له ثم شكراً (الغدير: ج٧/ ص ح). لاحظ هذا الرافضي الذي يرمي الصحابة بكل مذمة ونقيصة.. وهو يمتدح الكفار ويتقرب إليهم.. وهذه عادة الروافض من قديم الزمان.

(٢) انظر: المراجعات ص٧٥.

(٣) كدفاعه عن هشام بن الحكم، انظر: المراجعات: ص٣١٢، ٣١٣.

(٤) السقيفة: ص١٩، ونسب خيار الصحابة إلى التآمر على علي رضى الله عنه. انظر: ص٨٥ من السقيفة.

وغيرها كثير[1].

ثالثاً: تلك الأدعية التي يرددها الشيعة كل يوم وهي لا تكاد تخلو من لعن خيار هذه الأمة وروادها وأحباء رسول الله وأصهاره وبعض زوجاته أمهات المؤمنين.. ولا تختلف كتب الأدعية المؤلفة حديثاً عما تراه في كتبهم القديمة، كما نجد ذلك في كتاب «مفاتيح الجنان» لشيخهم المعاصر عباس القمي، و«ضياء الصالحين» لشيخهم محمد الجوهري وغيرهما.

وبعد هذا كله فهل يبقى لإنكار هؤلاء المنكرين تفسير إلا التقية والكذب فالخنيزي الذي يقول إن الشيعة لا تسب، هل يتجاهل ماسطره شيوخهم القدامى والمعاصرون في ذلك، بل إن الخنيزي نفسه ارتكب جريمة السب فهو يطعن في الصديق رضي الله عنه[2]، ويزعم بأن ماورد عندهم في الكافي من سب للصحابة وتكفيرهم يوجد مثله في صحيح البخاري[3]. وهي دعوى لا حقيقة

(١) مثل كتاب «النص والاجتهاد» لشيخهم عبد الحسين شرف الدين الموسوي الذي أراد أن يعتذر عن الصحابة لمخالفتهم بزعمه النص على علي فاعتذر عنهم اعتذاراً ماكراً خبيثاً، حيث زعم أنهم يدينون بمبدأ فصل الدين عن الدولة، ولذلك لم يأخذوا بالنص وهذه فرية مكشوفة يكشفها ثناء الله عليهم ورسوله، وورعهم وزهدهم وجهادهم..، ومثل كتاب: «الإمام الصادق والمذاهب الأربعة» لأسد حيدر الذي يهاجم فيه خلفاء المسلمين، ويفترى على أئمة المسلمين كالإمام أحمد وغيره افتراءات لتأييد مذهب الرافضة، ويتحدث عن المحن المزعومة لآل البيت.. ومثل كتاب «علي ومناوئوه» للدكتور نوري جعفر والذي يفتعل وجود صراع بين علي والصحابة، ويقول إنه كالصراع بين النبي وكفار قريش، ثم يقول: «وإذا كان النصر قد كتب للنبي في نزاعه مع مناوئيه لاعتصامهم بالأوثان، فإن النصر لم يكن في متناول الإمام لتقمص مناوئيه رداء الإسلام (علي ومناوئوه ص١٢).
فالتفكير كما ترى لم يتغير عن زنادقة الماضي، وإن كان الكاتب يحمل شهادة علمية..
ومن غرائب «إصدراتهم» كتاب «الرسول الأعظم مع خلفائه» لشيخهم مهدي القرشي، والذي صور فيه حسب خياله، ومعتقده مايجري يوم القيامة لأبي بكر وعمر والصحابة، وكان يضع محاورات من عنده يزعم أنها ستجري بين الرسول وصحابته يحاسبهم فيها على تركهم بيعة علي

(٢) الدعوة الإسلامية: ١/ ١٢. (٣) المصدر السابق: ١/ ٥- ١٤.

لها.. إلا البحث عن مسوغ لمذهبهم في الصحابة، ولو كان في صحيح البخاري مثل ما يوجد في الكافي لكان في السنة من هو كالشيعة يطعن ويكفر، ولكن الرجل يريد إثبات معتقده الباطل بأي وسيلة.

أما الأستاذ أحمد مغنية الذي يرى أن الشيعة إنما تلعن عمر بن سعد لا عمر بن الخطاب وإنما وقع الوهم في التشابه في الأسماء فهل خفي عليه أن عمر بن الخطاب قد تعرض للعن والتكفير في كتب الشيعة المعتمدة وعلى رأسها الكافي والبحار، وتفسير القمي والعياشي وغيرها.. كما سلف نقل ذلك[1] فلا حاجة لإعادته.

وهل غاب عنه أن شيعة العصر الحاضر أيضاً لا يزالون على هذا النهج يتخبطون كما رأينا من صاحب «الغدير» «والسقيفة» «والإسلام على ضوء التشيع».. وغيرهم.

بل إن من يلهج بالدعوة للوحدة الإسلامية منهم لا يزال في هذا الضلال يهذي ويفتري فهذا آيتهم محمد الخالصي من كبار مراجع الروافض في العراق وممن يتزعم الدعوة إلى الوحدة الإسلامية بين السنة والشيعة يشكك في إيمان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فيقول: «وإن قالوا إن أبا بكر وعمر من أهل بيعة الرضوان الذين نص على الرضى عنهم القرآن في قوله: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[2].

قلنا لو أنه قال: لقد رضي عن الذين يبايعوك تحت الشجرة لكان في الآية دلالة على الرضى عن كل من بايع ولكن لما قال: لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك.. فلا دلالة فيها إلا على الرضى عمن محض الإيمان[3].

(١) انظر: ص(٧٢٣) وما بعدها.
(٢) الفتح، آية: ١٨.
(٣) الخالصي/ إحياء الشريعة في مذهب الشيعة: ١/ ٦٣- ٦٤.

ومعنى هذا أن أبا بكر وعمر لم يمحضا الإيمان فلم يشملهما رضا الله في زعم هذا الرافضي، وهل هناك فهم أسقم من هذا الفهم الذي يجعل وصفهم بالإيمان دليلاً على خروج خيارهم من الإيمان.

ولهذا الخالصي أمثاله من روافض العصر الحاضر[1].

فهل خفى ذلك على أحمد مغنية أم أراد خداع أهل السنة؟! الله أعلم بالحقيقة.. والتقية بلية الشيعة ومصيبتها.

أما الرفاعي الذي يقول بأن الشيعة تقدر الصحابة.. وأن من نسب إلى الشيعة خلاف ذلك فهو خصم سيء النية.. فهل يخفى عليه أن الذي نسب إلى الشيعة هذا المذهب هو كتبهم.. والذي سجل عليهم هذا العار هو مشايخهم أمثال الكليني والقمي والعياشي والمجلسي، وليس خصماً سيء النية أو جاهلاً بما في كتبهم.

والرفاعي نفسه قد رجع في كتيبه الذى سماه «تقدير الإمامية للصحابة» إلى البحار[2] للمجلسي، والذي حوى من السب واللعن والتكفير ما تقشعر منه جلود المؤمنين حتى إنه عقد باباً بعنوان باب كفر الثلاثة[3] (أي الخلفاء قبل علي) فكيف يقول بأن الشيعة تقدر الصحابة، وإذا كان يؤمن بمبدأ تقدير الصحابة فعليه أن ينشر ذلك في الوسط الشيعي لا في القاهرة، وأن يجاهد من أجل إقناع إخوانه الإمامية حتى يغيروا هذا البلاء الذي عم وطم في كتبهم أو يعرضوا عنها ويعلنوا فسادها. أما نفي ما هو واقع فلا يجدي في الدفاع لأنه سيؤول من قبل الشيعة والمطلعين على كتبهم من غير الشيعة سيؤول بأنه تقية.

---

(١) انظر- مثلاً- شهاب الدين النجفي/ تعليقاته على إحقاق الحق للتستري: ٢/ ٢٩١ وغيرها من المواضع.

(٢) انظر: ص١٥، ١٧، ١٩.

(٣) بحار الأنوار: ٢/ ٢٠٨- ٢٥٢، الطبعة الحجرية.

وهذا الرفاعي الذي يكتب في القاهرة بين أهل السنة «تقدير الإمامية للصحابة» ويتجاهل ماجاء في كتبهم قديمها وحديثها، وما يجرى في واقعهم من عوامهم وشيوخهم.. هو نفسه يسب خيار صحابة رسول الله ﷺ فهو من الذين يقولون ما لا يفعلون كما هو من الذين ينكرون مايعرفون.. فيتهم فاروق هذه الأمة بالتآمر وأنه أول من قال بالرجعة من المسلمين[1]. كما يسب أبا بكر وعمر وأبا عبيدة رضوان الله عليهم[2].

والغريب أنه يستدل بما جاء في رسالة محمد باقر الصدر والتي سماها «التشيع ظاهرة طبيعية في إطار الدعوة الإسلامية» مع أن هذه الرسالة محاولة يائسة وعاجزة لإثبات أصالة مذهب الرافضة.. وأن الصحابة رضوان الله عليهم ليسوا بأهل لحمل الرسالة وتبليغ الشريعة- كما يفتري- وأن الجدير بحملها والمبلغ لها هو علي.. وهذا مع مافيه من النيل من صحابة رسول الله فهي دعوى جاهلة غبية، أو حاقدة مغرضة تحاول النيل من السنة المطهرة، وتواتر هذا الدين..

فهي تزعم أن نقل الواحد أوثق من نقل المجموع.. وهذا «إفراز» لعقيدة عصمة الأئمة، وتكفير الصحابة.. والثناء المزعوم على الصحابة الذي نقله من رسالة الصدر قد قاله الصدر من باب تخدير القارىء حتى يتقبل ما يفتريه على صحابة رسول الله، وقد حذف الرفاعي أول الكلام وآخره، لأنه يفضح استدلاله ويبطله، فالصدر يقول: «وبالرغم من أن الصحابة بوصفهم الطليعة المؤمنة كانوا أفضل وأصلح بذرة لنشوء أمة رسالية... بالرغم من ذلك نجد من الضروري التسليم بوجود اتجاه واسع منذ كان النبي حيّاً، يميل إلى تقديم الاجتهاد في تقدير المصلحة واستنتاجها من الظروف على التعبد بحرفية النص الديني، وقد تحمل الرسول ﷺ المرارة في كثير من الحالات بسبب هذا الاتجاه..»[3].

---

(١) انظر تعليقه على كتيب التشيع/ لمحمد باقر الصدر ص: ٣٠- ٣١.

(٢) المصدر السابق: ص٤٦.

(٣) التشيع: ص٨٠.

فهل ترى في هذا النص مدحاً؟ إنه يزعم أن الصحابة رضوان الله عليهم يجتهدون مع وجود النص؛ بل يرفضون أوامر رسول الله، ويتبعون مصالحهم.. فهل هذا تقدير للصحابة.. إن من المعروف أنه لا اجتهاد مع النص، وأن مخالفة أمر رسول الله جرم عظيم ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[1].

وكل هذه الدعاوى من هذا الرافضي لتأييد فريته وهي دعوى النص على علي وأن الصحابة أعرضوا عن العمل بها لمصلحة راعوها، فأي مصلحة لهم في بيعة أبي بكر؟!

ولا يستدل الرفاعي من رسالة الصدر فحسب، بل ينشر باطلها، ويتحفه بتقريظه وتأييده، ويقول في كتيب آخر إن الإمامية يقدرون الصحابة فأي تقدير هذا إلا إن كان يريد إن تقدير الإمامية للصحابة هو السب واللعن والتكفير.

فما أجرأ هؤلاء على الكذب !!.

وأما محمد جواد مغنية الذي يقول بأن الشيعة لا تنال من مقام الصحابة ويستدل بقول علي بن الحسين.

فأقول إنكم لم تقتفوا أثر الإمام علي بن الحسين.. لأن ما جاء في كتبكم قديمها وحديثها، وما يحدث في واقعكم دليل على مفارقتكم لنهجه.. لأنه كان باعترافكم، وبنقلكم عنه .كان يترضى عن الصحابة.. رضي الله عن الجميع فأنتم ليس بإمامكم اقتديتم، ولا بقولكم صدقتم والتزمتم.. ومغنية الذي يكتب هذا الكلام.. هو الذي يقول في كتابه «في ظلال نهج البلاغة» عن الخليفة الراشد ذي النورين صاحب الجود والحياء، وصهر النبي ﷺ في ابنتيه، ومجهز جيش العسرة، وصاحب الهجرتين والمبشر بالجنة من رسول الله ﷺ. يقول هذا الرافضي فيه: «إن عثمان انحرف عن سنة الرسول وخالف شريعة الإسلام، واستأثر

(١) النور، آية: ٦٣.

هو وذووه بأموال المسلمين فامتلكوا القصور والمزارع والرياش والخيول والعبيد والإماء ومن حولهم ملايين الجياع والمعدمين»[1]. ويقول: «وكان الزبير وطلحة وعائشة وراء ما حدث لعثمان وعليهم تقع التبعة في دمه...»[2] ويتهم عمر رضي الله عنه- وأهل الشورى الذين فوض لهم عمر اختيار خليفة من بعده يتهم الجميع بالخيانة والتآمر[3].

فأي احترام لمقام الصحابة وهذا الكلام الحاقد يوجه لخيارهم.

وأي إيذاء لرسول الله ﷺ أشد من هذا الإيذاء الذي يوجه له بسبب بعض زوجاته، وأصهاره، وخيار أصحابه.

وبعد هذا كله.. فكيف نفسر هذا التناقض من هؤلاء الروافض هل هذا تقية والتقية عندهم تسعة أعشار الدين ولا دين لمن لا تقية له، أم هي مؤامرة للدعاية للشيعة والتشيع.

وقبل أن أرفع القلم في هذا الموضوع أحاول أن أكشف بعض الحقائق المهمة والأسرار الخفية في حقيقة ثنائهم على الصحابة والتي قد لا يهتدي إليها من لم يدمن المطالعة في كتبهم ويتأمل في أساليبهم ومصطلحاتهم.

### □ حقيقة ثناء الروافض على الصحابة:

إن هؤلاء الروافض - كما يزعمون - أنهم يوالون أهل البيت ويعنون بهم أئمتهم الاثنى عشر ويتناولون البقية ولا سيما من خرج منهم لطلب الإمامة بالسب والتجريح بل التكفير والتخليد بالنار. فكذلك يزعمون - أحياناً- أنهم يوالون الصحابة ويريدون بهم الثلاثة أو الأربعة أو السبعة الذين لم يرتدوا كما تصور ذلك أساطيرهم.

---

(١) مغنية/ في ظلال نهج البلاغة: ٢/ ٢٦٤.
(٢) المصدر السابق: ١/ ٢٩٢- ٢٩٣.
(٣) المصدر السابق: ٢/ ٢- ٣.

والذي لا يعرف هذه الحقيقة قد ينخدع بكلامهم في هذا الباب ولا يتصور أن للصحابة عندهم تفسيراً معيناً.

وهناك تفسير آخر لهم في الصحابة جاء بيانه في بعض رواياتهم، تقول رواياتهم بعد ثناء على الصحابة وأمر بالرجوع لأقوالهم وإجماعهم، فقيل يارسول الله ومن أصحابك قال: أهل بيتي[1] فهم يفسرون الصحابة بأهل البيت.

ثم هناك مسلك ثالث يسلكونه في الثناء على الصحابة وهو حمله على التقية، وقد أشار إليه شيخهم الطوسي، حيث قال بعد أن سب عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: «فإن قيل أليس قد روي عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر أن سائلاً سأله عن عائشة وعن مسيرها في تلك الحرب، فاستغفر لها وقال له (الراوي): تستغفر لها وتتولاها فقال: نعم، أما علمت ما كانت تقول يا ليتني كنت شجرة ليتني كنت مدرة». قال الطوسي: «لا حجة في ذلك على مذاهبنا لأنا نجيز عليه صلوات الله عليه التورية، ويجوز أن يكون السائل من أهل العداوة واتقاه بهذا القول وروى فيه تورية يخرجه من أن يكون كذباً، وبعد فإنه علق توبتها بتمنيها أن تكون شجرة ومدرة وقد بينا أن ذلك لا يكون توبة وهو عليه السلام بهذا أعلم[2]».

إن على الذين يقولون بتقدير الشيعة للصحابة أن يعلنوا خطأ هذه المسالك وعدم صحتها، وأن يعترفوا ببطلان تلك الروايات السوداء، وأن يصدقوا ولا يتناقضوا، حتى يقبل منهم موقفهم، ثم لِمَ يذهبون للرد على أهل السنة إذا قالوا: إن مذهب الشيعة الطعن في الصحابة وتكفيرهم ولا يردون على أنفسهم وعلى كتبهم وعلى مشايخهم المعاصرين الذين لا يزالون يهذون في هذا الضلال؟

وأي فائدة اليوم في اللعن والسب والتكفير الذي ملأوا به كتبهم،

---

(١) انظر: ص (٧٦٢).

(٢) الطوسي/ الاستيفاء في الإمامة، الورقة ٢٨٨ (النسخة المخطوطة).

وأسواقهم، ومزاراتهم، وقد انقضى العصر الأول بكل ما فيه، لا هدف في الحقيقة إلا الطعن في القرآن والسنة والدين بعامة، وإلا إثارة الفتنة وتفرقة الأمة..

وماذا يبقى من أمجادنا وتاريخنا إذا كان أولئك السادة القادة الأتقياء الأصفياء الأوفياء الرواد الذين نشروا الإسلام وأقاموا دولته، وفتحوا البلاد وأرشدوا العباد، وبنوا حضارة لم تعرف لها الدنيا مثيلاً، إذا كان هؤلاء الرواد الأوائل لكل معالم الخير والعدل والفضائل يستحقون اللعن من أحفادهم، وتشويه تاريخهم وهم الذين أثنى الله عليهم ورسوله، وسجل التاريخ الصادق مفاخرهم بمداد من نور. فمن الذى يستحق الثناء والمديح وأين أمجادنا وتاريخنا إذا كان أولئك كذلك؟!

* * *

## □ العصمة:

الجديد في هذه المسألة عند المعاصرين هو أخذهم برأي المتأخرين من الشيعة في دعوى العصمة المطلقة للأئمة، والذي يمثل نهاية الغلو والشطط حيث أن هؤلاء يزعمون أن الأئمة لا يسهون ولا ينسون..

وهذا المذهب كان في نظر الشيعة في القرن الرابع يمثل الاتجاه الغالي المتطرف حتى اعتبر شيخهم ابن بابويه القمي- صاحب من لايحضره الفقيه أحد أصولهم الأربعة المعتمدة- اعتبر علامة الغلو في التشيع هو نفي السهو عن الأئمة. وقال: «إن الغلاة والمفوضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي ﷺ..»[1].

ومن ينكر سهو الأئمة أغرق في الغلو والتطرف.

وأقر شيخهم المجلسي «بدلالة كثير من الأخبار والآيات على صدور السهو منهم»[2]. ولكن متأخريهم لم يبالوا بذلك وأطبقوا على مخالفته باعتقاد أن الأئمة لا يسهون، ولهذا رأى المجلسي أن هذه «المسألة في غاية الإشكال»[3]، لأن أصحابه أطبقوا على مخالفة أخبارهم الكثيرة[4].

وقد سار المعاصرون على خطى المتأخرين مخالفين لأخبار الشيعة نفسها، وما قاله كبار شيوخهم، فهذا شيخ الشيعة المعاصر ومن يلقب عندهم بـ «الآية العظمى» (عبد الله الممقاني) يؤكد أن نفي السهو عن الأئمة أصبح من ضرورات المذهب الشيعي»[5]. وهو لا ينكر أن من شيوخهم السابقين من يعتبر ذلك غلواً

---

(١) ابن بابويه/ من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٣٤.

(٢) بحار الأنوار: ٢٥/ ٣٥١.

(٣) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٤) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٥) الممقاني/ تنقيح المقال: ٣/ ٢٤٠.

لكنه يقول: «إن ما يعتبر غلواً في الماضي أصبح اليوم من ضرورات المذهب»(١).

وهذه المقالة أن الأئمة لا يسهون يتكرر التأكيد عليها في أقوال شيوخهم المعاصرين فالمظفر يعتبرها من عقائد الإمامية الثابتة، ولا يذكر أدنى خلاف بينهم في ذلك(٢)، والخنيزى وهو يكتب كتابه في «الدعوة الإسلامية إلى وحدة أهل السنة والإمامية» يؤكد على هذه المقالة ولا يتقي في ذلك(٣)، والخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية» ينفى مجرد تصور السهو في أئمته(٤).

وإذا كانت دعوى عصمة الأئمة تعني الارتفاع بالأئمة إلى مقام رسول الله ﷺ في القول والفعل ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾(٥) فإن دعوى أن الأئمة لا يسهون أو لا يتصور فيهم السهو هو تأليه لهم.

ولهذا قال شيخهم ابن بابويه إن الله سبحانه أسهى نبيه «ليعلم أنه بشر مخلوق فلا يتخذ رباً معبوداً دونه»(٦).

وكان ابن بابويه وغيره من شيعة القرن الرابع يعتبرون الرد لهذه الروايات (روايات سهو النبي ﷺ في صلاته) يقضي إلى إبطال الدين والشريعة. يقول ابن بابويه: «ولو جاز أن ترد الأخبار الواردة في هذا المعنى لجاز أن ترد جميع الأخبار، وفي ردها إبطال الدين والشريعة، وأنا أحتسب الأجر في تصنيف كتاب منفرد في إثبات سهو النبي صلى الله عليه وآله والرد على منكريه إن شاء الله تعالى»(٧).

---

(١) الموضع نفسه من المصدر السابق.
(٢) عقائد الإمامية: ص٩٥.
(٣) الخنيزي/ الدعوة الإسلامية: ١/ ٩٢.
(٤) الحكومة الإسلامية: ص٩١.
(٥) النجم، آية: ٣- ٤.
(٦) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٣٤.
(٧) بحار الأنوار: ١١١/١٧.

ولكن الزمرة المتأخرة والمعاصرة لم تبال بما قاله ابن بابويه، كما لم تبال في قوله برد أسطورتهم في التحريف، ولم تراع أي قول يخالف ما تواضع عليه شيوخ الدولة الصفوية.

لقد عدّ الشيعة المعاصرون على لسان شيخهم «الممقاني» نفي السهو عن الأئمة من ضرورات المذهب الشيعي- كما مر-.

وقد قرر شيخهم محسن الأمين أن منكر ما هو ضروري في التشيع كافر عندهم(١).

ومعنى هذا أن متأخريهم يكفرون متقدميهم لإنكارهم ما هو من ضروريات مذهب التشيع، ومتقدموهم يلعنون متأخريهم لأخذهم بمذهب الغلاة المفوضة الملعونين على لسان الأئمة.

وليس ذلك فحسب، بل إننا نجد في الكتابات الموجهة لديار السنة(٢) القول بأن الاعتقاد بأن الأئمة يسهون هو مذهب جميع الشيعة(٣)، ونرى في كتابات شيعية معاصرة أخرى نقل إجماع الشيعة على نفي السهو عنهم(٤).. وأن ذلك من ضرورات مذهب التشيع(٥).

فمن نصدق، ومن هو الذي يعبر عن مذهب الشيعة؟

وهكذا يكفر بعضهم بعضاً ويناقض بعضهم بعضاً، وكل يزعم أن ما يقوله هو مذهب الطائفة.

---

(١) محسن الأمين/ كشف الارتياب، المقدمة الثانية، وهو أيضاً مقرر عندهم في: مهذب الأحكام: ١/ ٣٨٨- ٣٩٣.

(٢) وهي كتابات محمد جواد مغنية التي نرى فيها التحرر من بعض غلو الشيعة وتعصباتهم.. وهي تنشر في ديار السنة فاحتمال التقية فيها وارد.

(٣) محمد جواد مغنية/ الشيعة في الميزان: ص٢٧٢- ٢٧٣.

(٤) محمد آصف المحسني/ صراط الحق: ٣/ ١٢١.

(٥) كما سبق نقله عن الممقاني في تنقيح المقال.

□ **الرجعة:**

الجديد في مذهب المعاصرين في هذه المسألة ظهور فئة من شيوخهم، ولا سيما ممن يتظاهر منهم بالدعوة للوحدة والتقريب بينهم وبين السنة يرى أن الرجعة خرافة لا حقيقة لها. ويقول: «فالحق الذي عليه المحققون هو أن لا رجعة سوى ظهور الإمام الثاني عشر»(١) يعني مهديهم المنتظر.

وصنف آخر لا ينكرها ولكن يرى أن مسألة الرجعة وإن وردت في بعض أخبارهم إلا أنها ليست من أصول مذهبهم ولا من الضرورات عندهم، ولا من معتقداتهم، بل وليست بذات بال عندهم. يقول هاشم الحسيني: «إن الرجعة ليست من معتقدات الإمامية ولا من الضروريات عندهم»(٢).

ويقول محمد حسين آل كاشف الغطاء: «وليس التدين بالرجعة في مذهب التشيع بلازم ولا إنكارها بضار، وإن كانت ضرورية عندهم»(٣). وقال: «وليس لها (يعني الرجعة) عندي من الاهتمام قدر صغير أو كبير»(٤).

ولعل القاريء يدرك التناقض في هذا الكلام، ولعله تناقض مقصود كأمارة على التقية كعادتهم في التلاعب في الكلام، إذ كيف تكون ضرورية عندهم مع أن اعتقادها ليس بلازم، وإنكارها ليس بضار وليس لها اهتمام عنده مع أن منكر الضروري كافر كما يقرره شيوخهم(٥).

---

(١) الخنيزى/ الدعوة الإسلامية إلى وحدة أهل السنة والإمامية: ٢/٩٤.

(٢) هاشم الحسينى/ الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة ص٢٣٧.

(٣) أصل الشيعة: ص٣٥.

(٤) المصدر السابق: ص٣٦.

(٥) انظر: السبزواري/ مهذب الأحكام: ١/ ٣٨٨، وما بعدها، محسن الأمين/ كشف الارتياب، المقدمة الثانية.

وقريب من ذلك صنع شيخهم محمد رضا المظفر حينما قال: «إن الرجعة ليست من الأصول التي يجب الاعتقاد بها والنظر فيها...»[1] مع أنه يقول: «إن الرجعة من الأمور الضرورية فيما جاء عن آل البيت من الأخبار المتواترة»[2].

هذا ما يقوله طائفة المعاصرين في أمر الرجعة، صنف ينكرها، وآخر يهون من شأنها، وثالث يتردد أو يتناقض في بيان مذهبهم فيها وكل يزعم بأن ما يقوله هو مذهب الشيعة فمن نأخذ بقوله؟ وكلهم من كبار شيوخ الشيعة الاثنى عشرية، وفي عصر واحد ومع هذا ترى الاختلاف والتباين في أقوالهم هل هذا من آثار عقيدة التقية عندهم لأن أمر الرجعة اعتبرها بعض علماء السنة علامة على الغلو في الرفض، ولهذا قال شيخهم المظفر: «إن الاعتقاد بالرجعة من أكبر ما تنبز به الشيعة الإمامية ويشنع به عليهم»[3].

وما هكذا شأنه تجري فيه التقية عندهم.

والكتابات التى نقلت منها تلك الأقول المتناقضة هي كتب شيعية موجهة لأهل السنة كما يبدو من مقدماتها ومنهجها وأسلوبها في الحديث عن العقائد الشيعية بينما نجد كتباً أخرى معاصرة لشيوخ آخرين لا تزال تغالي في أمر الرجعة وتعتبر منكرها خارجاً عن رتبة المؤمنين. قالوا:

«تضافرت الأخبار (يعني أخبارهم) ليس منا من لم يؤمن برجعتنا»[4] وقالوا: «إن ثبوت الرجعة مما اجتمعت عليه الشيعة الحقة والفرقة المحقه، بل هى من ضروريات مذهبهم»[5]. «ومنكرها خارج من رتبة المؤمنين، فإنها من

---

(١) عقائد الإمامية: ص١١٣.

(٢) المصدر السابق: ص١١٣.

(٣) المصدر السابق: ص١١٠.

(٤) إبراهيم الزنجاني/ عقائد الاثنى عشرية: ص٢٤٠ (ط: الأولى) وانظر: عبد الله شبر/ حق اليقين: ٢/ ٣.

(٥) عقائد الاثنى عشرية: ص٢٣٩، ط: الأولى، حق اليقين: ٢/٣.

ضرورات مذهب الأئمة الطاهرين»[1].

وقال الزنجاني في كتابه عقائد الاثنى عشرية: «إن اعتقادي.. واعتقاد علماء الاثنى عشرية قدس الله أسرارهم من أن الله تعالى يعيد غند ظهور الإمام الثاني عشر جماعة من الشيعة إلى الدنيا ليفوزوا بثواب نصرته ومشاهدة دولته، ويعيد جماعة من الظلمة والغاصبين والظالمين لحق آل محمد عليهم السلام لينتقم منهم»[2].

«... وظني أن من يشك في أمثالها فهو شاك في أئمة الدين»[3].

وبعد فكيف نفسر هذا التناقض؟ هل هم قد اختلفت آراؤهم في هذه المسألة على الحقيقة، أم هم استحلوا بعقيدة التقية كل شيء..؟. وإذا أخذنا كل شيء على ظاهره نقول: إن هناك فئة قد تحررت من ربقة التقليد، وخرجت على أساطيرهم رغم دعوى التواتر والاستفاضة ولكن هذه الفئة يخنق صوتها ويمحى أثرها باسم هذه العقيدة الخطيرة وهي التقية ولن يؤثر في هذه الطائفة مصلح ما دامت هذه العقيدة من أصولها.. وسيكون مذهبهم مذهب الغلاة لا المعتدلين وقول الشيوخ، لا روايات الأئمة.

هذا ولا تزال الصور الأسطورية التي تحكيها أخبارهم عما يجري في تلك الرجعة تتردد في كلماتهم.. وهي بغض النظر عن الجانب الخرافي فيها، إلا أنها تمثل مشاعر مكبوتة ورغبات خفية وأحقاداً مبيتة ضد هذه الأمة. إن ذلك الشيعي ليستمتع بتلك الصور الخيالية للمجازر المرتقبة والتي ينتظر حصولها في الرجعة المزعومة غاية الاستمتاع، ولذلك يهتم في أدعيته اليومية بالتوجه بالدعاء، لأن

---

(١) عقائد الاثنى عشرية: ص٢٤١.

(٢) المصدر السابق: ص٢٣٩.

(٣) المصدر السابق: ص٢٤٠.

يشارك في هذه العودة التي يجرى فيها الانتقام الموعود[1]..

فلم يتغير شعور المعاصرين في هذه القضية، على الرغم من تغير الزمان. وكر القرون.. واستمع إلى أحد آياتهم يجيب عما يجري- بزعمهم- لخليفتي رسول الله وحبيبيه وصهريه- أبي بكر وعمر- رضي الله عنهما- في رجعتهم المزعومة.

يقول: «وأما مسألة نبش قبر صاحبى رسول الله وإخراجهما حيين وهما طريان وصلبهما على خشبة وإحراقهما، لأن جميع ما ارتكبه البشر من المظالم والجنايات والآثام من آدم إلى يوم القيامة منهما فأوزارها عليهما، فمسألة عويصة جداً، وليس عندى شيء يرفع هذا الإشكال، وقد صح عن أئمتنا أن حديثنا صعب مستصعب»[2].

هل يخطر بالبال أن هذه الخرافة تجد طريقها إلى رجل علم عندهم بلغ في مقاييسهم مرحلة «الآية العظمى» ولا يتجرأ على تكذيب هذه الأسطورة، ويعتبرها من الأمور العويصة المشكلة، ولا يجد ملجأ يلجأ إليه إلا خرافة أخرى وهي أن دينهم صعب مستصعب.

لا شك أن هذا الدين الصعب المستصعب ليس هو الإسلام.. لأنه خلاف الفطرة، ولا تقبله العقول لشذوذه ومخالفته للأصول.

فننتهي من هذا إلى أن خرافة الرجعة وما يجرى فيها لا تزال تتغلغل في عقول هذه الطائفة.

---

(١) كما في الدعاء الذى يسمونه دعاء العهد وفيه «اللهم إن حال بيني وبينه الموت الذي جعلته على عبادك حتماً مقضياً فأخرجني من قبري مؤتزراً كفني شاهراً سيفي مجرداً قناتي ملبياً دعوة الداعي في الحاضر والبادي». انظر الزنجاني/ عقائد الإمامية الاثنى عشرية ص٢٣٦ط: الأولى، وجعل هذا الدعاء من أدلة ثبوت الرجعة عندهم.

(٢) الرشتي/ كشف الاشتباه: ص١٣١.

☐ **التقية:**

هل يوجد تغير في مذهب المعاصرين يختلف عن السابقين فنسجله هنا أم لم يتغير مذهب المعاصرين، عما ذكرناه عن سلفهم، وعما جاء في كتبهم المعتمدة في أمر التقية..؟

لقد قال بعض شيوخهم المعاصرين: إن الأمر قد تغير.. وأنه لا تقية اليوم عند الشيعة.. لأن الشيعة إنما التزمت بالتقية بسبب الظلم، الواقع عليها في العصور البائدة، أما وقد ارتفع الظلم اليوم فلا تقية ولا كذب ولا نفاق، بل صدق وصراحة ووضوح.

يقول شيخهم محمد جواد مغنية: «إن التقية كانت عند الشيعة حيث كان العهد البائد عهد الضغط والطغيان، أما اليوم حيث لاتعرض للظلم في الجهر بالتشيع فقد أصبحت التقية في خبر كان»[(١)].

ويقول: «قال لي بعض أساتذة الفلسفة في مصر: أنتم الشيعة تقولون بالتقية..

فقلت له: لعن الله من أحوجنا إليها. اذهب الآن أنى شئت من بلاد الشيعة فلا تجد للتقية عيناً ولا أثراً، ولو كانت ديناً ومذهباً في كل حال لحافظوا عليها محافظتهم على تعاليم الدين ومباديء الشريعة»[(٢)].

وكذلك يقول مجموعة من أعلامهم المعاصرين ممن يوصفون عندهم «بالمراجع والآيات» بأن التقية عند الشيعة لا تستعمل إلا في حال الضرورة، وذلك عند الخوف على النفس، أو المال، أو العرض، ولا تختص الشيعة بهذا.. وإنما تميز

(١) مغنية/ الشيعة في الميزان ص٥٢، ٣٤٥، أهل البيت: ص٦٦- ٦٧.
(٢) الشيعة في الميزان: ص٥٢.

الشيعة بهذا الاعتقاد لكثرة وقوع الظلم عليهم[1].

فهل ما يقوله هؤلاء حقيقة، أم أن الأمر تقية على التقية، وتستر على هذا المعتقد ما دام أمرهم قد انفضح، ومذهبهم قد انكشف أمام المسلمين؟ فلنتعرف على حقيقة الأمر، وجلية الخبر..

إننا لو قلنا معهم بأن التقية عندهم قد ارتفعت كلياً، ولم يعد للشيعة سر تكتمه، ولا معتقد تتقيه بل تجاهر بكل ما عندها أمام المسلمين بكل الصراحة والوضوح.. فإن أثر التقية لم ينته، وإعمال شيوخهم للتقية في نصوصهم لم يتوقف، وهذا هو الخطر الأكبر والداء الأعظم والذي قد لا يعرفه من ليس على صلة بكتبهم الأساسية..

إن الخطورة تتمثل في أن مبدأ التقية عندهم قد عطل تعطيلاً تاماً إمكانية استفادة الشيعة مما في كتبهم المعتمدة من نصوص توافق ماعند المسلمين، وتخالف ما شذوا به من عقائد وآراء.. ذلك أنه ما من رأي- في الغالب- شذوا به عن المسلمين إلا وتجد عندهم بعض الروايات التي تنقضه من أصله، ولكن الشيخ الشيعي يتعامل مع تلك الروايات التي تنقض شذوذهم وتوافق ماعند المسلمين وتخالف مادرج عليه قومه بأنها إنما خرجت من الإمام مخرج التقية..

ولا يختلف في تطبيق هذا المنهج شيوخهم المعاصرون عن شيوخهم القدامى.. ولذلك تجد أن من قواعدهم الأصولية- والتي كما قررتها كتبهم القديمة[2] قررتها

(١) انظر: أقوالهم في ذلك: محمد حسين آل كاشف الغطا/ أصل الشيعة ص١٥٠-١٥٣، عبد الحسين الموسوي/ أجوبة ومسائل جار الله ص٦٨- ٧٠، عبد الحسين الرشتي/ كشف الاشتباه ص١٣٠، محسن الأمين/ الشيعة بين الحقائق والأوهام ص١٨٥، وما بعدها، القزويني/ الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص٣٤٦، هاشم الحسيني/ دراسات في الحديث والمحدثين ص٣٢٦ وما بعدها وغيرها.

(٢) انظر: ص٤١١ وما بعدها.

كتبهم الحديثة[1] أيضاً- الأمر بالأخذ بما خالف العامة- أي أهل السنة- وذلك عند اختلاف الأحاديث في كتبهم بحجة أن الأحاديث التي توافق ما عند أهل السنة محمولة على التقية.

وإذا لوحظ أن أحاديثهم متناقضة ومتضادة ويوجد فيها في مختلف أبواب العقائد والأحكام ما يوافق ما عند المسلمين أدركنا خطورة معتقد التقية عندهم وآثاره السيئة في إبقاء الخلاف بين المسلمين.. وتناقض أحاديثهم ليست دعوى ندعيها، بل حقيقة يقررها شيوخهم حتى اعترف الطوسي بأنه لا يكاد يوجد عندهم حديث إلا وفي مقابله ما يضاده[2].

وهذا ما يعترف به الطوسي صاحب كتابين من أصولهم الأربعة المعتمدة في الحديث، وصاحب كتابين من كتبهم الأربعة المعتمدة في الرجال.

و لم يجد الطوسي ماينقذه وشيعته من التناقض في رواياتهم إلا القول في كل مايوافق جمهور المسلمين ويخالف شذوذهم، بأن ذلك ورد على سبيل التقية ويتمثل هذا في عشرات الأمثلة في كتابى التهذيب، والاستبصار[3].

فكانت عقيدة التقية حيلة لرد السنن الثابتة، ومنفذاً للغلو، ووسيلة لإبقاء الفرقة والخلاف فكيف يقال إن التقية ارتفعت اليوم وشيوخ الشيعة كلهم يعملون بموجبها في رد النصوص[4].

---

(١) انظر: تعارض الأدلة/ تقرير لأبحاث محمد باقر الصدر/ نشرها محمود الهاشمى ص٣، وانظر أيضاً: مجلة رسالة الإسلام التي تصدرها كلية أصول الدين ببغداد، العدد (٣-٤) السنة الخامسة شوال ١٣٩١هـ، بحث وظيفة المجتهد عند تعارض الأدلة، داود العطار، مدرس التفسير وعلوم القرآن في الكلية ص١٣٣ (والكلية شيعية، ومجلتها تعتمد في أبحاثها على كتب الشيعة).

(٢) انظر: الطوسي/ تهذيب الأحكام: ١/ ٢، وقد مضى بنصه.

(٣) انظر: الاستبصار: ١/ ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦ إلخ.

(٤) إن جمع نصوصهم المتفرقة في كتبهم والتي تخالف شذوذهم والتي ردوها بحجة التقية.. إن القيام بهذا عمل نافع في هذا العصر.. وقد بدأ بعض علماء الهند وباكستان هذا «المشروع» انظر مثلا: مناقب الخلفاء الأربعة في مؤلفات الشيعة/ للشيخ عبد الستار التونسوي، ولعل أول من بدأ ذلك شاه عبد العزيز الدهلوي في كتابه التحفة الاثنى عشرية.

وكما كان معتقد التقية سداً منيعاً حال دون استفادة الشيعة من الروايات التي رووها في كتبهم عن الأئمة والتي توافق ما عند الأمة.. كذلك فإن مبدأ التقية منع تأثير كل صوت عاقل معتدل ينشأ بينهم، وحرمهم من الانتفاع به...

ولعل من وضع هذه العقيدة أراد لهذه الطائفة أن تبقى هكذا لتستعصي على الإصلاح وتمتنع عن الهداية.. وهذا ليس مجرد كلام نظري لا يسنده الواقع.. بل إن واقع الشيعة يشهد بذلك.. فمثلاً من أعظم مصائب الشيعة وبلاياها: أساطير نقص القرآن وتحريفه والتي سرت في مذهبهم وفشت في كتبهم.. وحينما تصدى لذلك شيخهم المرتضى وابن بابويه القمي، والطبرسي.. ونفوا عن مذهب الشيعة هذه المقالة.. حمل ذلك طائفة من متأخري شيوخهم كنعمة الله الجزائري، والنوري الطبرسي حملوا ذلك على التقية[1].

فكيف يقال إن التقية انتهت في مذهب الشيعة.. وهي تستخدم في كل آن لإزهاق الحق وإبطاله.. ولما قام شيخهم الطوسي بتفسير كتاب الله.. وحاول التخلص من تلك النزعة الباطنية المفرقة في التأويل.. والمألوفة عندهم ورغب الاستفادة من آثار السلف في تفسير القرآن.. حمل شيوخهم صنيعه هذا على التقية[2]..

فأنت تلاحظ أن هذه العقيدة قد أصبحت معولاً هداماً يستخدمه غلاة الشيعة لإبقاء هذه الطائفة في دائرة الغلو والبعد بها عن جماعة المسلمين أو الإسلام كله.. فكيف يقال إن عهد التقية قد انتهى وآثارها السامة تسري في كيان المذهب، وتعمل فيه هدماً وتخريباً.

وإذا كان اليوم حيث ساد الكفر وضعف أمر المسلمين قد ارتفعت التقية عند الشيعة فيه كما يقول شيعة هذا الزمن.. فما هو العصر الذي لزمت فيه الشيعة مبدأ التقية..؟

---

(٢) انظر: ص (٢٧٩) من هذه الرسالة.

(٢) انظر: ص(١٩٨– ١٩٩)من هذه الرسالة.

إنهم يعتبرون عهد الخلفاء الثلاثة وعصر الإسلام الذهبي هو عهد تقية وكأنهم يقولون بأن وضع المسلمين في وقتنا هذا أفضل من وضعهم في عهد الخلافة الراشدة ولهذا قرر شيخهم المفيد بأن علياً كان يعيش في عهد الخلفاء الثلاثة مستعملاً للتقية والمداراة، ويشبِّه حاله بحال رسول الله ﷺ وهو يعيش بين ظهراني المشركين قبل الهجرة[1].. فيعتبر الصحابة رضوان الله عليهم في عهد الخلافة الراشدة كالمشركين الذين عاصرهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلاقة علي معهم كعلاقة رسول الله مع المشركين.

فالوقت الذي يضعف فيه أمر المسلمين هو وقت عز الشيعة وتخلصها من التقية.. لأن لهم ديناً غير دين الصحابة.. الذي تلقوه عن نبيهم.

والقرن الذي شهد له الرسول بالخيرية، والجيل الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه هو عهد تقية، وجيل كفر في قواميس هذه الزمرة الحاقدة.. التي أضلت قومها سواء السبيل.. ولما احتارت هذه «الزمر» المتواطئة على الضلال في عهد الخلافة الفعلي لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه، لأن له أقوالاً وأعمالاً تخالف ما قالوه لأتباعهم، اعتبروا عهد علي- أيضاً- عهد تقية لأنه لا مخرج لهم إلا ذلك.. يقول شيخهم نعمة الله الجزائري الموصوف عندهم بـ «السيد السند والركن المعتمد» : ولما جلس أمير المؤمنين[2] رضي الله عنه لم يتمكن من إظهار ذلك القرآن[3] وإخفاء هذا لما فيه من إظهار الشيعة على من سبقه، كما لم يقدر على النهي عن صلاة الضحى، وكما لم يقدر على إجراء متعة النساء، وكما لم يقدر على عزل شريح عن القضاء ومعاوية عن الإمارة[4].

---

(١) وقد مضى نقل النص في ذلك عن مفيدهم ص: ٤٣- ٤٤.
(٢) أي جلس على كرسي الخلافة.
(٣) هو القرآن الغائب مع مهديهم المنتظر- كما يفترون- راجع ص٢٥٧ وما بعدها و٨٧٤.
(٤) نعمة الله الجزائري/ الأنوار النعمانية: ٢/ ٣٦٢.

هكذا يصرفون «الوقائع» التي تثبت مذهب علي الحقيقي عن مدلولها بدعوى التقية.. فأي ضرورة لاستعمال التقية حينئذ، ولاسيما أن الأمر يتعلق بأصل هذا الدين وهو القرآن.. وأي حاجة للتقية في عهد عز الإسلام والمسلمين.. فكيف يقال بعد هذا إن عهد التقية انقضى ودين الشيعة قائم عليها وشيوخ الشيعة يوجهون سفينة التشيع إلى بحر الهلاك تحت علم «التقية»..

ثم إن المتأمل لنصوصهم لا يجد أن التقية يلجأ إليها عند الضرورة، بل إنها قد استغلت للكذب والخداع وتحليل الحرام وتحريم الحلال، حتى أن رواياتهم تقول بأن الأئمة كانت تستعملها في مجلس لا يوجد به من يتقونه، وليس هناك أدنى مسوغ لها، كما سلف ذكر شواهد ذلك[1].

وإذا كانت التقية لا تزال تعمل عملها في المذهب الشيعي، وأنها استعملت- كما تقرر رواياتهم- في غير ضرورة، بل تمارس عن حب ورغبة لا عن خوف ورهبة، وتستعمل في جو شيعي خالص.. ويفسر القرآن على غير وجهه باسم التقية حتى أن إمامهم فسر آية من كتاب الله في مجلس واحد بثلاثة تفسيرات مختلفة متباينة.. واعتبر ذلك من قبيل التقية كما سلف[2]. مع أنه لا يتصور عاقل أن يتقي في تفسير القرآن في عهد عز الإسلام والمسلمين؟ فإذن التقية لم تستعمل في مجال الضرورة.. ولم ينته أثرها في مذهبهم.

وقد أكد شيخهم المعاصر محمد صادق روحاني والملقب عندهم بـ «الآية العظمى» بأن للتقية في دين الشيعة مجالات غير مجال الضرورة، وذلك حينما قسم التقية عندهم إلى أربعة أقسام:

التقية الخوفية، والتقية الإكراهية، والتقية الكتمانية، والتقية المداراتية[3]..

---

(١) انظر: فصل التقية من هذه الرسالة: ٨٠٥ وما بعدها.

(٢) انظر: ص (٨١٥) من هذه الرسالة.

(٣) محمد صادق روحاني/ رسالة في التقية ضمن كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له أيضاً: ص١٤٨- ١٤٩.

فهؤلاء الذين يقولون إن الشيعة لا تعمل بالتقية إلا عند الضرورة إنما ينطبق كلامهم على تقية الخوف والإكراه، لا تقية الكتمان والمداراة.. وهذا يدل على أن التقية لا تزال تستخدم عند الشيعة، لأن مجالها أوسع من مجال الضرورة والخوف.. فاستحلوا باسم تقية الكتمان والمداراة الكذب والخداع والتزوير.. كما سيأتي شواهد من ذلك في أعمال المعاصرين.

ومع ذلك كله فإن في كتب الشيعة المعتمدة نصوصاً ثابتة عندهم تؤكد أن التقية لايجوز رفعها بحال من الأحوال حتى يرجع مهديهم المنتظر من غيبته وتاركها في زمن الغيبة كتارك الصلاة؛ بل من تركها عندهم فقد فارق دين الإمامية..

فكيف يقول مغنية إن زمن التقية قد انتهى، فهل يجهل حقيقة مذهبه أم ماذا؟

وقد تناقلت كتبهم المعتمدة روايتهم التي تقول: «فمن ترك التقية قبل خروج قائمنا فليس منا»[(١)].

وقرر شيخهم وآيتهم في هذا العصر محمد باقر الصدر أن أخبارهم في هذا الشأن هى «من الكثرة إلى حد الاستفاضة بل التواتر»[(٢)] وعلل الأمر بالتقية إلى خروج القائم بقوله، لأن تركها يؤدي «إلى بطء وجود العدد الكافي من المخلصين الممحصين، الذين يشكل وجودهم أحد الشرائط الأساسية للظهور»[(٣)] للمهدي عندهم.

ورواياتهم تجعل التقية تسعة أعشار الدين عندهم، وتنفي الإيمان عمن لا

---

(١) الطبرسي/ أعلام الورى ص٤٠٨، ابن بابويه/ إكمال الدين ص ٢١٠، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ١١/ ٤٦٥- ٤٦٦، وانظر: أصول الكافي: ٢/ ٢١٧.

(٢) تاريخ الغيبة الكبرى: ص٣٥٣.

(٣) المصدر السابق: ص٣٥٣- ٣٥٤.

تقية له[1]. ولا تستثنى وقتاً دون وقت.

إذن هل يجهل مغنية وغيره من شيوخ الشيعة هذه الحقائق في مذهبهم.. حتى يقولوا انتهى عهد التقية، وإن التقية ليست بدين لهم؟! اعتقد أن القاريء لنصوصهم والتى عرضنا شيئاً منها ينتهي إلى الحكم الذي انتهى إليه الاستاذ محمود الملاح[2] حينما قال: إن قول مغنية : انتهى عهد التقية اليوم عند الشيعة إنما هو تقية على التقية[3].

وفى كتاب الوافي الجامع لكتبهم الأربعة المعتمدة في الحديث ما يشير إلى أن ما يقوله مغنية وغيره من المدافعين عن التشيع حول ارتفاع التقية إنما هو جزء من أعمال التقية وتكاليفها وهو أمر مطلوب من كل رافضي حتى يمكن أن يستفيدوا من عقيدة التقية. يقول الوافي عن حسان بن أبي علي قال : سمعت أبا عبد الله يقول:

لا تذكروا سرنا بخلاف علانيتنا، ولاعلانيتنا بخلاف سرنا، حسبكم أن تقولوا ما نقول وتصمتوا عما نصمت... إلخ.

قال صاحب الوافي في شرح هذا النص: «يعني لا تظهروا للناس ما نكتمه عنهم، ولا تقولوا لهم إن سرنا غير موافق لعلانيتنا، وإنا نكتم عنهم غير مانظهر لهم، ونظهر غير مانكتم، فإن ذلك مفوت لمصلحة التقية التي بها بقاؤنا وبقاء أمرنا؛ بل كونوا على ما نحن عليه، قائلين ما نقول، صامتين عما نصمت، موافقين لنا غير مخالفين عن أمرنا»[4].

فكأنه يقول بأسلوب مغنية: لا تقولوا للناس إن عهد التقية باق، وإن

---

(١) انظر: ص (٨٠٧) من هذه الرسالة.

(٢) الأستاذ محمود الملاح عالم عراقي معاصر تصدى لمؤامرات الشيعة في العراق لنشر التشيع باسم الوحدة الإسلامية وذلك عبر صفحات جريدة السجل، وعبر رسائل أصدرها في هذا الشأن من كتبه «الوحدة الإسلامية بين الأخذ والرد».

(٣) مجموع السنة: ١/ ١١١.

(٤) الفيض الكاشاني/ الوافي/ كتاب الحجة/ باب النوادر، المجلد الأول: ٢/ ٦٠.

ظاهرنا يخالف باطننا، فإن ذلك يلغي فائدة التقية...

وهل ينتظر من مغنية وهو يتحدث- كما يقول- لأساتذة الفلسفة في مصر- هل ينتظر منه أن يقول : إن التقية باقية.. وإننا نتعامل معكم بموجبها.. إن ما قاله ينسجم مع مذهبه الذي يوجب التكتم على التقية ذاتها..

ومن يقرأ في المكتبة الشيعية المعاصرة ويتأمل ويقارن يرى أن العمل بالتقية لم يتوقف.

وقد رأينا فيما سلف كيف أنهم ينفون عن مذهبهم ما هو من أصوله كمسألة الرجعة، وينكرون وجود نصوص توجد في العشرات من كتبهم.. كما أنكر عبد الحسين النجفي وجود قول أو نص لهم في نقص القرآن أو تحريفه- كما سلف- بل إن الشيخ الواحد يتناقض في أقواله، لأنه يتحدث بموجب التقية حسب المقام، وحسب من يتحدث إليه.. فهذا مغنية- نفسه- والذي يقول بارتفاع التقية يقول: إن الشيعة لا ينالون من مقام الصحابة وذلك في تفسيره الكاشف، ثم في كتابه «في ظلال نهج البلاغة» يتناول كبار الصحابة بالنقد والتجريح.. كما مضى[1].

ويقول: إن الإمامة ليست أصلاً من أصول دين الإسلام، وإنما هي أصل لمذهب التشيع فمنكرها مسلم إذا اعتقد بالتوحيد والنبوة والمعاد ولكنه ليس شيعيا.. يقول هذا في كتابه «مع الشيعة الإمامية»[2] ولكنه يقول في كتابه الآخر «الشيعة والتشيع في عيد لهم يسمونه «عيد الغدير»[3].

يقول: «إنّ احتفالنا بهذا اليوم هو احتفال بالقرآن الكريم، وسنة النبي العظيم

---

(١) انظر: ص (١١٠٩) من هذه الرسالة.

(٢) مع الشيعة الإمامية: ص ٢٦٨ (ضمن كتاب الشيعة في الميزان).

(٣) وتنسج الشيعة حول هذا العيد أساطير كثيرة تدور حول النص على علي بالإمامة، وانظر في مناقشة ذلك: ابن تيمية/ منهاج السنة: ٤/ ٨٤- ٨٧، المنتقى: ص٤٦٦.

بالذات، احتفال بالإسلام ويوم الإسلام.. إن النهي عن يوم الغدير تعبير ثان عن النهي بالأخذ بالكتاب والسنة وتعاليم الإسلام ومبادئه»[1].. ثم استشهد بما قاله شيخهم المعاصر عبد الله العلايلي وهو: «أن عيد الغدير جزء من الإسلام، فمن أنكره فقد أنكر الإسلام بالذات»[2].

وبالمقارنة بين النصين تتضح الحقيقة فهو في النص الأول يقول: إن من أنكر الإمامة فهو مسلم، وفي النص الآخر يحكم على منكر عيد الغدير والذي هو بدعة من بدع الشيعة ما أنزل الله به من سلطان يحكم على أن منكره منكر للإسلام بالذات.. فهل من وجه لتأويل هذا التناقض الواضح إلا التقية التي تغلغلت في أعماقهم..

ولكن أي القولين هو الحقيقة والذي يمثل مذهب الشيعة.. إن النص الأخير بلا شك هو الذي يتفق مع ما جاء في مصادرهم القديمة.. ولعل ما قاله فيه هو حقيقة مذهبه، وقد انكشف في ظل الحماس وفورة العاطفة التي صاحبت الاحتفال بالعيد المزعوم.

ولقد أخرجت المكتبة الشيعية «المعاصرة» كتباً للدعوة للتشيع ونشره بين أهل السنة.. ولعل المطلع على هذه الكتب يدرك أن واضعها أحد رجلين، إما زنديق ملحد هدفه إضلال عباد الله بالكذب والخداع، أو رافضي جاهل استحل باسم التقية كل شيء.

لكن العقد العام الذي ينتظمها، والأصل الذي تنتمي له هو التقية، ولذلك لم نر انتقاداً لها في الوسط الشيعي كله على الرغم من ظهور عنصر «الكذب فيها».

ومن أبرز الأمثلة على ذلك كتاب يسمى «المراجعات» وضعه آيتهم العظمى

---

(١) الشيعة والتشيع: ص٢٥٨ (ضمن كتاب الشيعة في الميزان).

(٢) المصدر السابق (الهامش) ص٢٥٨، وقد قال العلايلي هذا الكلام في خطبة أذاعتها محطة الإذاعة اللبنانية في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ هـ (المصدر السابق ص٢٥٨).

عبد الحسين شرف الدين الموسوي.

ولقد اهتم دعاة «الرفض» بهذا الكتاب، وجعلوه وسيلة من أهم وسائلهم التي يخدعون بها الناس، أو بعبارة أدق يخدعون به أتباعهم وشيعتهم، لأن أهل السنة ولا سيما أهل العلم فيهم لا يعلمون شيئاً عن هذا الكتاب ولا غيره من عشرات الكتب التي تخرجها مطابع الروافض.. اللهم إلا من له عناية واهتمام خاص بمذهب الشيعة.

ولقد زاد كلفهم بهذا الكتاب وعنايتهم بترويجه ونشره حتى طبع هذا الكتاب أكثر من مائة مرة، كما زعم ذلك بعض الروافض[1].. وقد تكون فتنة هذا الكتاب بين الأتباع الأغرار مثل فتنة كتاب ابن المطهر الحلي الذي كشف باطله شيخ الإسلام في منهاج السنة.. ولعل الله يهيء الأسباب لتعقب هذه «الأكذوبة» وفضحها في دراسة مستقلة.. وسأشير هنا بإيجاز إلى بعض ما فيه:

الكتاب عبارة عن مراسلات بين شيخ الأزهر سليم البشري وهو- بزعم الرافضي- يمثل أهل السنة ويستدل لمذهبها.. وبين عبد الحسين وهو يمثل الشيعة ويستدل لمذهبها.. وانتهت هذه المراسلات بإقرار شيخ الأزهر بصحة مذهب الروافض وبطلان مذهب أهل السنة.. والكتاب بلا شك مكيدة رافضية، ومؤامرة مصنوعة لترويج مذهب الرفض.

والذي يعرف مذهب الرافضة من كتب ويتعامل مع كتبها لا يستنكر هذا الأسلوب، إذ لا جديد فيه.. فهو أسلوب قديم درج عليه الروافض.. فقد كان من دأبهم وضع بعض المؤلفات المشتملة على مطاعن في الصحابة، وبطلان مذهب أهل السنة، وغيرها مما يؤيد مذهبهم.. ونسبة ذلك لبعض مشاهير أهل السنة.

وقد عقد الشوكاني في كتابه «الفوائد المجموعة» مبحثاً بعنوان «النسخ الموضوعة» وبعد عرضه لها ذكر أن أكثرها من وضع الرافضة وهي موجودة عند

---

(١) أحمد مغنية/ الخميني أقواله وأفعاله: ص٤٥.

أتباعهم[1].

كما أشار صاحب التحفة الاثنى عشرية لهذا الأسلوب ومثل له بكتاب سر العالمين، وقال إنهم نسبوه إلى الإمام محمد الغزالي وشحنوه بالهذيان، وذكروا في خطبته عن لسان الإمام وصيته بكتمان هذا السر وحفظ هذه الأمانة.

وما ذكر في هذا الكتاب فهو عقيدتي؛ وما ذكر في غيره فهو للمداهنة[2].

وقد رأيتهم في بعض مؤلفاتهم المعاصرة يرجعون لهذا الكتاب ويحتجون ببعض ما فيه على أهل السنة[3].

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات[4].

وقد ذكر د. عبد الرحمن بدوي: أن ثلاثة من المستشرقين ذهبوا إلى القول بأن الكتاب منحول (جولد تسيهر، بويج، ومكدونلد)[5]، ويذهب عبد الرحمن بدوي إلى هذا الرأي ويقطع به ويحتج لذلك فيقول: «والأمر الذي يقطع بأن الكتاب ليس للغزالي هو ماورد في ص٨٢ من قوله : «أنشدني المعري لنفسه وأنا شاب في صحبته يوسف بن علي شيخ الإسلام»، فإن المعري توفي سنة (٤٤٨هـ) بينما ولد الغزالي سنة (٤٥٠هـ) فكيف ينشده لنفسه[6].؟

(١) الفوائد المجموعة: ص ٤٢٥.

(٢) مختصر التحفة الاثنى عشرية: ص٣٣، وانظر السويدى/ نقض عقائد الشيعة: ص٢٥.

(٣) انظر- مثلاً- مصادر كتاب «كشف الاشتباه» للرافضى عبد الحسين الرشتي والمطبوع في المطبعة العسكرية بطهران في ١٣٦٨هـ.

(٤) طبع في بومباي سنة ١٣١٤هـ، وفي القاهرة سنة ١٣٢٤هـ وسنة ١٣٢٧هـ، وفي طهران، بغير تاريخ (انظر: عبد الرحمن بدوى/ مؤلفات الغزالي ص٢٢٥).

(٥) مؤلفات الغزالى: ص٢٧١.

(٦) المصدر السابق: ص٢٧١، والغريب أني رأيت الذهبي- رحمه الله- ينسب هذا الكتاب إلى أبي حامد الغزالي (ميزان الاعتدال: ١/ ٥٠٠)، فقد يكون هذا الأمر قد فات على الإمام الذهبي، أو يكون للغزالي كتاب بهذا العنوان قد فقد فألف الروافض كتاباً يحمل اسم ذلك الكتاب المفقود ونسبوه للغزالي.

والغرض من فتح صفحة الماضي هنا هو الإشارة إلى أن كتاب المراجعات هو حلقة من حلقات، ومؤامرة من سلسلة مؤامرات ضاربة جذورها في أعماق الزمن مرد على فعلها الروافض.. حتى لا يفقدوا أتباعهم، ولينشروا «الفتنة» والرفض بين المسلمين.

وأرجع القول إلى كتاب «المراجعات» للإشارة على سبيل الإيجاز إلى بعض الأمارات التي تؤكد وضعه:

**أولاً**: مما يقطع بوضعه أن أسلوب الرسائل المسجلة في كتاب المراجعات

والتى تمثل شخصيتين مختلفتين فكراً وثقافة وعلماً ووضعاً اجتماعياً هو أسلوب واحد لا تغاير فيه ولا تمايز مما يقطع بأن واضعها هو شخص واحد وهو عبد الحسين.

**ثانياً**: أن شيخ الأزهر وهو في ذلك الوقت شيخ الأزهر بالعلم والمكانة لا في المنصب والوظيفة ظهر في هذه الرسائل بصورة تلميذ صغير، أو طالب مبتدىء، وظيفته التسليم لكل مايقوله هذا الرافضي؛ بل والثناء والتعظيم لكل حرف يسطره، حتى ولو كان جواب الشيعي هو تفسير باطني لا تربطه بآيات القرآن أدنى رابطة[١]، يدرك ضلاله صغار أهل العلم عند أهل السنة؛ بل قد ينكره عوامهم، أو توثيق لحديث موضوع، أو تأكيد على خرافة من الخرافات، لقد نقل هذا الرافضي إقرار شيخ الأزهر بصحة وتواتر أحاديث هي عند أهل الحديث ضعيفة؛ بل موضوعة ولايجهل ضعفها، أو وضعها صغار المتعلمين، فضلاً عن شيخ الأزهر وفي ذلك الوقت بالذات الذي لا يصل إلى منصب المشيخة إلا من ارتوى من معين العلم وتضلع في علوم الإسلام[٢].

---

(١) انظر تأويلاته الباطنية لكتاب الله في «مراجعاته» ص: ٦٢- ٧٣.

(٢) انظر ما نسبه إليه من ذلك- مثلاً- في ص٥٥- ٦٠ من المراجعات وانظر البينات في الرد على أباطيل المراجعات: ص٤٥ وما بعدها.

وليس ذلك فحسب بل إن هذا الرافضي صور شيخ الأزهر بصورة العاجز عن معرفة مواضع أحاديث في كتب أهل السنة، لا في كتب الشيعة فنجده يطلب من هذا الرافضي أن يذكرها له(١).

فهل يجهل شيخ الأزهر مثل ذلك، وهل يعجز عن البحث ولديه المكتبات، وهل يضطر إلى تكليف هذا الرافضي ولديه علماء الأزهر وطلابه، ومتى صار الرافضي أميناً في نقل الحديث عند محدثي السنة!!!

**ثالثاً**: ولقد جاء نشر الرافضي للكتاب خالياً من أي توثيق، فلم يرد فيه ما يثبت صحة تلك الرسائل بأي وسيلة من وسائل التوثيق كأن يثبت صوراً لبعض الرسائل المتبادلة والتي بلغت- حسب مدعاه-. ١١٢ رسالة نصيب شيخ الأزهر منها ٥٦ رسالة.

وهذه الرسائل كانت خطية فلم لم يثبت ولو رسالة واحدة تشهد لقوله.. ولا سيما في رسائل حملت أمراً في غاية الخطورة وهو تحول شيخ الأزهر من مذهب أهل السنة إلى مذهب الرافضة.. وانتقاله من الحق إلى الباطل، وعجز الرافضي عن إقامة هذا الدليل برهان بطلان دعواه، وكذب نسبة تلك الرسائل إلى الشيخ سليم.. بل انتفاء الموضوع من أساسه..

ولقد جاءت هذه الدعوى، من هذا الرافضي فقط، ولم يصدر من الشيخ سليم أي شيء يدل على ذلك، ولم يوجد لما يدعيه هذا الرافضي من نسبته إلى الرفض أي أثر في حياته..

بل إن هذا الرافضي لم يتجرأ على إخراج هذا «الكذب» إلا بعد عشرين سنة من وفاة البشري(٢)، وأمام عجزه عن إقامة الدليل على دعواه.. اضطر الرافضي أن يفضح نفسه في مقدمته لأنه لا سبيل له لأن يصنع رسائل تحاكي أسلوب البشري، ولا أن ينشر صورة لرسالة من تلك الرسائل بخط البشري

(١) انظر- مثلاً- المراجعات: ص٢٣٧.

(٢) توفي البشري سنة ١٣٣٥هـ (انظر ترجمته في الأعلام: ٣/ ١٨٠).

فاعترف بوضع هذه الرسائل فقال: «وأنا لا أدعي أن هذه الصحف تقتصر على النصوص التي تألفت يومئذ بيننا، ولا أن شيئاً من ألفاظ هذه المراجعات خطه غير قلمي»[(١)].. فإذا كان لم يخط هذه المراجعات غير قلمه فلم يبهت شيخ الأزهر بهذا «المنكر»؟

ثم إنه أضاف إلى ذلك فضيحة أخرى بقوله: « إنه زاد في هذه الرسائل مايقتضيه المقام والنصح والإرشاد»[(٢)]، وهذا اعتراف آخر بأنه نسب إلى شيخ الأزهر ما لم يقله، ولكن سوغ هذا الكذب بأنه مما يقتضيه «النصح» وهذا عند أصحاب التقية مشروع..

وما دام القوم كذبوا على رسول الله- ﷺ- وصحابته وأهل بيته فهل يستكثر منهم بعد ذلك أن يكذبوا على الآخرين..

هذه صورة من صور التقية، ومثال بارز من أمثلتها في هذا العصر.

والأمثلة في هذا الباب كثيرة.. وصنوف الكذب باسم التقية متنوعة ومختلفة تحتاج لبحث مستقل[(٣)].

---

(١) انظر: مقدمة المراجعات: ص٢٧. (٢) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٣) ومن الأمثلة- أيضاً- كتاب يسمى: «لماذا اخترت مذهب الشيعة» وهو يتضمن قصة مخترعة ومؤامرة مصنوعة تحكى أن عالماً من كبار علماء السنة يدعى «محمد مرعي الآنطاكي» قد ترك مذهب السنة وأخذ بمذهب الروافض بعد أن تبين له بطلان الأول والكتاب مليء بالدس والكذب والافتراء كما هي عادة الروافض بحكم عقيدة «التقية» عندهم.

وهل يغتر من تضلع بعلوم الشريعة بعقيدة الرفض فيؤمن بخرافتهم في انتظار الغائب والذي يرتقبون خروجه من أحد عشر قرناً، أو بأسطورة الرجعة التي ينتقمون فيها من أحباب رسول الله وأصهاره وبعض زوجاته أمهات المؤمنين أو بفرية البداء.. إلخ.

لا يغتر أحد بمثل هذا المذهب، ولهذا حكى بعض السلف أنهم إنما يخشون البدعة على الأعجمي أو الحدث.. أما من ارتوى من معين العلم الشرعي فلا ينخدع بأكاذيب الروافض (انظر: مقدمة الرسالة ص: ٦) ولهذا قال أهل العلم بأن شيوخ الرافضة أحد رجلين: إما جاهل، وإما زنديق (انظر: منهاج السنة: ٤/ ٧٧).

وهذا «الباطني» المدعو بالأنطاكي يدعي بأنه نزيل حلب ويشغل قاضى القضاة على مذهب أهل السنة، مع أنه لا يعرفه من رجال العلم في حلب أحد.. كما أجابني غير واحد من أهل العلم فيها منهم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة وغيره.

وهذا الأسلوب في الوضع له خطورته.. وقد امتهنه الروافض، وأصبح من أعمال التقية عندهم، ولهذا ذكر السويدي أنه على هذه الطريقة نسبت كتب كثيرة ولا يعرفها إلا من كان عارفاً بمذاق كلام أهل السنة[(١)].

وقد أجرى الله سبحانه الحق على لسان بعض الروافض فأنطقهم بكشف هذه الحقيقة فاعترف أحد أساطينهم المعاصرين عند الحديث عن كتاب سليم بن قيس بأن هذا الكتاب وجملة أخرى من كتبهم موضوعة (أي مكذوبة على من نسبت إليه) لغرض صحيح[(٢)]. فكأنهم يستجيزون لأنفسهم هذا «الوضع» ما دام الغرض صحيحاً عندهم.

• ولا نسترسل في دراسة ذلك[(٣)] لضيق المجال، ولأن هذا الباب خاص بالمعاصرين.

## □ شيوخ الشيعة يعملون بالتقية مع أتباعهم:

والشيعة التي تزعم على لسان بعض علمائها ارتفاع التقية لا تزال تمارس التقية، لا مع أهل السنة فحسب كما بينا، بل مع أتباعها.. فإن من شيوخ المعاصرين من يعمل بالتقية (بإظهاره خلاف مايبطن) مع أتباعه من الشيعة..

وهذه ليست دعوى ندعيها، بل حقيقة ثابتة باعترافهم... لقد أحجم ثلاثة من كبار علماء الشيعة عن إعلان خطأ مسألة فرعية فقهية في دينهم خوفاً من العوام.. وكانوا يفتون بخطئها، ويقولون بخلافها سراً ولخواصهم فقط[(٤)].

---

(١) السويدي/ نقض عقائد الشيعة: ص٢٥ (مخطوط).

(٢) الشعراني/ تعليقات علمية (على الكافي مع شرحه للمازندراني) ٢/ ٣٧٣-٣٧٤.

(٣) وهذا الباب يستحق دراسة خاصة لخطورته من جانب، ولأهميته في كشف حقيقة مذهبهم من جانب آخر.

(٤) مع أنهم مافتئوا يتبجحون بفتح باب الاجتهاد عندهم.. وإذا كان هذا موقفهم في مسألة فرعية فكيف يرجى منهم إعادة النظر في أصولهم التي شذوا بها عن أمة الإسلام..

ومن الطريف أن الذي كشف هذه الحقيقة هو من يقول بارتفاع التقية وهو شيخهم محمد جواد مغنية، حيث قال: «أحدث القول بنجاسة أهل الكتاب مشكلة اجتماعية للشيعة، وأوقعهم في ضيق وشدة وبخاصة إذا سافروا إلى بلد مسيحي كالغرب، أو كان فيه مسيحيون كلبنان.. وقد عاصرت ثلاثة مراجع كبار من أهل الفتيا والتقليد: الأول: كان في النجف الأشرف وهو الشيخ محمد رضا آل يس، والثاني: في قم وهو السيد صدر الدين الصدر، والثالث: في لبنان وهو السيد محسن الأمين، وقد أفتوا جميعاً بالطهارة، وأسروا بذلك إلى من يتقون به، ولم يعلنوا خوفاً من المهوشين، على أن يس كان أجرأ الجميع وأنا على يقين بأن كثيراً من فقهاء اليوم والأمس يقولون بالطهارة، ولكنهم يخشون أهل الجهل، والله أحق أن يخشوه[(١)].

ويذكر مغنية في تفسيره «الكاشف» أن إمامهم الأكبر السيد الخوئي أسرَّ برأيه لمن يثق به[(٢)].

وكذلك يقول الرافضي «كاظم الكفائي» بأن إمامهم «الغطا» أفتى بالطهارة لخاصته، لأن عقول العامة لاتحتمله[(٣)].

وقد علق على ذلك د. على السالوس فقال: وهكذا يضيع العلم، ويفترى على الإسلام، لأن أناساً ائتمنوا على العلم فضيّعوه وزيّفوه، لأنهم يخشون الناس ولايخشون الله[(٤)].

وأقول: إن من أسباب مراعاة (أو تقية) علماء الشيعة لجهال الشيعة وعوامهم هو أن هؤلاء هم مصدر رزقهم الذي يسلبونه منهم باسم الخمس...

---

(١) مغنية/ فقه الإمام جعفر الصادق: ص٣١- ٣٣.

(٢) مغنية/ الكاشف: ٦/ ١٨.

(٣) نقل ذلك د. على السالوس (انظر فقه الإمامية ص٨١- الهامش).

(٤) على السالوس/ فقه الإمامية ص٨١ (الهامش).

وإذا كان هذا موقف خمسة من كبار مراجع الشيعة في العصر الحاضر إزاء مسألة فرعية يجزمون بخطئها، فكيف يرجى أن يستجيبوا لتعديل أصولهم..

ومن هذه الحقائق يتبين أن الشيعة لا يتركون تقيتهم.. ولا يتخلون عنها حتى يقوم القائم كما تؤكده نصوصهم وأفعالهم..

وإن كان استعمال «التقية» عندهم يخف ويشتد بحسب الظروف والأحوال.. أعني أنه كلما كانت للشيعة دولة وقوة كلما كان التزامها بالتقية أضعف، ونجد هذا واضحاً في مقارنة بين ما كتبه شيوخ الدولة الصفوية، مثل: كتابات المجلسي في بحار الأنوار، ونعمة الله الجزائري في الأنوار النعمانية، والكاشاني في تفسير الصافي، والبحراني في تفسير البرهان وغيرهم، بحيث تجد منهم الجرأة على إعلان كثير من الأفكار التي كانت موضع السرية عند الشيعة.. بالمقارنة إلى سابقيهم إبان قوة الدولة الإسلامية، حيث نجد في الغالب في نهاية كل نص من نصوصهم الأمر بحفظ السر وكتمان المبدأ[1]، حتى إن مسألة الولاية كانت موضع السرية عندهم في بادىء الأمر[2].

وبعد فهذه جملة من آراء المعاصرين وعقائدهم تبين نهجهم العقدي في هذا العصر.. وما لم يكن فيه جديد أو دعوى جديدة عما مضى لم أتعرض له، لأن الصلة ما دامت قائمة ووثيقة في أصول التلقى فلا أمل في تغيير إلى الأفضل.

وبهذا يتبين أن المعاصرين هم أخطر من سابقيهم، لأنهم ورثوا كل ما صنعته القرون من الدس والتزوير، واعتبروا تلك مصادر معتمدة.. ووفرت لهم «الطباعة الحديثة» انتشار الكتب عنهم.. وكان ضعف المسلمين سبباً في زيادة نشاطهم، وكان فشو الجهل وضعف السنة عاملاً من عوامل التأثر بهم، وتأثير ضلالهم.

* * *

---

(١) انظر- مثلاً- نص عقيدة الطينة ص٩٦٠- ٩٦١ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: ص (٦٥٨) من هذه الرسالة.

# الفصل الرابع
# دولة الآيات

* * *

# □ الفصل الرابع □

# دولة الآيات

وبعد أن تبين صلة الشيعة المعاصرين بقدمائهم، وأن الارتباط قائم ووثيق بينهم، بل إن ما كان يعد غلواً عند الماضين أصبح ضرورياً عند المعاصرين، فهل ثمة حاجة بعد ذلك للوقوف عند دولتهم؟ أليس الأمر قد اتضح لكل ذى عينين؟ إن سبب تخصيص دولتهم الحاضرة بالدراسة والتقويم، يعود إلى أمرين أساسيين:

**□ الأول:**

أنها طرحت بلسان زعيمها، ونص دستورها فكرة جديدة في محيط التشيع الاثنى عشري، أثارت جدلاً بين شيوخ الشيعة بين مؤيد ومعارض. تلك هي فكرة نقل وظائف المهدي وصلاحياته بعد طول غيبته، وتأخر خروجه إلى الفقيه الشيعي بالكامل كما سيأتي تفصيله والحديث عن آثاره، حيث أن الخميني استولى تماماً على وظائف مهديهم المنتظر بعد قيام دولته.

**□ السبب الثاني:**

بأنه قيل إن هذه الدولة هي التي تمثل الإسلام في هذا العصر، وشيوخها هم المراجع للمسلمين، ومؤسسها من المجددين، وراج هذا على بعض المسلمين، وقيل بعد قيام دولتهم بأنه قد عاد «المذهب الشيعى إلى نقائه الأصيل ولاء لله ورسوله ﷺ وحباً لآل بيته حباً صادقاً لوجه الله لا يفقد صاحبه احترام غيرهم من المسلمين وخصوصاً صحابة رسول الله - ﷺ -»[1].

وزعمت بعض الصحف «أن ردود الفعل التي أحدثتها (حركة الخميني)

(1) مجلة البلاغ، العدد (٥١٢)، ٩ ذي القعدة ١٣٩٩هـ.

كان مبعثها أن حركة الخميني حركة إسلامية مائة في المائة»[١] .. ورشحت مجلة المعرفة التونسية الخميني لنيل جائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام[٢].

ومضت على هذا النهج مجلات أخرى كالرائد[٣]، والدعوة[٤] والرسالة[٥]، والأمان[٦] وغيرها. وهذه المجلات كلها منتسبة لأهل السنة.

وقد كتب بعض المنتمين لأهل السنة كتابات عن الخميني وثورته، يشيد بها، ويعدها المثال الصادق للحكومة الإسلامية[٧].

وأصدرت بعض الحركات الإسلامية بيانات تثني وتؤيد المنهج الخميني حتى جاء في بيان التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وصف حكم الخميني بأنه «الحكم الإسلامي الوحيد في العالم»[٨].

فكانت فتنة مدلهمة لا تزال بعض آثارها باقية، وإن أفاق البعض، وتبينت له الحقيقة، إلا أن منهم من لا يزال يعد ما يثار عن شيعة الخميني إنما هي «ضجة مفتعلة»[٩].

وقد استغل الشيعة هذا الجو بالدعاية لمذهبهم ونشره، وساهمت هذه الحملة

---

(١) مجلة الاعتصام، العدد الخامس، السنة الثانية والأربعون، ربيع أول ١٣٩٩هـ.

(٢) انظر: مجلة المعرفة التونسية، العدد (٩)، السنة الخامسة، ذي الحجة ١٣٩٩هـ.

(٣) انظر: الرائد الألمانية، العدد (٣٤) ذى الحجة ١٣٩٨هـ ص٢٥- ٢٦.

(٤) انظر: الدعوة المصرية، العدد (٣٠) في ١/ ١٢/ ١٣٩٨هـ ص٨.

(٥) انظر: الرسالة اللبنانية، العدد (٢٩)، جمادى الثانية ١٣٩٩ هـ.

(٦) انظر: الأمان اللبنانية، العدد (٣١)، ٩ شوال ١٣٩٩هـ.

(٧) مثل: الخميني الحل الإسلامي والبديل، تأليف فتحي عبد العزيز ونشرته دار المختار الإسلامي، و «مع ثورة إيران» وهو البحث الثالث من البحوث التي يصدرها المركز الإسلامي في آخن، وكتاب: «نحو ثورة إسلامية» لمحمد عنبر.

(٨) انظر: الشيعة والسنة ضجة مفتعلة، وهو من سلسلة الكتب التي تصدرها دار المختار الإسلامى: ص٥٢.

(٩) انظر: المصدر السابق.

الإعلامية الدعائية في الصحف الإسلامية على اخفاء الحقيقة أمام شباب المسلمين، لأنها هي لا تعرف شيئاً من الخلاف بين الشيعة والسنة إلا أنه خلاف حول من يستحق الولاية: عليّ أم أبو بكر، وتلك أمة خلت، وليس هذا الخلاف بأمر ذي بال اليوم.

فكان هذا الوضع مجالاً خصباً لنشر الفتنة والرفض.. ومن هنا فإنه لابد من بيان الحقيقة ونشرها بين الناس.

ولابد من نقد دعوى الجديد والتجديد، وحكاية التغيير وتقويمها، ولعل دراسة فكر مؤسسها، ومواد دستورها، هي التي يمكن على ضوئها إصدار حكم موضوعي محايد في أمرها[1].

* * *

(١) وقد كتبت عن مسألة الخميني والتقريب في رسالتي للماجستير، وفي هذه الدراسة أكمل الموضوع بكشف جوانب جديدة، لعلها لم تطرق من قبل فيما نشر من كتب حول الخميني.

## □ فكر مؤسسها □

من خلال الرجوع إلى ماكتبه الخميني في كشف الأسرار[1]، وتحرير الوسيلة والحكومة الإسلامية، ومصباح الإمامة والولاية، ورسائل التعادل والترجيح والتقية، ودروس في الجهاد والرفض، وسر الصلاة.. وغيرها.

يتبين أن له مجموعة من الاتجاهات، لعل أهمها ما يلي:

**أولاً**: الاتجاه الوثني.

**ثانياً**: الاتجاه الصوفي الغالي.

**ثالثاً**: دعوى النبوة.

**رابعاً**: الغلو في الرفض.

**خامساً**: عموم ولاية الفقيه (أو النيابة الكاملة عن المنتظر).

### □ أولاً: الاتجاه الوثني[2]:

في كتابه كشف الأسرار ظهر الخميني داعياً للشرك ومدافعاً عن ملة المشركين حيث يقول:

تحت عنوان: «ليس من الشرك طلب الحاجة من الموتى».

«يمكن أن يقال إن التوسل إلى الموتى وطلب الحاجة منهم شرك، لأن النبي والإمام ليس إلا جمادين فلا يتوقع منهما النفع والضرر».

والجواب: إن الشرك هو طلب الحاجة من غير الله، مع الاعتقاد بأن هذا

---

(١) وهو باللغة الفارسية، وتم تعريب أجزاء من الكتاب من قبل أحد أبناء هذه اللغة، وقد أرسل لي صورة من هذه الترجمة أحد أساتذة الجامعة الإسلامية جزاه الله خيراً.

(٢) لم أجد أحداً كتب عن هذا الاتجاه عند الخميني رغم خطورته الكبرى.

الغير هو إله ورب، وأما إذا طلب الحاجة من الغير من غير هذا الاعتقاد فذلك ليس بشرك، ولا فرق في هذا المعنى بين الحي والميت، ولهذا لو طلب أحد حاجته من الحجر والمدر لا يكون شركاً، مع أنه قد فعل فعلاً باطلاً.

ومن ناحية أخرى نحن نستمد من أرواح الأنبياء المقدسة والأئمة الذين أعطاهم الله قدرة.

لقد ثبت بالبراهين القطعية والأدلة العقلية المحكمة حياة الروح بعد الموت، والإحاطة الكاملة للأرواح على هذا العالم»[1] ثم ذكر أقوالاً للفلاسفة في إثبات ادعائه.

فقد اشتمل هذا النص على ما يلي:

أ- اعتقاده أن دعاء الأحجار والأصنام والأضرحة من دون الله لا يكون شركاً، إلا إذا اعتقد الداعي أنها هي الإله والرب.

وهذا باطل من القول وزور، لأن هذا هو الشرك الأكبر بعينه، والذي أرسل الله الرسل، وأنزل الكتب لإبطاله، وهو شرك المشركين الذين جاهدهم الرسول ﷺ، ذلك أنه غير خاف أن المشركين ماكانوا يعتقدون في «أصنامهم» أنها الرب بل كانوا يقولون كما قال الله عنهم ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[2]. وقال سبحانه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ اللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[3].

وقال سبحانه: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَٰوَٰتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ۝ سَيَقُولُونَ

---

(١) كشف الأسرار: ص٣٠.

(٢) الزمر: آية: ٣.

(٣) يونس، آية: ١٨.

لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ ﴾[1].

فثبت بهذا أن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين، وكان شركهم من هذا الشرك الذي يدعو إليه خميني..

ب- اعتقاده أن الأئمة الأموات لهم قدرة على النفع والضر. ويقول بأنهم يستمدون منهم ذلك. وهذا من الشرك الأكبر بلا ريب، فالأموات لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً.. وهل يوجد فرق بين هذا وشرك مشركي قريش.. وغيرهم من مشركي الأمم الذي كان غالب شركهم من هذا الباب[2].

إن الفرق أن هؤلاء يسمون شركهم إسلاماً» ويرون أنه من دين محمد ﷺ كما ترى في دفاع هذا الرجل وغيره.

جـ- دعواه الإحاطة الكاملة للأرواح على هذا العالم، ثم خاض في ركام الفلسفة لإثبات مدعاه.

الإحاطة بهذا العالم لله وحده ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطٗا﴾[3] والروح مخلوقة مدبّرة، وهي بعد مفارقتها للجسد في نعيم أو عذاب، وليس لها من أمر الإحاطة بالعالم نصيب، ولكن الشيء من معدنه لا يستغرب فمن يجمع بين إلحاد الفلاسفة وغلو الرافضة لا يخرج منه إلا هذا وأشنع.

### □ اعتقاده تأثير الكواكب والأيام على حركة الإنسان:

لا يزال فكر الخميني أسير أوهام الشرك والمشركين، فهو يزعم أن هناك أياماً منحوسة من كل شهر يجب أن يتوقف الشيعي فيها عن كل عمل، وإن لانتقال

---

(١) المؤمنون، آية: ٨٤- ٨٩.

(٢) انظر: شرح الطحاوية: ص٢٠.

(٣) النساء: آية: ١٢٦.

القمر إلى بعض الأبراج تأثيراً سلبياً على عمل الإنسان، فليتوقف الشيعي عن القيام بمشروع معين حتى يتجاوز القمر ذلك البرج المعين.

ولاشك بأن من يعتقد في الأيام والكواكب تأثيراً في جلب سعادة، أو إحداث ضرر أو منعه فهو مشرك كافر، وهو اعتقاد الصابئة في الكواكب.

ومما يشهد لا تجاه خميني هذا ماجاء في تحرير الوسيلة، حيث يقول: «يكره إيقاعه (يعني عقد الزواج) والقمر في برج العقرب، وفي محاق الشهر، وفي أحد الأيام المنحوسة في كل شهر وهي سبعة: يوم ٣، ويوم ٥، ويوم ١٣ ويوم ١٦، ويوم ٢١، ويوم ٢٤، ويوم ٢٥ (وذلك من كل شهر)»[(١)].

هذا معتقد الخميني فيصدق فيه ومن تبعه قول صاحب التحفة الاثنى عشرية: «إن الصابئين كانوا يحترزون عن أيام يكون القمر بها في العقرب، أو الطرف، أو المحاق، وكذلك الرافضة.. وكانت الصابئة يعتقدون أن جميع الكواكب فاعلة مختارة، وأنها هي المدبرة للعالم السفلي، وكذلك الرافضة»[(٢)]

## □ حقيقة الشرك عند الخميني:

وإذا كانت وثنية المشركين ليست عنده بشرك.. فما هو الأمر الذي يكون شركاً في نظره؟ .

يقول: «توجد نصوص كثيرة تصف كل نظام غير إسلامى بأنه شرك، والحاكم أو السلطة فيه طاغوت، ونحن مسؤولون عن إزالة آثار الشرك من مجتمعنا المسلم، ونبعدها تماماً عن حياتنا»[(٣)].

---

(١) تحرير الوسيلة: ٢/ ٢٣٨.

(٢) مختصر التحفة: ص ٢٩٩، وراجع: باب ما جاء في التنجيم من كتاب التوحيد مع شرحه فتح المجيد ص٣٦٥.

(٣) الحكومة الإسلامية: ص٣٣- ٣٤، وانظر: اعتقادهم في توحيد الألوهية ص (٤٢٥) وما بعدها من هذه الرسالة.

فأنت ترى أن مفهوم الشرك عنده هو أن يتولى على بلاد المسلمين أحد من أهل السنة فحاكمها حينئذ مشرك، وأهلها مشركون، فدين هؤلاء «الولاية» لا التوحيد، ولذلك فإن الشرك قد ضرب بجرانه في أقطارهم.

* * *

## □ ثانياً: الغلو في التصوف (أو القول بالحلول والاتحاد):

وتتمثل «صورة التصوف عنده» في أوضح مظاهرها في كتابه «مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية»، ثم كتابه الآخر «سر الصلاة».. وفيما يلي بيان لبعض اتجاهاته الصوفية الغالية:

أ- قوله بالحلول الخاص:

يقول عن أمير المؤمنين علي: «خليفته (يعني خليفة الرسول ﷺ) القائم مقامه في الملك والملكوت، المتحد بحقيقته في حضرت الجبروت واللاهوت، أصل شجرة طوبى، وحقيقة سدرة المنتهى، الرفيق الأعلى في مقام أو أدنى، معلم الروحانيين، ومؤيد الأنبياء والمرسلين علي أمير المؤمنين»[(١)].

فانظر إلى قوله «المتحد.. باللاهوت» تجده كقول النصارى باتحاد اللاهوت بالناسوت، ومن قبل زعمت غلاة الشيعة أن الله حلّ في علي[(٢)] ولا تزال مثل هذه الأفكار الغالية والإلحادية تعشعش في أذهان هؤلاء الشيوخ كما ترى.

ومن منطلق دعوى حلول الرب بعلي- كما يفتري- ينسب الخميني لأمير المؤمنين علي أنه يقول : «كنت مع الأنبياء باطناً ومع رسول الله ظاهراً»[(٣)].

ويعلق عليه فيقول: «فإنه عليه السلام صاحب الولاية المطلقة الكلية والولاية باطن الخلافة.. فهو عليه السلام بمقام ولايته الكلية قائم على كل نفس بما كسبت، ومع كل الأشياء معيّة قيّوميّة ظلّية إلهيّة ظل المعية القيومية الحقة الإلهية،

---

(١) مصباح الهداية: ص١.

(٢) انظر القول بالحلول عند عدد من فرق غلاة الشيعة في مقالات الإسلاميين: ١/ ٨٣- ٨٦، وأشار الشهرستاني إلى أن غلاة الشيعة كلهم متفقون على القول بالحلول (الملل والنحل: ١/ ١٧٥).

(٣) مصباح الهداية: ص١٤٢.

إلا أن الولاية لما كانت في الأنبياء أكثر خصهم بالذكر»[1].

فأنت ترى أن الخميني يعلق على تلك الكلمة الموغلة في الغلو والمنسوبة زوراً لأمير المؤمنين، بما هو أشد منها غلواً وتطرفاً فهو عنده ليس قائماً على الأنبياء فحسب، بل على كل نفس، ويختار الآية المختصة بالله سبحانه ليصف بها المخلوق. قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾[2].

أي أنه سبحانه: «حفيظ عليم رقيب على كل نفس منفوسة» قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾[3][4].

وقد تبينت الحقيقة لكل ذى عينين، فماذا بعد القول بأن علياً هو القائم على كل نفس غلوّاً، إذ هو تأليه صريح.

وقال في قوله عز وجل: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾[5]. قال: «أي ربكم الذي هو الإمام»[6].

ب- قوله بالحلول والاتحاد الكلي:

وتجاوز الخميني مرحلة القول بالحلول الجزئي، أو الحلول الخاص بعليّ إلى القول بالحلول العام.. فهو يقول- بعد أن تحدث عن التوحيد ومقاماته حسب تصوره- «النتيجة لكل المقامات والتوحيدات عدم رؤية فعل وصفة حتى من الله تعالى، ونفى الكثرة بالكلية، وشهود الوحدة الصرفة..»[7].

---

(١) مصباح الهداية: ص١٤٢.

(٢) الرعد، آية: ٣٣.

(٣) يونس، آية: ٦١.

(٤) تفسير ابن كثير: ٢/ ٥٥٦.

(٥) الرعد، آية: ٢.

(٦) مصباح الهداية: ص١٤٥.

(٧) مصباح الهداية: ص١٣٤.

ويبدو أن قوله «عدم رؤية فعل وصفة حتى من الله تعالى للتأكيد على مذهب الاتحادية، لأن رؤية فعل متميز، وإثبات صفة معينة لله يعني إثبات الغيرية والثنية وهذا شرك عندهم.

ثم ينقل عن أحد أئمته أنه قال: «لنا مع الله حالات هو هو ونحن نحن، وهو نحن، ونحن هو»[1].

ثم يعلق على ذلك بقوله: «وكلمات أهل المعرفة خصوصاً الشيخ الكبير محي الدين مشحونة بأمثال ذلك مثل قوله: الحق خلق، والخلق حق، والحق حق، والخلق خلق.

وقال في نصوصه: «إن الحق المنزه هو الحق المشبه[2].. ثم نقل جملة من كلمات ابن عربي[3].. وقال: «لا ظهور ولا وجود إلا له تبارك وتعالى والعالم خيال في خيال عند الأحرار»[4].

وقال: «وإذا نظف دار التحقق من غبار الكثرة، وطوى الحجب النورانية والظلمانية ونال مقام التوحيد الذاتي، والفناء الكلي تحصل له الاستعاذة الحقيقية..».

ثم قال: وقوله: «إياك نعبد» «رجوع العبد إلى الحق بالفناء الكلي المطلق»[5].

ثم تراه كثيراً ما يستدل على مذهبه في وحدة الوجود. بقول ابن عربي والذي يصفه بالشيخ الكبير[6]، والقونوي، ويصفه بـ «خليفة الشيخ الكبير محي الدين»[7].

وهكذا يتبين أن الخميني قد أخذ منهج أهل الحلول والاتحاد.

* * *

---

(١) المصدر السابق: ص١١٤.

(٢) في الأصل المنقول عنه «المشيئة» وهو تصحيف واضح.

(٣) مصباح الهداية: ص١١٤..

(٤) المصدر السابق: ص١٢٣.

(٥) سر الصلاة: ص١٧٨.

(٦) انظر- مثلاً- ص٨٤، ٩٤، ١١٢ من مصباح الهداية.

(٧) انظر: ص (١١٠) من المصدر السابق.

## □ ثالثاً: دعوى النبوة:

أفرزت لوثات التصوف، وخيالات الفلسفة عنده دعوى غريبة، وكفراً صريحاً، حيث رسم للسالك أسفاراً أربعة:

ينتهي السفر الأول إلى مقام الفناء وفيه السر الخفيّ والأخفى.. ويصدر عنه الشطح، فيحكم بكفره، فإن تداركته العناية الإلهية.. فيقر بالعبودية بعد الظهور بالربوبية»[1] كما يقول.

وينتهي السفر الثاني عنده إلى أن «تصير ولايته تامة، وتفنى ذاته وصفاته وأفعاله في ذات الحق وصفاته وأفعاله، وفيه يحصل الفناء عن الفنائية أيضاً الذي هو مقام الأخفى، وتتم دائرة الولاية»[2].

أما في السفر الثالث فإنه «يحصل له الصحو التام ويبقى بإبقاء الله، ويسافر في عوالم الجبروت والملكوت والناسوت، ويحصل له حظ من النبوة، وليست له نبوة التشريع، وحينئذ ينتهي السفر الثالث ويأخذ في السفر الرابع»[3].

وبالسفر الرابع «يكون نبيا بنبوة التشريع»[4].

فمراحل السفر عنده: الفناء، والولاية وفيها الفناء عن الفناء، والنبوة بلا تشريع، ثم النبوة الكاملة. وهي تتضمن أن النبوة مكتسبة عن طريق «رياضات» ومجاهدات أهل التصوف. وهي دعوى ترتد إلى أصول فلسفية صوفية قديمة، ولذا قال القاضي عياض: «ونكفر... من ادعى النبوة لنفسه، أو جوز اكتسابها والبلوغ

---

(١) مصباح الهداية: ص١٤٨.
(٢) المصدر السابق: ص١٤٨- ١٤٩.
(٣) المصدر السابق: ص١٤٩.
(٤) نفس الموضع من المصدر السابق.

بصفاء القلب إلى مرتبتها كالفلاسفة وغلاة الصوفية»[1].

فهذه المقالة كفر صريح، وإلحاد مكشوف، كفر بالنبوة وبالأنبياء، وخروج عن دين الإسلام، ويبدو أنه يدعي لنفسه سلوك هذه «المقامات».. وقد ذكر في كتابه الحكومة الإسلامية «أن الفقيه الرافضي» بمنزلة موسى وعيسى»[2].

وينبغي أن لا يغيب عن البال أن مقام الإمامة عندهم أعلى من مقام النبوة- كما سبق ذكره[3]- وسيأتي ذكر ذلك أيضاً من كلام الخميني نفسه، ومع ذلك فإن الخميني لا يدعى في إيران إلا «بالإمام» أي بالوصف الذي هو فوق وصف النبوة عندهم[4].

ولهذا قال مرتضى كتبي[5]، وجان ليون[6]: «بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب الإيراني لم يعد روح الله الخميني آية الله إنما الإمام، وهو لقب نادراً ما أعطي في تاريخ الشيعة»[7].

وقد أكد هذا المعنى أحد المسئولين الإيرانيين ويدعى فخر الحجازي حين قال : «إن الخميني أعظم من النبي موسى وهارون» فنال بهذا القول رضى الخميني فعينه نائباً عن طهران، ورئيساً لمؤسسة المستضعفين أعظم مؤسسة مالية في البلاد[8].

---

(١) الشفاء: ٢/ ١٠٧٠- ١٠٧١.

(٢) الحكومة الإسلامية: ص٩٥.

(٣) انظر: ص (٦٥٦).

(٤) مصطلح الإمام عند الشيعة يختلف تماماً في مفهومه عند أهل السنة، ولذلك لا يلفت استعمال الشيعة له أنظار أهل السنة.

(٥) مرتضى كتبي: أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة طهران.

(٦) جان ليون فاندورن: صحافي فرنسي.

(٧) المجتمع والدين عند الإمام الخميني، وقد نشر هذا البحث في: «الموند الفرنسية» ثم طبع في كتاب باسم «إيران .. ص٢١٦».

(٨) موسى الموسوي/ الثورة البائسة: ص١٤٧.

ونجد محمد جواد مغنية يلمح إلى شيء من تفضيل الخميني على نبي الله موسى عليه السلام حين قال: «وقال السيد المعلم (يعني الخميني) ص (١١١) من الحكومة الإسلامية: «لماذا الخوف؟ فليكن حبساً أو نفياً أو قتلاً فإن أولياء الله يشرون أنفسهم ابتغاء مرضاة الله».

ثم علق على ذلك مغنية بقوله: «وليست هذه الكلمات مجرد سورة من سورات الغضب كما فعل موسى (ع) حين ألقى الألواح- التوراة- وأخذ برأس أخيه يجره، بل تبنى أيضاً على العلم والمنطق الصارم دون أن تلفحه نار العاطفة»[(١)].

هذا نص مغنية بحروفه، وهو يفيد- كما يظهر- أن الخميني أكمل من نبي الله موسى عليه الصلاة والسلام، وأن فعل الخميني مبني على العلم والمنطق، وموسى على الغضب والعاطفة.

وموسى عليه السلام أكرم وأعظم من أن يقارن بصفوة الصالحين فكيف يفضل عليه الخميني، أو يذكر معه في مقارنة، ولكنه منطق الغلاة الذين فرغت قلوبهم من توقير أنبياء الله ورسله، لأن غلوهم في أئمتهم ونواب الأئمة قد استفرغ من نفوسهم عظمة الرسالة والرسل.

ويقال: إن الخميني أدخل اسمه في أذان الصلاة وقدمه على الشهادتين.

يقول د. موسى الموسوي[(٢)]: «أدخل الخميني اسمه في أذان الصلوات، وقدم اسمه حتى على اسم النبي الكريم، فأذان الصلوات في إيران بعد استلام الخميني للحكم، وفي كل جوامعها كما يلي: «الله أكبر، الله أكبر (خميني رهبر) أي أن الخميني هو القائد، ثم أشهد أن محمداً رسول الله»[(٣)].. (بل لم تذكر

---

(١) الخميني والدولة الإسلامية: ص١٠٧.

(٢) وهو حفيد شيخهم أبي الحسن الموسوي الأصبهاني، وهو أستاذ يحمل الدكتوراه من جامعة طهران، وجامعة باريس، وعمل في عدة جامعات كأستاذ في الاقتصاد والفلسفة.

(٣) الثورة البائسة ص١٦٢- ١٦٣، وانظر عبد الجبار العمر/ الخميني بين الدين والدولة ص٦.

شهادة أن لا إله إلا الله أصلاً وقد يكون هذا سهواً من المؤلف).

وإذا كان شيخهم ابن بابويه في القرن الرابع يرى أن قول الشيعة في الأذان: «أشهد أن علياً ولي الله.. هو من وضع المفوضة[1] لعنهم الله تعالى[2].

عرفت انفصال المعاصرين عن الغابرين، وأن المعاصرين قد أمحت الفوارق بينهم وبين الغلاة، ولم يعد لديهم حدود يتوقفون عندها في السير بمذهبهم قدماً نحو الغلو والزندقة.

* * *

(١) **المفوضة**: من غلاة الشيعة، زعموا أن الله خلق محمداً ثم فوض له خلق العالم وتدبيره، ثم فوض محمد تدبير العالم إلى علي فهو المدبر الثاني.
(انظر عن المفوضة: مقالات الإسلاميين للأشعرى: ١/ ٨٨، الفرق بين الفرق للبغدادي ص٢٥١، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي: ص (٩٠)، الخطط للمقريزي: ٢/ ٣٥١، ومن كتب الشيعة: انظر: المفيد/ تصحيح الاعتقاد ص٦٤- ٦٥، المجلسي/ بحار الأنوار: ٢٥/ ٣٤٥.

(٢) انظر: من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٨٨- ١٨٩.

□ **رابعاً: الغلو في الرفض:**

بالنسبة لاتجاه الخميني في التشيع فإنه يأخذ بالمذهب الغالي والمتطرف وهو مذهب غلاة الروافض[1]. ومما يدل على ذلك أنه يعتمد مقالة غلاتهم في تفضيل الأئمة على أنبياء الله ورسله. فيقول:

«إن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل.. وقد ورد عنهم (ع) أن لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل»[2].

وهذا هو مذهب غلاة الرافضة كما يقرر ذلك عبد القاهر البغدادي[3]، والقاضي عياض[4]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[5].

وترى الخميني ينسب هذا المذهب لكل المعاصرين، وأن هذا من الضرورات عندهم فالمعاصرون هم- بناء على ذلك- من غلاة الروافض في حكم أئمة الإسلام.

وليس ذلك فحسب، بل عقيدة الخميني في أئمته هي عقيدة الغلاة في حكم كبار شيوخ الشيعة في القرن الرابع يدل على ذلك أنه يذهب إلى القول بأن أئمته «لا يتصور فيهم السهو والغفلة»[6].

---

(١) ومن شغفه باسم الرافضة يسمى أحد كتبه «دروس في الجهاد والرفض».

(٢) الحكومة الإسلامية: ص٥٢.

(٣) انظر: أصول الدين: ص٢٩٨.

(٤) الشفاء: ٢/ ٢٩٠.

(٥) منهاج السنة: ١/ ١٧٧.

(٦) الحكومة الإسلامية: ص٩١.

وهذا في نظر شيخهم ابن بابويه الملقب برئيس المحدثين هو مذهب الغلاة والمفوضة في الأئمة، والذين هم في نظر ابن بابويه وغيره يستحقون اللعن حيث قال: «إن الغلاة والمفوضة- لعنهم الله- ينكرون سهو النبي ﷺ..»[1].

ونقل عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد أنه كان يعد نفي السهو عن النبي والإمام من الغلو[2]. وفي كتابه الاعتقادات حكم على هؤلاء الغلاة والمفوضة بقوله : «اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنهم كفار بالله جل اسمه، وأنهم شر من اليهود والنصارى والمجوس»[3].

هذا والخميني في بقية عقائده لا يختلف عن عقائد الاثنى عشرية التي تحدثت عنها صفحات هذا البحث.

وذلك في تكفيره لصحابة رسول الله ﷺ[4] ولأهل السنة عموماً، حتى ينعتهم بالنواصب- ماعدا من يسمونهم بالمستضعفين[5]- بل هو يأخذ بالرأي المتطرف من آراء قومه في ذلك، وهو معاملتهم كالحربي حيث قال: «والأقوى إلحاق الناصب بأهل الحرب في إباحة ما اغتنم منهم وتعلق الخمس به، بل الظاهر جواز أخذ ماله أينما وجد، وبأي نحو كان، ووجوب إخراج خمسه»[6].

وهو يريد بالناصب أهل السنة وما يلحق بهم- في نظرهم- من الشيعة

---

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٣٤.

(٢) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٣) الاعتقادات: ص١٠٩.

(٤) حتى أنه يقرر في كتابه تحرير الوسيلة مشروعية التبري من أعداء الأئمة في الصلاة- وأعداء الأئمة في قاموس الشيعة هم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة أو سبعة- (تحرير الوسيلة: ١/ ١٦٩) وهو في كتابه: كشف الأسرار يصرح بتكفير الشيخين (انظر: كشف الأسرار: ص١١٢ وما بعدها)، وانظر: الندوى/ صورتان متضادتان: ص٥٧- ٥٨، محمد منظور النعماني/ الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ص٤٨ ومابعدها.

(٥) تقدم تعريف هذا المصطلح عندهم ص: (٩١٣).

(٦) تحرير الوسيلة: ١/ ٣٥٢، وانظر: وجاء دور المجوس ص: ١٨٦.

الزيدية ماعدا الجارودية- كما مر- لا الخوارج فقط والذين هم يسمون بالنواصب عند أهل السنة لإجماعهم على تكفير أمير المؤمنين علي- ولذلك يذكر الخوارج كقسم آخر مع النواصب فيقول مثلاً: «وأما النواصب والخوارج لعنهم الله تعالى فهما نجسان..»[1].

وفي عقيدتهم في القرآن يلمح الخميني إلى تصديقه بخرافة وجود قرآن لعلي عرضه على الصحابة فرفضوه، وإنه متضمن لزيادات ليست في القرآن فيقول: «ولعل القرآن الذي جمعه (يعني علياً) وأراد تبليغه على الناس بعدرسول الله[2] هو القرآن الكريم مع جميع الخصوصيات الدخيلة في فهمه المضبوطة عنده بتعليم رسول الله»[3].

وهو يترحم على المجوسي الملحد صاحب فصل الخطاب، ويتلقى عن كتابه: مستدرك الوسائل ويحتج به[4]، كما يتلقى من أصولهم التي حوت هذا الكفر، كالكافي للكليني[5] والاحتجاج للطبرسي[6] وغيرهما.

هذا وقد ذكر الندوي في ترجمته لبعض نصوص كشف الأسرار ما يتضمن مجاهرة الخميني بهذا الكفر[7]. وفي النص المترجم الذي بين يدي من كشف الأسرار يجيب الخميني على من يقول لماذا لم يذكر الأئمة في القرآن بقوله:

«إن الذين لم يكن ارتباطهم بالإسلام والقرآن إلا لأجل الرئاسة والدنيا، وكانوا يجعلون القرآن وسيلة لمقاصدهم الفاسدة، كان من الممكن أن يحرفوا هذا

---

(١) تحرير الوسيلة: ١/ ١١٨.

(٢) هكذا في النص بدون ذكر الصلاة عليه- صلى الله عليه وسلم-.

(٣) رسالة في التعادل والترجيح ص٢٦ (ضمن الجزء الثاني من الرسائل للخميني).

(٤) انظر: الحكومة الإسلامية: ص٧٧.

(٥) انظر: المصدر السابق: ص٦٢، ٦٣، ٩٤.

(٦) انظر: المصدر السابق: ص٧٧.

(٧) انظر: صورتان متضادتان: ص٥٨.

الكتاب السماوي في حالة ذكر اسم الإمام في القرآن وأن يمسحوا هذه الآيات منه وأن يلصقوا وصمة العار هذه على حياة المسلمين»[1]. فهو هنا لم يصرح بوقوع التحريف إلا بالتلميح، ولكنه يزعم صراحة أنه بإمكان أحد من الناس تحريف كتاب الله، وفي هذا تكذيب لقوله سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[2].

وانظر إلى هذه العقلية المتعصبة والمغلقة، والتي تزعم أن الله سبحانه لم يذكر في كتابه ما هو- حسب اعتقادهم- أصل الدين وأساسه المتين خشية تحريف الصحابة له.

وكذلك يقول الخميني بخرافة الغيبة ويزعم رجعته، بل يقول: «لقد جاء الأنبياء جميعاً من أجل إرساء قواعد العدالة في العالم لكنهم لم ينجحوا حتى النبي محمد خاتم الأنبياء الذي جاء لإصلاح البشرية.. لم ينجح في ذلك وإن الشخص الذي سينجح في ذلك هو المهدي المنتظر»[3].

وقد استنكر المسلمون ذلك وأصدرت رابطة العالم الإسلامي بياناً تنكر هذه المقالة وتوضح أنها تحوي مناقضة صريحة للإسلام وما جاء به القرآن والسنة النبوية المطهرة، وما أجمعت عليه الأمة[4]. كما جرى الإنكار من جهات عديدة[5].

---

(١) كشف الأسرار: ص١١٤. (٢) الحجر، آية: ٩.

(٣) من خطابٍ ألقاه خميني بمناسبة ذكرى مولد الإمام المهدي- كما يعتقدون- في الخامس عشر من شهر شعبان ١٤٠٠هـ، واذيع من راديو طهران. (الرأي العام الكويتية بتاريخ ١٧ شعبان ١٤٠٠هـ، وانظر: مجلة المجتمع الكويتية، العدد (٤٨٨) في ٨/ ٧/ ١٩٨٠م)، وانظر: (أحمد الأفغاني/ سراب في إيران ص٤١- ٤٢، ونهج الخميني: ص٤٥- ٤٧).

(٤) انظر: الاستنكار في جريدة المدينة (السعودية) ٤ رمضان ١٤٠٠هـ، وجريدة أخبار العالم الإسلامي بتاريخ ٩ رمضان ١٤٠٠هـ.

(٥) فقد أصدر علماء المغرب بياناً في ذلك نشر في مجلة (دعوى الحق) العدد الرابع، الصادر في: شعبان- رمضان ١٤٠٠هـ، انظر: نهج الخميني: ص (٤٩).

وقد نشرت مجلة الجماعة الإسلامية بباكستان خطاب الخميني، وعلقت عليه بقولها: «هذا نفي للإسلام، وتاريخ الإسلام، وأمر لا يحتمله حتى الأصدقاء»[1] وهو في تصريحه هذا لم يخرج عن طبيعة مذهبه المفرطة في الغلو، فهو يرى أن الأئمة (والمهدي منهم) أفضل من الأنبياء، ويرى أن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدوا بعد وفاة الرسول- ﷺ- بسبب بيعة أبي بكر دون علي، وجوهر الرسالة عندهم هو إمامة علي، ولهذا قال: «يعتبر الرسول لولا تعيينه الخليفة من بعده غير مبلغ للرسالة» فمن هنا قال: إن الرسول ﷺ لم ينجح لأنه لم يتول علي الخلافة بعده مباشرة!

وقد أصدر الخميني بياناً يجيب فيه على المنكرين، وليس في جوابه إلا التأكيد على هذا المنكر، حيث قال: «ونقول بأن الأنبياء لم يوفقوا في تنفيذ مقاصدهم، وأن الله سيبعث في آخر الزمان شخصاً يقوم بتنفيذ مسائل الأنبياء»، ثم ينكر على المنكرين بأنهم يسعون لتفريق المسلمين[2]..

ويقول خميني إن «تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن»[3]، بل هو يعمل حتى بحكايات الرقاع ويعطيها نفس القدسية التي توليها الأمة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ[4] إلى آخر قائمة العقائد التي تقول بها الاثنا عشرية، ويتابعهم فيها خميني، وقد يأخذ بأشدها تطرفاً مما لا حاجة إلى تفصيله واستقصائه. إذ الغرض بيان أنه لم يكن كما يتوهم أصحاب تلك النظرة السطحية الساذجة.. لكن رأيت بعضهم يقول: بأن الخميني قد تخلى عن بعض عقيدته في التقية[5]، وأنه قد أمر أتباعه

---

(١) وذلك في عددها الصادر في ٢٩ ذي الحجة ١٤٠٤هـ، انظر: نهج خميني في ميزان الفكر الإسلامي: ص٥٢.

(٢) الخميني/ مسألة المهدي المنتظر مع رسالة أخرى ص٢٢، مركوز الإعلام العالمي للثورة الإسلامية في إيران .

(٣) الحكومة الإسلامية: ص١١٣.

(٤) وقد استدل بها على مذهبه في عموم ولاية الفقيه (انظر: الحكومة الإسلامية ص٧٦- ٧٧).

(٥) انظر: أحمد جلي/ دراسة عن الفرق: ص١٥٤- ١٥٥.

بالصلاة مع أهل السنة مما يعد اعتدالاً في صورته الظاهرة.

والجواب عن ذلك يوجد في رسالته في التعادل والترجيح، وفي رسالته في التقية، وحسبك أن تعلم من هذا إيمانه بأن أصل دينهم يقوم على مخالفة أهل السنة، وأن هذا الأصل هو من المرجحات عنده في حالة اختلاف الروايات.. فهو يقول: «إن أخبارهم الآمرة بالأخذ بخلاف العامة.. كقوله: ما خالف العامة ففيه الرشاد».. وقوله: «دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم» هي من أصول الترجيح، وليس الترجيح بها بمحض التعبد، بل «لكون المخالفة لهم طريقاً إلى الواقع، والرشد في مخالفتهم»[(١)].

ثم عقد مبحثاً بعنوان «في الأخبار الواردة بمخالفة العامة»[(٢)] وذكر أن أخبارهم في هذا الباب نوعان: الأول يأمر بالأخذ بما خالف العامة في حالة تعارض الروايات عن الأئمة، والنوع الثاني يأمر بالمخالفة مطلقاً.

**فذكر من النوع الأول** خمس روايات:

قال: «عن الحسن بن الجهم قال: قلت للعبد الصالح[(٣)]... يروى عن أبي عبد الله عليه السلام شيء ويروى عنه خلافه فبأيهما نأخذ؟ فقال: خذ بما خالف القوم وما وافق القوم فاجتنبه»[(٤)].

والروايات الباقية لا تخرج عن هذا المعنى، وفي بعضها الأمر بالعرض على كتب الحديث عند أهل السنة فيقول: «فاعرضوهما على أخبار العامة فما وافق أخبارهم فذروه وما خالف أخبارهم فخذوه»[(٥)].

---

(١) انظر: رسالة التعادل والترجيح: ص٧١.

(٢) المصدر السابق: ص٨٠.

(٣) يعني الإمام.

(٤) رسالة التعادل والترجيح ص٨٠.

(٥) المصدر السابق: ص٨٠- ٨١.

وعقب الخميني على هذا النوع من الأخبار بقوله: «ولا يخفى وضوح دلالة هذه الأخبار على أن مخالفة العامة مرجحة في الخبرين المتعارضين مع اعتبار سند بعضها، بل صحة بعضها على الظاهر واشتهار مضمونها بين الأصحاب، بل هذا المرجح هو المتداول العام الشايع في جميع أبواب الفقه وألسنة الفقهاء»[1]

فأنت ترى خميني يؤكد على رفض أي خبر عندهم يوافق أهل السنة وكأنهم من اليهود والنصارى المنهي عن التشبه بهم ولكن في كتبهم ما يصرح أنهم أكفر من اليهود والنصارى[2].

**أما النوع الثاني:** وهو أخبارهم التي تأمرهم بمخالفة أهل السنة مطلقاً وذلك بالبحث عن أعمال أهل السنة وأقوالهم وعقائدهم لمخالفتها، فذكر من هذا النوع خمس روايات.

الرواية الأولى: وهي التي تأمر الشيعي بسؤال مفتي البلد للعمل بخلاف فتواه، حيث يقول: «ائت فقيه البلد فاستفته من أمرك فإذا أفتاك بشيء فخذ بخلافه، فإن الحق فيه»[3].

وهذه الرواية وما أشبهها من هذا النوع أثارت إشكالاً عند الشيعة وهو أن في أخبار أهل السنة- ولا سيما في الفقه- ما هو موافق لأخبار الشيعة فإذا عمل بهذه الروايات بإطلاق، فقد يترتب على ذلك الخروج من المذهبين رأساً، ولذلك عقب الخميني على كل رواية من هذه الروايات بما يحاول به أن يتخلص به من هذا الإشكال، فعقب على الرواية السابقة بقوله:

«موردها صورة الاضطرار وعدم طريق إلى الواقع فأرشده إلى طريق يرجع إليه لدى سد الطرق ولا يستفاد منها جواز رد الخبر من طريقنا إذا كان موافقاً

(١) رسالة التعادل والترجيح: ص٨٢.

(٢) انظر: ص ٧١٤- ٧١٥ من هذه الرسالة.

(٣) رسالة التعادل والترجيح: ص٨٢.

لهم»[1].

ثم قال: «وقوله.. ما أنتم والله على شيء مما هم فيه، ولا هم على شيء مما أنتم فيه فخالفوهم فما هم من الحنيفية على شيء.

فالظاهر منها المخالفة في عقائدهم وفي أمر الإمامة وما يرتبط بها، ولا تدلان على رد الخبر الموافق لهم»[2] (يعني الموافق للأمة).

فترى الخميني يعد مخالفة أهل السنة من أصول الترجيح عندهم فأين الذين يمدون أيديهم للتقارب معه؟ وأين الذين يزعمون أنه تخلى عن تقيته مع أهل السنة؟

أما أمره لطائفته بالصلاة مع أهل السنة فهو جزء من عمله بالتقية، وهو ما فصل القول فيه في رسالته في التقية، ولكن جملة من أهل السنة الذين يأخذون الأمور بظواهرها ولا معرفة لهم بخفايا المذهب الشيعي يشيدون بهذه الخطوة، ويعدونها من مناقب الخميني، ومساعيه في جمع المسلمين[3].

مع أنه عقد في رسالته في التقية مبحثاً خاصاً في ذلك بعنوان «في الروايات الدالة على صحة الصلاة مع العامة».. وقال فيه: «إنه قد وردت روايات خاصة تدل على صحة الصلاة مع الناس والترغيب في الحضور في مساجدهم والاقتداء بهم والاعتداد بها كصحيحة حماد بن عثمان عن أبي عبد الله أنه قال: «من صلى معهم في الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله ﷺ في الصف الأول».

وعقب عليه الخميني بقوله: «ولا ريب أن الصلاة معه- يعني مع رسول الله ﷺ- صحيحة ذات فضيلة جمة فكذلك الصلاة معهم حال التقية»[4].

---

(١) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٢) رسالة التعادل والترجيح: ص٨٣.

(٣) انظر: ماكتبه في ذلك الشيخ محمد المجذوب في جريدة المدينة المنورة العدد (٤٨٠٨)، ١ ربيع الأول ١٤٠٠هـ.

(٤) رسالة في التقية ص١٠٨ (ضمن الجزء الثاني من الرسائل).

ثم قال : «وموثقة سماعه قال: سألته عن مناكحتهم والصلاة خلفهم؟ فقال: هذا أمر شديد لن تستطيعوا ذلك قد أنكح رسول الله ﷺ وصلى علي وراءهم»[١].

ثم أشار إلى أن هذا النوع من التقية ليس مرتبطاً بالضرورة، وهو خاص بمعاملة أهل السنة، لأنه يرى أن التقية تكون اضطرارية في حال الخوف، وتكون للمداراة وهي حينئذ من أفضل الأعمال عندهم.. والحالة الأولى الأمر فيها واضح، لكن الحالة الثانية يبينها بقوله : «وأما التقية المداراتية المرغوب فيها- كذا- مما تكون العبادة معها أحب العبادات وأفضلها، فالظاهر اختصاصها بالتقية عن العامة، كما هو مصب الروايات على كثرتها[٢].

فالتقية مع أهل السنة من أفضل الأعمال، وهي مشروعة بإطلاق عندهم.. ثم يشير بعد ذلك إلى نوع ثالث من أنواع التقية عندهم وهو الكتمان المقابل للإذاعة كما يقول: «فتكون على حد تعبيره بمعنى التحفظ عن إفشاء المذهب وعن إفشاء سر أهل البيت»[٣].

فهل بعد هذا يقال: بأن الخميني قد تخلى عن التقية والمخادعة؟

لكن من قال ذلك خفي عليه أن التقية عندهم أنواع، وأن التقية مع أهل السنة من أفضل الأعمال عندهم، وليست مشروطة بالضرورة.

وأخيراً حسبك أن تعرف أنه يعد عصر الخلفاء الراشدين عصر تقية فيقول: «إن من بعد رسول الله ﷺ إلى زمان خلافة أمير المؤمنين ومن بعده إلى زمن الغيبة كان الأئمة وشيعتهم مبتلين بالتقية أكثر من مائتي سنة»[٤].

فتبين أن خميني من غلاة الروافض؛ بل هو يأخذ من آرائهم ما هو أكثر شذوذاً، ويتعمد مخالفة أهل السنة وإن خرج عن ذلك فهو تقية..

---

(١) رسالة في التقية: ص١٩٨. (ضمن الجزء الثاني من الرسائل).

(٢) المصدر السابق: ص٢٠٠.

(٣) المصدر السابق: ص١٨٤. (٤) المصدر السابق: ص٢٩٦.

□ **خامساً: قوله بعموم ولاية الفقيه:**

تعتقد الاثنا عشرية أن الولاية العامة على المسلمين منوطة بأشخاص معينين بأسمائهم وعددهم، قد اختارهم الله كما يختار أنبياءه[1].. وهؤلاء الأئمة أمرهم كأمر الله، وعصمتهم كعصمة رسل الله، وفضلهم فوق فضل أنبياء الله.

ولكن آخر هؤلاء الأئمة- حسب اعتقادهم- غائب منذ سنة (٢٦٠هـ) ولذا فإن الاثنى عشرية تحرم أن يلي أحد منصبه في الخلافة حتى يخرج من مخبئه، حتى تقول: «كل راية ترفع قبل أن يقوم القائم فصاحبها طاغوت وإن كان يدعو إلى الحق»[2].

وعلى هذا مضى شيعة القرون الماضية.. وقد استطاعوا أن يأخذوا مرسوماً إمامياً» وتوقيعاً من الغائب- على حد زعمهم- يسمح لشيوخهم أن يتولوا بعض الصلاحيات الخاصة به، لا كل الصلاحيات وهذا التوقيع يقول: «أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا...»[3].

وواضح من خلال هذا «النص» أنه يأمرهم بالرجوع في معرفة أحكام الحوادث الواقعة والجديدة إلى شيوخهم.

ولذلك استقر الرأي عند الشيعة على أن ولاية فقهائهم خاصة بمسائل الإفتاء وأمثالها، كما ينص عليه «توقيع المنتظر». أما الولاية العامة التي تشمل السياسة وإقامة الدولة، فهي من خصائص الغائب وهي موقوفة حتى يرجع من غيبته، ولذلك عاش أتباع هذا المذهب وهم ينظرون إلى خلفاء المسلمين على أنهم غاصبون مستبدون، ويتحسرون لأنهم قد استولوا على سلطان إمامهم، ويدعون الله في كل

---

(١) انظر: فصل الإمامة.

(٢) مضى تخريجه من كتب الشيعة ص (٧٣٨).

(٣) تقدم تخريجه من كتب الشيعة ص (٨٩٤).

لحظة على أن يعجل بفرجه حتى يقيم دولتهم، ويتعاملون مع الحكومات القائمة بمقتضى عقيدة التقية عندهم، لكن غيبة الحجة طالت، وتوالت قرون قاربت الاثنى عشر دون أن يظهر، والشيعة محرومون من دولة شرعية حسب اعتقادهم، فبدأت فكرة القول بنقل وظائف المهدي للفقيه تداعب أفكار المتأخرين منهم.

وقد أشار الخميني إلى أن شيخهم النراقي[1] (ت ١٢٤٥هـ)، والنائيني[2] (ت١٣٥٥هـ) قد ذهبا إلى أن للفقيه جميع ما للإمام من الوظائف والأعمال في مجال الحكم والإدارة والسياسة[3].

ولم يذكر الخميني أحداً من شيوخهم نادى بهذه الفكرة قبل هؤلاء ولو وجد لذكره، لأنه يبحث عما يبرر مذهبه.

فإذاً عقيدة عموم ولاية الفقيه لم توجد عند الاثنى عشرية قبل القرن الثالث عشر.

وقد التقط الخميني هذا الخيط الذي وضعه من قبله، وراح ينادي بهذه الفكرة، وضرورة إقامة دولة برئاسة نائب الإمام لتطبيق المذهب الشيعي فهو يقول:

«واليوم- في عهد الغيبة- لا يوجد نص على شخص معين يدير شؤون الدولة، فما هو الرأي؟ هل تترك أحكام الإسلام معطلة؟ أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام؟ أم نقول: إن الإسلام جاء ليحكم الناس قرنين من الزمان فحسب ليهملهم بعد ذلك؟ أو نقول: إن الإسلام قد أهمل أمور تنظيم الدولة؟ ونحن نعلم أن عدم وجود الحكومة يعني ضياع ثغور الإسلام وانتهاكها، ويعني تخاذلنا عن أرضنا، هل يسمح بذلك في ديننا؟ أليست الحكومة ضرورة من ضرورات

(١) أحمد بن محمد مهدي النراقي الكاشاني (١١٨٥- ١٢٤٥).

(٢) حسين بن عبد الرحمن النجفي النائيني (١٢٧٣- ١٣٥٥).

(٣) الحكومة الإسلامية: ص٧٤.

الحياة؟»[1].

ويقول في موضع آخر: «قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام، وقد تمر ألوف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر في طول هذه المدة المديدة، هل تبقى أحكام الإسلام معطلة ؟ يعمل الناس من خلالها ما يشاؤون؟ ألا يلزم من ذلك الهرج والمرج. القوانين التي صدع بها نبي الإسلام ﷺ وجهد في نشرها، وبيانها وتنفيذها طيلة ثلاثة وعشرين عاما، هل كان كل ذلك لمدة محدودة؟ هل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام مثلاً؟ الذهاب إلى هذا الرأي أسوأ في نظري من الاعتقاد بأن الإسلام منسوخ»[2].

ثم يقول: «إذن فإن كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية فهو ينكر ضرورة تنفيذ أحكام الإسلام، ويدعو إلى تعطيلها وتجميدها، وهو ينكر بالتالي شمول وخلود الدين الإسلامي الحنيف»[3].

فخميني يرى لهذه المبررات التي ذكرها ضرورة خروج الفقيه الشيعي وأتباعه للاستيلاء على الحكم في بلاد الإسلام نيابة عن المهدي، وهو يخرج بهذا عن مقررات دينهم ويخالف وصايا أئمته الكثيرة في ضرورة انتظار الغائب وعدم التعجيل بالخروج[4].

حتى قال أحد آياتهم ومراجعهم في هذا العصر: «وقد توافرت عنهم (ع) حرمة الخروج على أعدائهم وسلاطين عصرهم»[5]، ذلك أن منصب الإمامة لا يصلح عندهم إلا للمنصوص عليه من عند الله ولا يعني رضاهم بهذه الحكومات.

---

(١) الحكومة الإسلامية: ص٤٨.

(٢) المصدر السابق: ص٢٦.

(٣) المصدر السابق: ص٢٦- ٢٧.

(٤) انظر: ص١٠٨٩- ١٠٩٠ من هذه الرسالة.

(٥) محمد الحسيني البغدادي النجفي (يلقب بالآية العظمى، والمرجع الديني الأعلى) في كتابه وجوب النهضة لحفظ البيضة ص٩٣.

وهذه المبررات التي ساقها الخميني لبيان ضرورة إقامة الدولة الشيعية، ونيابة الفقيه عن المهدي في رئاستها كان ينبغي أن توجه وجهة أخرى لو كان لشيوخ الشيعة صدق في القول ونصح لأتباعهم، هذه الوجهة هي نقد المذهب من أصله الذي قام على خرافة الغيبة وانتظار الغائب، والذي انتهى بهم إلى هذه النهاية.

وعلى كل فهذه شهادة مهمة وخطيرة من هذا الحجة والآية على فساد مذهب الرافضة من أصله، وأن إجماع طائفته كل القرون الماضية كان على ضلالة، وأن رأيهم في النص على إمام معين، والذي نازعوا من أجله أهل السنة طويلاً وكفروهم أمر فاسد أثبت التاريخ والواقع فساده بوضوح تام، وها هم يضطرون للخروج عليه بقولهم: «بعموم ولاية الفقيه» بعد أن تطاول عليهم الدهر، ويئسوا من خروج من يسمونه صاحب الزمان، فاستولوا حينئذ على صلاحياته كلها، وأفرغ الخميني كل مهامه ووظائفه لنفسه، ولبعض الفقهاء من بني جنسه ودينه، لأنه يرى ضرورة تولي مهام منصب الغائب في رئاسة الدولة. ومن أجل إقناع طائفته بهذا المبدأ ألف كتابه «الحكومة الإسلامية» أو «ولاية الفقيه».

وهو لا يوافق على ولاية كل أحد أمور الدولة؛ بل يخصص ذلك بفقهاء الشيعة، ويحصر الحكم والسلطان بهم، حيث يقول: «وبالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام (ع) حال غيبته، إلا أن خصائص الحاكم الشرعي... موجودة في معظم فقهائنا في هذا العصر، فإذا أجمعوا أمرهم كان في ميسورهم إيجاد وتكوين حكومة عادلة منقطعة النظير»[1].

وأقول إذا كانت حكومة الآيات والفقهاء لا مثيل لها في العدل- كما يقول- فما حاجتهم بخروج المنتظر إذاً ؟

وهو يرى أن ولاية الفقيه الشيعي كولاية رسول الله ﷺ يقول: «فالله

(١) الحكومة الإسلامية: ص ٤٨- ٤٩.

جعل الرسول ولياً للمؤمنين جميعاً.. ومن بعده كان الإمام (ع) وليا، ومعنى ولايتهما أن أوامرهما الشرعية نافذة في الجميع»[1] ثم يقول:

«نفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لدى الفقيه، بفارق واحد هو أن ولاية الفقيه على الفقهاء الآخرين لا تكون بحيث يستطيع عزلهم أو نصبهم، لأن الفقهاء في الولاية متساوون من ناحية الأهلية»[2].

. فنظرية الخميني- كما ترى- ترتكز على أصلين:

**الأول:** القول بالولاية العامة للفقيه.

**والثاني:** أنه لا يلي رئاسة الدولة إلا الفقيه الشيعي.

وهذا خروج عن دعوى تعيين الأئمة، وحصرهم باثنى عشر، لأن الفقهاء لا يحضرون بعدد معين، وغير منصوص على أعيانهم فيعنى هذا أنهم عادوا لمفهوم الإمامة حسب مذهب أهل السنة- إلى حد ما[3]- وأقروا بضلال أسلافهم وفساد مذهبهم بمقتضى هذا القول.

لكنهم يعدون هذا المبدأ (ولاية الفقيه) نيابة عن المهدي حتى يرجع، فهم لم يتخلو عن أصل مذهبهم، ولهذا أصبح هذا الاتجاه- في نظري- لا يختلف عن مذهب البابية، لأنه يزعم أن الفقيه الشيعي هو الذي يمثل المهدي، كما أن الباب يزعم ذلك، ولعل الفارق أن الخميني يعد كل فقهائهم أبواباً.

وإن شئت قل: إن الخميني أخرج «المهدي المنتظر» عند الروافض، لأن صلاحياته ووظائفه أناطها بالفقيه؛ بل إنه بهذا المبدأ لم يخرج «مهدياً» واحداً بل أخرج العشرات؛ لأن كثيراً من شيوخهم وآياتهم لهم الأحقية بهذا المنصب فهو

---

(١) الحكومة الإسلامية: ص٥١.

(٢) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٣) أقول- إلى حد ما- لأنهم خرجوا من حصر الإمامة بالشخص إلى حصرها بالنوع وهو الفقيه الشيعي.

يقول: «إن معظم فقهائنا في هذا العصر تتوفر فيهم الخصائص التي تؤهلهم للنيابة عن الإمام المعصوم»[1].

وبمقتضى هذه النيابة يكون أمرهم كأمر الرسول حيث يقول: «هم الحجة على الناس كما كان الرسول ﷺ حجة الله عليهم، وكل من يتخلف عن طاعتهم، فإن الله يؤاخذه ويحاسبه على ذلك»[2].

ويقول: «وعلى كل فقد فوض إليهم (يعني إلى شيوخ الروافض) الأنبياء جميع ما فوض إليهم، وائتمنوهم على ما اؤتمنوا عليه»[3].

بل أشار إلى أن دولة الفقيه الشيعي كدولة مهديهم الموعودة. وقال: «كلما يفقدنا[4] هو عصا موسى»، وسيف علي بن أبي طالب[5] (ع) وعزيمتهما الجبارة، وإذا عزمنا على إقامة حكم إسلامي سنحصل على عصى موسى، وسيف علي بن أبي طالب»[6].

والجمع بين عصا موسى، وسيف علي بن أبي طالب كناية- فيما يبدو لي- عن تعاون اليهود مع الشيعة في دولة الآيات، وهذا ما وقع بعضه في دولة الخميني، كما في فضائح صفقات الأسلحة، والتعاون السرى بينهما الذى تناقلته وكالات الأنباء واشتهر أمره.

والخميني يقرر أن تشكيل الحكومة الشيعية لم يقع من شيعته الماضين حيث يقول: «في السابق لم نعمل ولم ننهض سوية لتشكيل حكومة تحطم الخائنين

---

(١) الحكومة الإسلامية: ص١١٣.

(٢) المصدر السابق: ص٨٠.

(٣) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٤) يريد أن يقول كل ما نفقده.

(٥) وهذه من مواريث المهدي عن الأنبياء والأئمة (انظر: أصول الكافي: ١/ ٢٣١).

(٦) الحكومة الإسلامية: ص١٣٥.

المفسدين»[1]. ويقول: «ولم تسنح الفرص لأئمتنا للأخذ بزمام الأمور، وكانوا بانتظارها حتى آخر لحظة من الحياة، فعلى الفقهاء العدول أن يتحينوا هم الفرص وينتهزوها من أجل تنظيم وتشكيل حكومة...»[2].

وقد قامت حكومات شيعية، ولكنها ليست محكومة من قبل «الآيات» و«نواب المعصوم»، ولذا عدوا حكومتهم أول دولة إسلامية (يعني شيعية).

قال بعض الروافض: «إن الخميني» أسس الجمهورية الإسلامية العظمى في إيران... لأول مرة في تاريخ الإسلام وحقق حلم الأنبياء والرسول الأعظم ﷺ والأئمة المعصومين عليهم السلام»[3].

ويرى آيتهم «الطالقاني» أن حكومة الرسول ﷺ وخلفائه لا تصل إلى مقام دولتهم، وأنها تمهيد لقيامها، حيث يقول: «إننا نعتقد أن الجمهورية الإسلامية هي المؤهلة للحياة في هذا الزمان، ولم تكن مؤهلة للحياة في فجر الإسلام.. إن التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم منذ الرسول والخلفاء الراشدين وحتى اليوم هي التي توفر الأساس الموضوعي لقيام الجمهورية الإسلامية»[4].

فأنت ترى أن طبيعة النظرة الشيعية دائماً تجنح إلى الغلو، وتقديس الأشخاص، والتطرف في الاعتقادات.. كما ترى في نظرة طالقاني إلى جمهورية خميني، بل ادعى بعضهم أن خميني قد بشر به أئمتهم من قبل[5].

---

(١) المصدر السابق: ص٤٠.

(٢) الحكومة الإسلامية: ص٥٤.

(٣) أحمد الفهري (ويلقبونه بالعلامة) في تقديمه لكتاب سر الصلاة للخميني ص١٠.

(٤) نشرت ذلك جريدة السفير اللبنانية بتاريخ ٣١- ٣- ١٩٧٩م وقد نقل ذلك: محمد جواد مغنية، واعتبره فهماً جديداً للجمهورية الإسلامية لا يقوله إلا من عاش الإسلام بقلبه وعقله (!) (انظر الخميني والدولة الإسلامية ص١١٣).

(٥) محمد جواد مغنية/ الخميني والدولة الإسلامية: ص٣٨- ٣٩.

هذا وقد مضى نقل ما ترويه الشيعة عن سيرة مهديهم بعد عودته من غيبته- حسب اعتقادهم- وأنه لا همّ له ولا عمل إلا القتل والانتقام، حتى يقولون إنه بعث «بالجفر الأحمر» وبالذبح، وإنه يخص العرب بمجازره... إلخ[1] ونجد اليوم هذه السيرة المزعومة قد بدت ملامحها في دولة الآيات، حيث بدأ الخميني وأعوانه مشروع دولة المهدي بمجازرهم الرهيبة في داخل إيران وخارجها.

والحقيقة أن واضعي روايات القتل العام الموعود بعد خروج الغائب المفقود يدركون أن مسألة الغيبة والمهدية لا تعدو أن تكون وهماً من الأوهام، ولكنهم يعبرون عما تكنه صدروهم، وتجيش به نفوسهم من أحقاد، وكذلك معظم شيوخ الشيعة غالبهم زنادقة يعرفون أن المهدي خرافة، ولذلك فهم إذا واتتهم فرصة لتحقيق أمانيهم في قتل المسلمين اهتبلوها، ولم ينتظروا فيها خروج مهديهم، لأنهم يعرفون أنه لن يخرج أبداً، لأنه لم يوجد أصلاً.

ولا أدل على ذلك من أن الخميني نفسه يقرر في كتابه تحرير الوسيلة أنه لا يجوز بسبب غيبة مهديهم البدء في الجهاد فيقول: «في عصر غيبة ولي الأمر وسلطان العصر عجل الله فرجه الشريف يقوم نوابه وهم الفقهاء الجامعون لشرائط الفتوى والقضاء مقامه في إجراء السياسات وسائر ما للإمام عليه السلام إلا البدأة بالجهاد»[2].

ولكنه حينما أقام دولته قرر في دستورها: «أن جيش الجمهورية الإسلامية..

لا يتحملان فقط مسؤلية حفظ وحراسة الحدود، وإنما يتكفلان أيضاً بحمل رسالة عقائدية أي الجهاد في سبيل الله، والنضال من أجل توسيع حاكمية قانون الله في كافة أرجاء العالم»[3].

---

(١) انظر: ص ٨٧٥ وما بعدها.

(٢) تحرير الوسيلة: ١/ ٤٨٢.

(٣) الدستور لجمهورية إيران الإسلامية: ص١٦، منشورات مؤسسة الشهيد، وانظر: الطبعة الأخرى من الدستور، التي أصدرتها وزارة الإرشاد الإيرانية: ص١٠.

فأنت ترى التناقض واضحاً، فهو في تحرير الوسيلة يجعل الجهاد من وظائف المهدي، وفي دستور دولتهم بعد قيامها يجعل الجهاد منوطاً بجيشها، ومن وظائف الفقيه، وذلك بمقتضى مذهبه الجديد في ولاية الفقيه، والتي نقلت فيها صلاحيات المهدي كلها للشيخ الشيعي. وقد نص أيضاً على ذلك دستورهم فقال: «في زمن غيبة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه تعتبر ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه..»[1].

ولذلك بعد قيام دولتهم أول مابدأوا به قتال الشعوب الإسلامية بجنودهم، وبالمنظمات التابعة لهم في الولاء في بعض أقطار المسلمين.

ومع ذلك يزعم الخميني أحياناً أن هذا يدخل في نطاق الدفاع، والتأويل ليس له حدود فيقول: «إننا لا نريد أن نرفع السلاح ونهاجم أحداً فالعراق يهاجمنا منذ مدة، بينما نحن لا نهاجمه، وإنما ندافع فقط فالدفاع أمر واجب»[2].

ولكنه يقرر أنه يريد أن يصدر ثورته حيث يقول: «إننا نريد أن نصدر ثورتنا الإسلامية إلى كافة البلاد الإسلامية»[3]. وهو لا يريد التصدير السلمي فحسب؛ بل يريد فرض مذهبه على المسلمين بالقوة، وقد أشار إلى ذلك قبل قيام دولته، وقرر أن سبيل ذلك هو إقامة دولة شيعية تتولى هذا الأمر فيقول «ونحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية[4]، وتحرير أراضيها من يد المستعمرين وإسقاط الحكومات العميلة لهم، إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية، وهذه بدورها سوف تتكلل أعمالها بالنجاح يوم تتمكن من تحطيم رؤوس الخيانة، وتدمر الأوثان والأصنام البشرية التي تنشر الظلم والفساد في الأرض»[5].

---

(١) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران ص١٨، ط: وزارة الإرشاد.

(٢) خطاب الخميني حول مسألة تحرير القدس والمهدي المنتظر: ص٩- ١٠.

(٣) المصدر السابق: ص١٠.

(٤) يعنى على مذهب الروافض.

(٥) الحكومة الإسلامية: ص٣٥.

وهؤلاء الروافض لا ينتقدون الحكومات لهذه الأسباب التي يذكرها، إذ لو كانت الحكومة أفضل حكومة على وجه الأرض لما نالت إلا سخطهم ومقتهم، إلا أن تكون على مذهب الرفض، وحسبك في هذا نظرتهم إلى خلافة الخلفاء الثلاثة الراشدين-رضوان الله عليهم-.

ولاتزال مهمة المهدي الموعودة في قتل المسلمين، تظهر على ألسنة حججهم وآياتهم، وأنه سيبدأها خميني لأنه ينوب عن مهديهم في كل وظائفه. وقد كشف بعض شيوخهم عن ذلك، لأنهم كما يقول إمامهم: «مبتلون بالنزق وقلة الكتمان»[(١)].

ففي احتفال رسمي وجماهيري أقيم في عبدان في ١٩٧٩/٣/١٧م تأييداً لإقامة الجمهورية الإسلامية، ألقى د. محمد مهدي صادقي خطبة في هذا الاحتفال سجلت باللغتين العربية والفارسية، ووصفتها الإذاعة بأنها مهمة ومما جاء في هذه الخطبة:

«أصرح يا إخواني المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أن مكة المكرمة حرم الله الآمن يحتلها شرذمة أشد من اليهود...» وذكر قبل ذلك بأنه حين تثبت ثورته سينتقلون «إلى القدس وإلى مكة المكرمة، وإلى أفغانستان، وإلى مختلف البلاد»[(٢)].

فتراهم يعتبرون الوضع في مكة، كوضع القدس الذي يحتله اليهود، ووضع أفغانستان الذي يحتلها الشيوعيون.. على حين تجدهم يتعاطفون مع الحكم النصيري الكافر في سوريا ولا يمسونهم بنقد.

وقد نشرت مجلة الشهيد- لسان علماء الشيعة في قم- في العدد (٤٦) الصادر بتاريخ ١٦ شوال ١٤٠٠هـ صورة تمثل الكعبة المشرفة، وإلى جانبها صورة

---

(١) أصول الكافي: ١/ ٢٢٢.

(٢) أذيعت هذه الخطبة من صوت الثورة الإسلامية من عبادان الساعة ١٢ ظهراً من يوم ١٧/ ٣/ ١٩٧٩م، انظر: وجاء دور المجوس: ص٣٤٤- ٣٤٧.

تمثل المسجد الأقصى المبارك وبينهما (يد قابضة على بندقية) وتحتها تعليق نصه: «سنحرر القبلتين»[1].

* * *

(١) انظر: مجلة الشهيد، العدد المذكور، وانظر: جريدة المدينة السعودية الصادرة في ٢٧ ذي القعدة ١٤٠٠هـ، وانظر ماكتبه الشيخ محمد عبد القادر آزاد/ رئيس مجلس علماء باكستان عما شاهده في أثناء زيارته لإيران، حتى يقول بأنه رأى على جدران فندق هيلتون في طهران، والذى يقيمون فيه شعارات مكتوباً عليها: «سنحرر الكعبة» والقدس وفلسطين من أيدى الكفار»: (انظر: الفتنة الخمينية للشيخ محمد آزاد: ص٩).

## □ معارضة بعض شيوخ الشيعة لمذهب الخميني في ولاية الفقيه:

أثار مذهب الخميني- في نقله لوظائف مهديهم بالكامل للفقيه، وحصر الولاية به- ثائرة جملة من شيوخ الشيعة، ونشب صراع حاد بين الخميني وأحد مراجعهم الكبار عندهم وهو «شريعتمدارى»[١] كما أعلن طائفة من شيوخهم معارضتهم لهذا المذهب[٢].

وقد تعجب شيخهم محمد جواد مغنية أن يذهب الخميني هذا المذهب، ويساوي في الصلاحيات بين المعصوم والفقهاء فقال:

«قول المعصوم[٣] وأمره تماماً كالتنزيل من الله العزيز العليم ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾[٤] ومعنى هذا أن للمعصوم حق الطاعة والولاية على الراشد والقاصر والعالم والجاهل، وأن السلطة الروحية والزمنية- مع وجوده- تنحصر به وحده لا شريك له، وإلا كانت الولاية عليه وليست له، علماً بأنه لا أحد فوق المعصوم عن الخطأ والخطيئة إلا من له الخلق والأمر جل وعز..

أبعد هذا يقال: إذا غاب المعصوم انتقلت ولايته بالكامل إلى الفقيه؟»[٥].

فهذا في نظره غاية الغلو، إذ كيف يجعل حكم الفقيه كحكم المعصوم ثم يوضح ذلك بقوله: «حكم المعصوم منزه عن الشك والشبهات، لأنه دليل لا مدلول، وواقعي لا ظاهري.. أما الفقيه فحكمه مدلول يعتمد على الظاهر، وليس

---

(١) انظر: عبد الجبار العمر/ الخميني بين الدين والدولة، مبحث الخميني وشر يعتمداري ص١٤٤ وما بعدها.

(٢) انظر: المصدر السابق ص١٥٣- ١٥٤.

(٣) الأئمة عندهم معصومون كرسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٤) النجم، آية: ٣.

(٥) الخميني والدولة الإسلامية: ص٥٩.

هذا فقط، بل هو عرضة للنسيان وغلبة الزهو والغرور، والعواطف الشخصية، والتأثير المحيط والبيئة، وتغيير الظروف الاقتصادية والمكانة الاجتماعية، وقد عاينت وعانيت الكثير من الأحكام الجائرة، ولا يتسع المجال للشواهد والأمثال سوى أني عرفت فقيهاً بالزهد والتقوى قبل الرياسة، وبعدها تحدث الناس عن ميله مع الأولاد والأصهار[1].

وهذه شهادة منه على قومه من فئة الشيوخ، وأنه ما أن تتاح لهم فرصة رئاسة حتى تزول الصورة التي يتظاهرون بها من الزهد والتعبد، وهؤلاء الشيوخ الذين هذا وصفهم، يرى الخميني أنهم هم الولاة على الأمة.

وأصحاب هذا الاتجاه المعارض لخط الخميني يرون: «أن ولاية الفقيه أضعف وأضيق من ولاية المعصوم»[2]، فهي لا تتعدى ماثبت في أخبارهم- كما يقولون- من «ولاية الفتوى والقضاء وعلى الأوقاف العامة، وأموال الغائب وإرث من لا وارث له»[3].

وقد استدل مغنية على هذا المذهب بجملة من أقوال شيوخهم الكبار عندهم، ونقض ما ساقه الخميني من أدلة لإثبات مذهبه، وبين أنها لا تدل على ما يريد من القول بعموم الولاية، ولا مجال لاستعراض ذلك، ولا فائدة منه، لكن الفائدة هنا أن الخميني يحكم على مذهب طائفته بمقتضى قولهم بقصور ولاية الفقيه عن الحكم والولاية، بأن هذا يعطل أحكام الإسلام، وأنه بمثابة القول بنسخ الدين، لكن الخمينى لا ترتقي أدلته في تأييد مذهبه إلى ما يريد فتبقى أحكامه على مذهب طائفته صادقة، وأنه مبني على ما يخالف أصول الشرع، ومنطق العقل وطبيعة الأشياء .

والاتجاه المخالف للخميني يرجع أمر الولاية إلى عموم الناس، ولا يخصها بشيوخ الشيعة، بل يبقى هؤلاء الشيوخ في وضعهم الذى وضعوا فيه وولايتهم

(١) الخميني والدولة الإسلامية: ص٥٩- ٦٠.
(٢) المصدر السابق: ص ٦١.
(٣) المصدر السابق: ص٦٠.

الخاصة حتى يخرج الغائب فيتولى أمور الدين والدنيا. وهذه بلغة هذا العصر فصل الدين عن الدولة، فصار المذهب دائراً بين غلو في الفقيه، أو دعوة إلى فصل الدين عن الدولة، وهكذا كل مذهب باطل لابد أن يخرج أمثال هذه التناقضات.

وكلا الرأيين استقرا على بطلان المذهب في دعوى النص والتعيين، لأن كليهما لم يحدد الرئيس بشخص معين، إلا التعيين الشكلي للغائب المفقود والذي لن يعود، لأنه لا حقيقة له في الوجود.

* * *

## □ دستور دولة الآيات:

أعلنت الجمهورية الإسلامية في إيران دستورها، في كتاب أصدرته وزارة الإرشاد الإسلامى ونشر في طبعته الأولى عام ١٤٠٦هـ، وكانت مواد هذا الدستور قد نشرت من قبل في مجلة الشهيد الإيرانية في إصدار خاص[١].

وهذا عرض لبعض مواد الدستور ليتبين هل هو يمثل الدستور لدولة إسلامية- كما يزعمون- أم لا؟

يقرر الدستور في «الأصل الثاني عشر»: أن المذهب الجعفري دين للدولة يقول: «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الاثنى عشري، وهذا الأصل يبقى إلى الأبد غير قابل للتغيير»[٢]، وكذلك ينص الدستور على فكرة الاثنى عشرية في الإمامة، بحيث يربط مذهب خميني في ولاية الفقيه بقضية الإمامة فيقول: «إن ولاية الفقيه اعتماداً (يعني معتمدة) على استمرار ولاية الأمر والإمامة»[٣].

فتراهم يعلنونها طائفية متعصبة في دستورهم وهم يسمون أنفسهم «بالجمهورية الإسلامية»، ولعل قولهم هذا يوحى أن مذهبهم لا يدخل في اسم الإسلام، بل لابد من النص عليه مع الإسلام كدين آخر مشارك له، مع أنك تراهم كثيراً ما يدعون بأن مذهبهم لا يختلف عن المذاهب الإسلامية إلا في الفروع، وإذا كان الأمر في تصورهم» كذلك فلماذا ينص على المذهب الجعفري بذاته في دستورهم؟

---

(١) طبعة مؤسسة الشهيد، قم سنة ١٩٧٩م.

(٢) الدستور: ص٢٠.

(٣) المصدر السابق: ص٩.

ثم لماذا تكون هذه المادة غير قابلة للتغيير إلى الأبد؟ أطلعوا الغيب أم اتخذوا عند الرحمن عهداً، ولماذا لا يفتحون عقولهم وقلوبهم لرؤية الحق الذي عند أهل السنة، ويتخلصون من داء التعصب المقيت، فيجب أن تسمى هذه الدولة بموجب هذه المادة «الجمهورية الجعفرية» ذلك أن الدولة الإسلامية تقوم على أساس الإسلام لا المذهب، وحين يتبنى الخليفة شيئاً من هذا المذهب أو ذاك، فإنما يتبناه بناء على قوة الدليل، وليس بناء على الوراثة أو التعصب، ولكنهم برهنوا بهذه المادة على متابعتهم لما قاله بعض شيوخهم وهو أن الاثنى عشرية دين لا مذهب[1].

وجاء في بعض مواد الأصل الثاني من الدستور: ما يضع أخبارهم عن الأئمة موضع سنة رسول الله ﷺ فيستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير حيث يقول:

«يقوم نظام الجمهورية الإسلامية على أساس الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط على أساس الكتاب وسنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين»[2].

فليس في هذه المادة اعتراف بسنة النبي ﷺ، لأنهم لا يؤمنون بها، بل يأخذون بسنة المعصومين الذين يعدونهم أفضل من الأنبياء والمرسلين.

فهل يبقى للدستور صفته الإسلامية وهو يلغي سنة رسول الله ﷺ من حسابه.

وهم سيأخذون بمقتضى هذه المادة بما جاء في أصول الكافي، والبحار للمجلسي وغيرهما بكل ما فيها من كفر وضلال، لأنه هذه هي المصادر التي نقلت لهم سنة المعصومين

– وترى في بعض مواد الدستور النعرة الفارسية، واللوثة القومية، يقول الأصل الخامس عشر من الدستور:

«اللغة والكتابة الرسمية والعامة هي الفارسية لشعب إيران، فيجب أن تكون

(١) انظر: ص٧٢٩ هامش (٤).

(٢) الدستور: ص١٥– ١٦.

الوثائق والمراسلات والمتون الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة».

فترى أن هذه المادة موضوعة على أساس القومية الإيرانية، لأن للإسلام لغة واحدة هي العربية لا باعتبارها لغة العرب، بل باعتبارها لغة القرآن والسنة ولغة دولة الرسول- ﷺ- والصحابة والتابعين.

- ويقرر الأصل السادس من الدستور: بأن مرجعهم رأي الأمة (لا الكتاب والسنة) فيقول: «يجب أن تدار شئون البلاد في جمهورية إيران الإسلامية على رأي الأمة..»[1].

ولا شك أن دولة الخلافة في الإسلام تدار شئونها بهدي من الكتاب والسنة، وليس الرأي العام هو أساس الحكم في الإسلام، إنما هو أساس في الأنظمة الوضعية.

• ويوضح هذا المبدأ أكثر ما جاء في الأصل التاسع والخمسين عندهم والذي يقول: «ممارسة السلطة التشريعية قد تتم أحياناً عن طريق الاستفتاء الشعبي العام، وذلك في القضايا الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية الهامة، ويجري هذا الاستفتاء العام بناء على طلب أكثر من ثلثي مجموع أعضاء المجلس»[2].

ولا غرابة أن يلجأوا إلى استفتاء الناس في شئونهم بعد أن حرموا أنفسهم من المصدر الثاني في التشريع وهو «السنة المطهرة». ولقد اقترح عليهم شيخهم يوسف البحراني صاحب الحدائق أن يبحثوا لهم عن مذهب غير هذا المذهب لعدم وفائه بما يريدون[3].

هذا بعض ماجاء في دستورهم حسب الطبعة الأخيرة منه عام ١٤٠٦هـ[4].

---

(١) الدستور: ص١٨.

(٢) المصدر السابق: ص٤٦.

(٣) انظر: نص كلامه بحروفه وتمامه: ص (٣٨٨).

(٤) مما يجدر تسجيله هنا هو أنه نشر الدستور في جريدة السفير اللبنانية مترجماً بقلم محمد صادق الحسيني بصورة مغايرة للنشر الرسمي الأخير للدستور، والتغيير الذي جرى قد يكون للتقية =

وقد تبين أنه لا يمثل دستور دولة إسلامية، وإنما يمثل دولة فارسية عنصرية، ورافضية جعفرية، ولا يأخذ أحكامه من الكتاب والسنة، وإنما يرتبط بروايات الكليني وأضرابه والتي يسمونها سنة المعصومين..

* * *

---

= أثر فيه، وذلك من أجل صيانة سمعة المذهب من النقد.

وقد قام حزب التحرير- وهو كما يظهر من الأحزاب المتعاطفة مع ثورة إيران والموالية لها، بل الذى يرى فيها الحكم الإسلامي المنشود- بدراسة مواد الدستور، كما نشرته جريدة السفير بعد أن سأل السفارة الإيرانية في بيروت عن مدى اعتمادهم لما نشر فأفادوه بأن الترجمة المنشورة في السفير «ترجمة دقيقة وأمينة».. وقد تبين له بعد الدراسة- كما نشر ذلك في كتيب صغير- أن الدستور لا صلة له بالإسلام إلا بالاسم، حتى ذكر أنه جاء في «الفصل الثامن المتعلق بالسلطة القضائية» في مواده رقم ١٣١، و١٣٢، ١٣٥، ١٣٦ ما يدل على أن القانون المدني الوضعي.. هو الذي سيوضع في المحاكم. (انظر: نص نقض مشروع الدستور الايراني، والذي نشره حزب التحرير ص٤٨) وانتهى الحزب من نظره في الدستور إلى أنه: «ليس دستوراً إسلامياً، ولم يأخذ أحكامه من كتاب الله وسنة رسوله، ويتبين أن واضعه يتميز بعقلية غربية، ولا يتمتع بعقلية إسلامية» (المصدر السابق: ص٥٢). وقال بأنه « إذا وضع هذا الدستور موضع التنفيذ فإنه لا يجعل الدولة دولة إسلامية». وقال بأنه يجب أن يكون الدستور منبثقاً من العقيدة الإسلامية، ومأخوذة كل مواده من كتاب الله وسنة رسوله (المصدر السابق).

هذا حكم حزب التحرير مع أنه موالٍ للحكومة الإيرانية، وفي اتجاهه شبه بالاتجاه الرافضي، لأنه يرجيء تطبيق بعض أحكام الإسلام حتى تقوم دولة الخلافة، كما يرجيء الشيعة تطبيق بعض أحكام مذهبهم حتى يعود الغائب... ومع ذلك فإنه يحكم على دستورهم بهذا الحكم. ولولا ضيق المجال لعرضت أوجه نقدهم للدستور، وقد أرسل هذا النقد إلى خميني، مشفوعاً بدستور إسلامي مقترح، ويبدو أن الشيعة استفادوا من ذلك في تغيير بعض المواد التي تثير النقد لدستورهم، كما يتبين ذلك في نشرته الأخيرة، ومع ذلك لم يسلم من ضلال كما تبين أثناء النقد (وانظر في التعريف بحزب التحرير، كتاب الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة/ تأليف سليم الهلالي، وزياد الدبيج ص: ١٣٧ وما بعدها).